ISSN: 1999-5601 (Print) 2663-5836 (online)

Lark Journal

Available online at: https://lark.uowasit.edu.iq

*Corresponding author:

Dr.Haydar Jasim Jaber
University: Wasit University
College: College of Arts
Email:

Keywords:
semantics, essence , meaning, judgment, grammar.

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	12 Mar 2023
Accepted	19 Mar 2023
Available online	1 Apr 2023

The Effect of the Cemantic on the Essence or the Meaning in the Difference of Grammatical Judgment

A B S T R U C T

The difference in grammatical judgment is due to a set of standards and determinants that grammarians referred to in their grammatical works. Some grammatical issues were based on the difference in their rulings on realizing the indicators of the essence of the meaning in the synthetic structure and its interpretation in different contexts, taking into account the speaker's intent and the status of the interlocutor. The essence is what indicates something fixed and stable, and the meaning is what indicates something accidental and changeable. These two concepts (the essence and the meaning) had a great presence in the works of grammarians, and they came under various names. The essence was called (the eye), (the corpse), and (the person), and the meaning was called (event) and (adjective). they had a clear impact on the difference in grammatical judgment in different grammatical issues.

© 2023 LARK, College of Art, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/

أثر الدلالة على الذات أو المعنى في اختلاف الحكم النحوي

أ.م.د. حيدر جاسم جابر الدنيناوي / جامعة واسط / كلية الآداب / قسم اللغة العربية

الخلاصة:

إنَّ اختلافَ الحكمِ النحويّ يعودُ إلى مجموعةِ ضوابطَ ومُحدِّداتٍ كانَ يشيرُ إليها النحويُّونَ في مُصنَّفاتِهم النحويَّةِ، وقد استنَدَتْ بعضُ المسائلِ النحويَّةِ في اختلافِ أحكامِها إلى إدراكِ الدلالةِ على الذاتِ أو المعنى في البنيةِ التركيبيَّةِ وتأويلِها في السياقاتِ المختلفةِ مع مراعاةِ قصدِ المتكلِّمِ وحالِ المخاطَبِ. والذاتُ هو ما دلَّ على شيءٍ ثابتٍ ومستقرٍّ، والمعنى هو ما دلَّ على شيءٍ عارضٍ ومتبدِّلٍ؛ وكانَ لهذينِ المفهومينِ (الذات والمعنى) حضورٌ كبيرٌ في مصنَّفاتِ النحويّينَ، وقد وردا بتسمياتٍ متنوّعةٍ، فقد أطلقَ على الذاتِ (العين) و (الجثَّة) و (الشخص)، وأطلقَ على المعنى (الحدَث) و(الصفة). وكانَ لهما أثرٌ واضحٌ في اختلافِ الحكمِ النحويّ في مسائلَ نحويَّةٍ مختلفةٍ.

الكلمات المفتاحية: الدلالة، الذات، المعنى، الحكم، النحو.

المـقدّمـة :

الْحَمْدُ لِلَّهِ الذي لا يصفُهُ نعتُ الواصفِينَ، ولا يجاوزُهُ رجاءُ الراجينَ، ولا يضيعُ لديهِ أجرُ المُحسِنينَ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيّدِنا وحبيبِ قلوبِنا أَبِي القَاسِمِ مُحَمَّدٍ خاتمِ النَّبيّينَ وسيّدِ المُرْسَلِينَ، وعلى أَهْلِ بَيْتِهِ الطَّيّبِينَ الطَّاهِرينَ وأَصْحَابِهِ المُنْتَجَبِينَ.

إنَّ حقيقةَ الحكمِ النحويّ وتتبُّعَ مساراتِهِ وأسبابِ اختلافِهِ تقتضي العودةَ إلى التراثِ النحويّ واستقرائِهِ عندَ النحويّينَ المتقدّمينَ والمتأخّرينَ؛ لأنَّ فهمَ الخطابِ النحويّ يحتاجُ إلى نظرةٍ عميقةٍ وتحليلاتٍ دقيقةٍ من أجلِ الوصولِ إلى نتائجَ صحيحةٍ وواضحةٍ. فعندما تكون هناك دراساتٌ علميَّةٌ وتساؤلاتٌ منطقيَّةٌ عن طبيعةِ الأحكامِ النحويَّةِ وأسبابِ تنوُّعِها نستطيعُ أنْ نكتشفَ المعاييرَ والأسسَ التي انطلقَ منها النحويُّونَ وكانَ لها الأثرُ الكبيرُ في بناءِ هذهِ الأحكامِ في النحو العربيّ.

فالغايةُ الأساسيَّةُ من دراسةِ النحو هي فهمُ تحليلِ بناءِ الجملةِ وتوضيحُ عناصرِ تركيبِها والعلاقاتِ بينها، ومن هنا كانت وظيفةُ النحويّينَ استخلاصَ القواعدِ والأحكامِ بحسبِ ما يسمعُونَهُ ويرونَهُ من مُستعملي اللغةِ نفسِها، فكانوا يبيّنونَ ما يجوزُ وما لا يجوزُ ويشرحونَ اختلافَ الحكمِ في البنيةِ التركيبيَّةِ باعتباراتٍ معيَّنةٍ، ومنها الدلالةُ على الذات أو المعنى في بعضِ الألفاظِ ومدى علاقتِها بالتركيبِ من حيثُ الشكلُ والوظيفةُ وأثرِها فيه من حيثُ الحكمُ النحويُّ، ولذلك كانَ عنوانُ البحثِ: " أثر الدلالة على الذات أو المعنى في اختلاف الحكم النحويّ " .

وقد وقفَ هذا البحثُ عندَ مجموعةٍ من المسائلِ النحويَّةِ التي كانت تستندُ في اختلافِ أحكامِها إلى إدراكِ الدلالةِ على الذاتِ أو المعنى في البنيةِ التركيبيَّةِ وتأويلِها في السياقاتِ التي ترِدُ فيها بحسبِ قصدِ المتكلِّمِ وحالِ المخاطَبِ، فالحكمُ النحويُّ كانَ يتأثَّرُ بهذهِ الدلالةِ تأثُّرًا واضحًا سواءٌ أكانَ في علاقاتِ الإسنادِ أم في العلاقاتِ النحويَّةِ الأخرى، وهذا كلُّه يقومُ على مراعاةِ نوعِ التركيبِ والسياقِ والعلاقةِ بين المتكلِّمِ والمتلقِّي، وكانَ هذا الوعيُ حاضرًا في مصنَّفاتِ النحويّينَ، إذ بُنِيَ الدرسُ النحويُّ على مراعاةِ هذهِ الأحكامِ وبيانِ أصولِها.

إنَّ اختلافَ الحكمِ النحويّ وجوبًا أو جوازًا أو منعًا لهُ علاقةٌ وثيقةٌ بالمعنى الذي يريدُ أَنْ يوصلَهُ المتكلِّمُ إلى المتلقِّي، وكانَ ينعكسُ هذا في أغلبِ الأحيانِ على الإعرابِ الذي يختلفُ من تركيبٍ لآخرَ بمقتضى الدلالةِ على الذاتِ أو المعنى، وهذا ما جعلَ الحاجةَ شديدةً إلى فهمِ أثرِ هذهِ الدلالةِ في اختلافِ الحكمِ النحويّ وطبيعةِ التركيبِ المناسبِ لهُ؛ ليستقيمَ المعنى، ويَتَحَدَّدَ المرادُ، وتتَّضحَ وجوهُ التأويل.

مفهوم الذات والمعنى:

للذاتِ استعمالاتٌ كثيرةٌ ومعانٍ متنوّعةٌ بحسبِ المجالِ العلميِّ الذي تُستَعمَلُ فيهِ، وفي ضوئِها نستطيعُ معرفةَ المعنى الذي يقابلُها؛ لأنَّ المعنى لهُ تفسيراتٌ كثيرةٌ أيضًا، ولكنَّ الحديثَ هنا عن لفظةِ المعنى التي تقابلُ الذاتَ أو العينَ أو الجثَّةَ أو ما يوردُهُ النحويُّونَ من مصطلحاتٍ مقاربةٍ.

وقد وردَتْ معانٍ كثيرةٌ للذاتِ يذكرُها الفلاسفةُ؛ " يقال ذاتُ الشيء نفسُهُ وعينُهُ ... وللذاتِ عدَّةُ معانٍ: الذاتُ ما يقومُ بنفسِهِ ويقابلُهُ العرَضُ بمعنى ما لا يقومُ بنفسِهِ، والذاتُ يطلقُ على باطنِ الشيءِ وحقيقتِهِ، والعرَضُ لا يُطلَقُ إلَّا على التبدُّلاتِ الظاهرةِ على سطحِ الشيءِ ... والذاتُ ثابتةٌ والأعراضُ متبدِّلةٌ ... وقد يطلقُهُ بعضُهم على ما يكونُ عامًّا أو على ما تصدُقُ عليه الماهيَّةُ، كقولِ المنطقيينَ: ذاتُ الموضوعِ بمعنى ما يصدُقُ عليه ذلك الموضوعُ مِن الأفرادِ. والذاتُ أيضًا هو الموضوعُ ويقابلُهُ المحمولُ. ويُطلَقُ الذاتُ على الماهيَّةِ بمعنى ما به الشيءُ هو هو، ويُرادُ بهِ حقيقةُ الشيءِ ويقابلُهُ الوجودُ، وقد يُطْلَقُ على الماهيَّةِ أيضًا باعتبارِ الوجودِ " [صليبا، 1982م: 1/ 579].

فالذاتُ هو ما دلَّ على شيءٍ ثابتٍ ومستقرٍّ، والعرَضُ هو ما دلَّ على شيءٍ عارضٍ ومتبدِّلٍ؛ ولذلك يُسمَّى بالعرَضِ (المعنى) الذي يقابلُ الجوهرَ (الذات). فما يدلُّ على شيءٍ معيَّنٍ يقومُ بنفسِهِ ولهُ وجودٌ خارجيٌّ فهو اسمُ ذاتٍ، وما يدلُّ على شيءٍ مجرَّدٍ لا يقومُ بنفسِهِ بل يحتاجُ للتعقُّلِ والاستدلالِ فهو اسمُ معنى، وعليه يمكنُ القولُ: إنَّ اسمَ المعنى يدلُّ على صفةٍ أو حدثٍ تكونُ تابعةً للذواتِ ومحمولةً عليها. وهذا يعني أنَّ الذاتَ شيءٌ ثابتٌ مستقرٌّ وأصلٌ يُبنَى عليهِ ويُخبَرُ عنهُ، والمعنى شيءٌ متحرِّكٌ متجدِّدٌ مترتِّبٌ على غيرِهِ. ولذلكَ كانت للذاتِ تسمياتٌ مختلفةٌ، " ومنها ما يقومُ بنفسِهِ، وهذا لا يشملُ العرَضَ، وتقابلُهُ الصفةُ بمعنى ما لا يقومُ بنفسِهِ ... ومنها المستقلُّ بالمفهوميَّةِ، أي المفهومُ الملحوظُ بالذاتِ، وهذا معنى ما قالوا: الذاتُ ما يصحُّ أَنْ يُعْلَمَ ويُخْبَرَ عنهُ، وتقابلُهُ الصفةُ بمعنى ما لا يستقلُّ بالمفهوميَّةِ، أي ما يكونُ آلةً لملاحظةِ مفهومٍ آخرَ، فالنسبُ الحكميَّةُ صفاتٌ بهذا المعنى، وأطرافُها من المحكومِ عليهِ والمحكومِ بهِ ذواتٌ لاستقلالِها بالمفهوميَّةِ ... ومنها الموضوعُ، سُمِّيَ به؛ لأنَّهُ ملحوظٌ على وجهٍ ثبتَ لهُ الغيرُ كما هو شأنُ الذواتِ، وتقابلُهُ الصفةُ بمعنى المحمولِ سُمِّيت بهِ؛ لأنَّه ملحوظٌ على وجه الثبوتِ للغيرِ " [التهانوي، 1996م: 816-817].

والمعنى هو ما قامَ بغيرِهِ، ويقابلُهُ العينُ أو الذاتُ في المصطلحِ النحويِّ، واسمُ المعنى هو ما دلَّ على شيءٍ باعتبارِ أيِّ صفةٍ عارضةٍ له سواءٌ أكان قائمًا بنفسه أم بغيرِهِ، كالمكتوب، وحاصلُهُ المشتقُّ وما في معناهُ. واسمُ العينِ هو الذي ليس كذلك كالدارِ، فإضافةُ اسم المعنى يفيدُ الاختصاصَ باعتبارِ الصفةِ الداخلةِ في مفهومِ المضافِ؛ تقولُ: (مكتوبُ زيدٍ) والمرادُ اختصاصُهُ بهِ بمكتوبيتِهِ له، وإضافةُ اسمِ العينِ تفيدُ الاختصاصَ مطلقًا، أي غيرُ مقيَّدةٍ بصفةٍ داخلةٍ في مسمَّى المضافِ [ينظر: الكفوي، 2011م: 842 .[

فاسمُ الذاتِ هو ما يدلُّ على شيءٍ محسوسٍ ندركُهُ بإحدى حواسّنا (اللمس، البصر، الشمّ، السمع، الذوق)، وأمَّا اسمُ المعنى فهو ما يدلُّ على شيءٍ لا يُدرَكُ إلَّا بالعقلِ، وليس له وجودٌ محسوسٌ في خارجِ الذهنِ، وإنَّما لهُ آثارٌ تدلُّ عليهِ، كالشجاعةِ والكرمِ والخروجِ والمشي، فهذه الأمورُ معنويَّةٌ لا تُدرَكُ بالحواسّ الخمسِ.

وكانَ لهذينِ المفهومينِ (الذات والمعنى) حضورٌ كبيرٌ في مصنَّفاتِ النحويّينَ، وقد وردا بتسمياتٍ متنوّعةٍ، فقد أطلقَ على الذاتِ (العين) و (الجثَّة) و (الشخص)، وأطلقَ على المعنى (الحدَث) و(الصفة). وكانَ لهما أثرٌ واضحٌ في اختلافِ الحكمِ النحويّ في مسائلَ نحويَّةٍ مختلفةٍ.

وممَّن أشارَ إليهما صراحةً ابنُ السرَّاج (ت316ه)، فقالَ: " الاسمُ ما دلَّ على معنى مفردٍ، وذلك المعنى يكونُ شخصًا وغيرَ شخصٍ، فالشخصُ نحو: رجل وفرس وحجر وبلد وعمر وبكر. وأمَّا ما كانَ غيرَ شخص فنحو: الضرب والأكل والظن والعلم واليوم والليلة والساعة " [ابن السراج، 1999م: 36/1].

ومنهم الزمخشريُّ (ت538ه)، إذ قالَ: " الاسمُ هو ما دلَّ على معنى في نفسِهِ دلالةً مجرَّدةً عن الاقترانِ، ولهُ خصائصُ: منها جوازُ الإسنادِ إليه، ودخولُ حرفِ التعريفِ، والجرُّ، والتنوينُ، والإضافةُ. ومِن أصنافِ الاسمِ اسمُ الجنسِ، وهو ما عُلِّقَ على شيءٍ وعلى كلِّ ما أشبهَهُ. وينقسمُ إلى اسمِ عينٍ واسمِ معنى، وكلاهما ينقسمُ إلى اسمِ صفةٍ واسمٍ هو صفةٌ. فالاسمُ غيرُ الصفة نحو: رجل وفرس وعلم وجهل، والصفةُ نحو: راكب وجالس ومفهوم ومضمر " [الزمخشري، 2004م: 33].

ومن هنا نستطيعُ القولَ: إنَّ الاسمَ ينقسمُ من حيثُ مدلولُهُ إلى اسمِ الذاتِ واسمِ المعنى. فالذي يدلُّ على ذاتٍ مُشخَّصةٍ يُسمَّى (اسم الذات)، مثل: زيد، فاطمة، مكَّة، جبل، ولد. أمَّا ما يدلُّ على صفةٍ اتَّصفَ بها اسمُ الذاتِ فيُسمَّى (اسم المعنى)، مثل: الصدق، الشجاعة، التكبُّر، السرعة، البقاء.

وجاءَ ابنُ يعيش (ت643ه) ليشرحَ كلامَ الزمخشريّ، فقالَ: " اعلم أنَّ اسمَ الجنسِ ما كانَ دالًّا على حقيقةٍ موجودةٍ، وذواتٍ كثيرةٍ. وتحقيقُ ذلك أنَّ الاسمَ المفردَ إذا دلَّ على أشياءٍ كثيرةٍ، ودلَّ معَ ذلك على الأمرِ الذي وقعَ بهِ تشابُهُ تلك الأشياءِ تشابُهًا تامًّا، حتَّى يكون ذلك الاسمُ اسمًا لذلك الأمرِ الذي وقعَ بهِ التشابُهُ؛ فإنَّ ذلك الاسمَ يُسمَّى اسمَ الجنس، وهو المتواطئُ كالحيوانِ الواقعِ على الإنسانِ والفرسِ والثورِ والأسدِ، فالتشابُهُ بينَ هذهِ الأشياءِ وقعَ بالحياةِ الموجودةِ في الجميع. وكذلك إذا قلتَ: إنسانٌ، وقعَ على كلّ إنسانٍ، باعتبار الأَدَميَّةِ. وكذلك إذا قلتَ: رجلٌ، وقعَ على كلِّ رجل، باعتبار الرجليَّة، وهي الذُّكوريّةُ والأدميّةُ ... وينقسمُ إلى اسمِ عينٍ واسمِ معنى ... المرادُ باسمِ العينِ ما كانَ شَخْصًا يُدْرِكُهُ البصرُ، كرجلٍ وفرسٍ ونحوهما من المَرئيّات. والمعاني عبارةٌ عن المصادرِ، كالعِلْمِ والقُدْرَة مصدرَيْ (عَلِمَ، وقدرَ). وذلك ممَّا يُدْرَكُ بالعقلِ دونَ حاسَّةِ البصرِ. وكلاهما ينقسمُ إلى اسمٍ هو صفةٌ، وغيرِ صفة. فالاسمُ غيرُ الصفةِ ما كانَ جنسًا غيرَ مأخوذٍ من فعلٍ، نحو: رجلٍ وفرسٍ وعِلْمٍ وجَهْلٍ. والصفةُ ما كانَ مأخوذًا من الفعل، نحو: اسم الفاعل واسم المفعول،

كضاربٍ ومضروبٍ وما أشبههما من الصفاتِ الفعليَّة؛ وأَحْمَرَ وأَصْفَرَ وما أشبههما مِن صفاتِ الحِلْية؛ وبَصْريٍّ ومَغْرِبيٍّ ونحوهما من صفاتِ النسبةِ. كلُّ هذه صفاتٌ تعرفُها بأنَّها جاريةٌ على الموصوفينَ، ومثالُ جَرَيانها قولك: هذا رجلٌ ضاربٌ ومضروبٌ، وكذلك الباقي ... والفرق بين الصفة وغير الصفة من جهة المعنى؛ وذلك أنَّ الصفةَ تدلُّ على ذاتٍ وصفةٍ، نحو: أَسْوَدَ مَثَلًا؛ فهذهِ الكلمةُ تدلُّ على شيئينِ؛ أحدُهما الذاتُ، والآخرُ السوادُ، إلّا أنَّ دلالتَها على الذاتِ دلالةُ تسميةٍ، ودلالتُها على السوادِ مِن جهةِ أنَّهُ مشتقٌّ مِن لفظِهِ، فهو من خارج؛ وغيرُ الصفة لا يدلُّ إلَّا على شيءٍ واحد، وهو ذاتُ المسمَّى. ولمَّا قسَّمَ الأعيانَ والمعانيَ إلى صفاتٍ وغير صفات، مثَّلَ بالأمْرَيْن؛ فرجلٌ وفرسٌ مِن أسماءِ الأعيانِ غيرِ الصفاتِ، وعِلْمٌ وجَهْلٌ من أسماء المعاني، وراكبٌ وجالسٌ مِن صفاتِ الأعيانِ؛ ألَا ترى أنَّها تجري صفاتٍ على أسماءِ الأعيانِ، نحو قولك: رجلٌ راكبٌ، وغلامٌ جالسٌ، ومفهومٌ ومُضْمَرٌ، مِن صفاتِ المعاني؛ ألا تراك تقولُ: " هذا معنًى مفهومٌ، وحديثٌ مضمرٌ، أي: غيرُ بادٍ للأفهام، والمرادُ أنَّ المعانيَ تُوصَفُ كما تُوصَفُ الأعيانُ، فاعرفْهُ " [ابن يعيش، د.ت: 55/1].

فمهما تعدَّدت الأبنيةُ الاسميَّةُ وتنوَّعت معانيها فإنَّها لا تخرجُ عن كونِها أسماءَ ذواتٍ وأسماءَ معانٍ، فأسماءُ الذواتِ هي أسماءٌ لمسمَّياتٍ لها صورةٌ مُتخَيَّلةٌ في الذهنِ، ووجودٌ خارجيٌّ يُدرَكُ بالحواسِّ، وهي إمَّا أعلامٌ يُعيَّنُ مُسمَّاها مطلقًا مثل زيدٍ ودمشقَ، وإمَّا أسماءُ جنسٍ تدلُّ على كلِّ فردٍ يُطابقُ الصورةَ الذهنيَّةَ المتَخيَّلةَ لأفرادِ جنسِهِ مثل إنسانٍ ورجلٍ. وأمَّا أسماءُ المعاني فهي تقومُ في الذهنِ، وليسَ لها وجودٌ خارجيٌّ محسوسٌ، وهي إمَّا مصادرُ تدلُّ على أحداثٍ فقط مثل الكَرَم، وإمَّا أسماءٌ اشتُقَّت مِن المصادرِ ودلَّت على ذاتٍ موصوفةٍ بحدَثٍ مثل كريمٍ.

اختلاف الحكم النحوي:

إنَّ تراكيبَ اللغةِ العربيَّةِ تصدرُ بأنماطٍ مختلفةٍ يتَّصفُ كلٌّ منها بدلالةٍ نحويَّةٍ تختلف عن الأخرى، وهذا الاختلافُ يعودُ لأسبابٍ مختلفةٍ، ومن هنا ينبغي معرفةُ الأُسسِ التي كانَ العربُ يَستنِدُونَ إليها في اختيارِ نوعِ التركيبِ، لكي نصلَ إلى نتائجَ صحيحةٍ وفهمٍ واضحٍ لما يقولونَ ويختارونَ.

فالنَّحويُّ يُعمِلُ فِكْرَهُ في النَّصِّ الذي يحتملُ أَوجهًا إعرابيَّةً مختلفةً باحِثًا عَنْ قرينةٍ أَو وسيلةٍ يُرجِّحُ بها وجهًا واحدًا على الأوجهِ الأُخرى في سياقٍ معيَّنٍ، وينبغي أَنْ يكونَ ذلكَ التَّوجيهُ مُطابِقًا للقاعدةِ النحويَّةِ؛ لكي لا يتعارضَ توجيهُ النَّصِّ بذلك معَ قواعدِ اللُّغةِ العربيَّةِ المعروفةِ التي أقرَّها علماءُ النحو آنذاكَ.

إنَّ المتكلِّمَ يختارُ تركيبًا لغويًّا معيَّنًا ليقصدَ بهِ معنًى واحدًا في نفسِهِ يفهمُهُ السَّامعُ مباشرةً، لكنَّ هذا لا يعني أنَّ التركيبَ مقتصرٌ على صيغةٍ واحدةٍ ومعنى واحدٍ، فلا جَرمَ أَنَّ بعضَهُ قد يحتملُ أكثرَ مِنْ وجهٍ؛ لذلك " كانت توجيهاتُ النحاةِ بمثابةِ تقديمِ عِدَّةِ احتمالاتٍ للموقفِ، بحيثُ يُصبحُ اختيارُ وجهٍ منها دلالةً على الترخُّصِ

في العلامةِ الإعرابيَّةِ، ولكنَّهُ تفسيرٌ للغةِ المكتوبةِ وإسباغُ مواقفَ ملائمةٍ لكلِّ حالةٍ أو وجهٍ، وقد بَدا ذلك واضحًا في نـصوصِ التراثِ، وبخاصَّةٍ في القرآنِ الكريمِ والشعرِ العربيِّ " [حماسة، 2001م:292].

وهناك تأثيرٌ متبادلٌ بينَ التَّوجيهِ النَّحويِّ والمعنى الذي يقصدُهُ المُتكلِّمُ، ولذلك كانَ للتأويلِ حضورٌ كبيرٌ في جوازِ كثيرٍ من الأحكامِ النحويَّةِ، فالمُتكلِّمُ يُراعي المعنى الذي يُريدُ إيصالَهُ، ولا بُدَّ مِنْ أَنْ يكونَ التوجيهُ النحويُّ الذي يَستَنتِجُهُ المُتلقِّي موافقًا للمعنى الذي أَرادَهُ المُتكلِّمُ مِنْ جهةٍ ومعَ القاعدةِ النَّحويَّةِ مِنْ جهةٍ أُخرى، وعليه أَنْ يَستعينَ بوسائِلَ أو قرائنَ يُرجِّحُ بها حُكمًا نحويًّا على آخر ليصلَ إلى المعنى المقصودِ، وإحدى هذهِ الوسائلِ هي الإعرابُ الذي هُو أكثرُ القرائنِ حضورًا في توضيحِ المقصودِ مِنَ الكلامِ.

إنَّ هناكَ علاقةً واضحةً وكبيرةً بينَ قَصْدِ المتكلِّمِ وتوجيهِ الحكمِ النحويِّ، فقَصْدُ المُتكلِّمِ هو الذي يُوجِّهُ الحكمَ النحويَّ عندما يحتمِلُ التركيبُ أكثرَ مِن معنًى، وهو الذي يَتَحكَّمُ في اختيارِ التركيبِ اللغويِّ الذي نَطَقَ بِهِ، وعلى المُخاطَبِ أَنْ يَتعرَّفَ إلى هذا القَصْدَ لِيكونَ توجيهُهُ صحيحًا ومُطابِقًا لهُ، ولن يتسنَّى لهُ ذلك إلَّا إذا استعانَ بوسائلَ يُوجِّهُ بها حُكمًا على آخَرَ لِيصلَ إلى المعنى الذي أَرادَهُ المُتكلِّمُ.

فقد تكونُ الكلمةُ الواحدةُ في الجملةِ نفسِها محتملةً أكثرَ مِنْ وجهٍ إعرابيٍّ، فتختلفُ دلالةُ تلك الجملةِ تَبَعًا لاختلافِ الأوجهِ الإعرابيَّةِ المُحتَملةِ، وتفسير معنى كلِّ وجهٍ يَعتمدُ على سياقِ الحالِ واختلافِ المواقفِ التي تُقَالُ فيها الجملةُ، ويَعتمدُ على المُتغيِّراتِ الخارجيَّةِ المُفترَضِ أَنْ تُولَدَ فيها الجُمَلُ وما يَجري بينَ أطرافِ عمليَّةِ الخطابِ، فكلُّ وجهٍ إعرابيٍّ يُعبِّرُ عَنْ موقفٍ مُعيَّنٍ مُختلفٍ عَنِ الموقفِ الآخَرِ تبعًا لقَصْدِ المُتكلِّمِ]ينظر :العوادي، 2011م: 93-94].

إنَّ النحويِّينَ بذلوا جهودًا كبيرةً وقضوا وقتًا طويلًا وسلكوا مسالكَ دقيقةً ومتشعِّبةً جعلتهم يُطلقونَ الحكمَ النحويَّ المناسبَ لتركيبٍ ما، وقد جاءَ هذا من عمقِ استقرائِهم لكلامِ العربِ وشدَّةِ مراعاتِهم للمقامِ الذي يردُ فيهِ التركيبُ؛ فضلًا عن حجمِ التأويلِ القائمِ على سعةِ أفقِ التحليلِ والمستندِ إلى قصدِ المتكلِّمِ وفهمِ المخاطَبِ؛ ممَّا جعلَ للنحو العربيِّ منهجًا واضحًا وأحكامًا معلومةً؛ وكانَ لدلالةِ الكلماتِ على الذاتِ والمعنى أثرٌ في اختلافِ الحكمِ النحويِّ في مسائلَ نحويَّةٍ كثيرةٍ، وهذا ما سنبيِّنُهُ في المسائلِ الآتيةِ:

حكم وقوع ظرفي المكان والزمان خبرًا عن اسم الذات واسم المعنى:

ظرفُ المكانِ يقعُ خبرًا عن اسمِ الذاتِ (العين أو الجثَّة)، نحو: (زيدٌ عندَكَ)، وعن اسمِ المعنى (الحدَث أو المصدَر)، نحو: (القتالُ عندَكَ)، وإذا كانَ ظرفُ المكانِ خبرًا عن اسم عينٍ سواء أكانَ اسمَ مكانَ أم لا، فإنْ كانَ غير متصرِّفٍ وجبَ نصبُهُ وامتنعَ رفعُهُ، نحو: (زيدٌ عندَك)، وإنْ كانَ متصرِّفًا وهو نكرةٌ فالرفعُ راجحٌ عندَ البصريِّينَ وواجبٌ عندَ الكوفيِّينَ، نحو: (أنتَ منِّي مكانٌ قريبٌ)، وهو على تقدير مضافٍ محذوفٍ من المبتدأ، أي: مكانُكَ منِّي مكانٌ قريبٌ، أو من الخبرِ، أي: أنتَ منِّي ذو مكانٍ قريبٍ، وإنْ كانَ معرفةً فالرفعُ

مرجوحٌ والنصبُ أرجحُ، نحو: (زيدٌ خلفَكَ، وداري أمامَكَ)، وما جاءَ من ظرفِ المكانِ المختصِّ منصوبًا وهو خبرٌ عن اسمِ الذاتِ فهو على تقدير حرفِ الجرّ (في)، وهذا ما شُبِّهِ فيهِ المكانُ المختصُّ بالمكانِ غيرِ المختصِّ، نحو: (هو منّي منزلةَ الولدِ، وهو منّي مَعْقِدَ الإزارِ)، والمعنى: هو منّي في المكانِ الذي ينزلُ به الولدُ والمكانِ الذي يُعقَدُ عليه الإزارُ. وأمَّا ظرفُ الزمانِ فيقعُ خبرًا عن اسمِ المعنى بشرطِ حدوثِهِ، فإن استغرقَ ذلك المعنى جميعَ الزمانِ أو أكثرَهُ وكانَ الزمانُ نكرةً رُفِعَ في الأغلبِ، نحو: (الصومُ شهرٌ، والسيرُ يومٌ) إذا كانَ الصومُ والسيرُ في أكثرِهِ؛ لأنَّهُ باستغراقِهِ إياه كأنَّهُ هو، ويجوزُ نصبُ هذا الزمان المنكَّر، وجرُّهُ بـ (في) نحو: (الصومُ في يومٍ، أو يومًا)، خلافًا للكوفيّينَ الذينَ يوجبونَ النصبَ، وإنْ كانَ الزمانُ معرفةً لم يكن الرفعُ هو السائدَ، بل الأكثرُ أنْ يأتي منصوبًا أو مجرورًا بـ (في)، نحو: (الصومُ يومَ الجمعةِ، الصومُ في يومِ الجمعةِ)؛ لِأَنَّك تخبرُ أَنَّهُ فِي هَذَا الْوَقْت يَقعُ، فهُنَا فعلٌ يجوزُ أَنْ يَخْلُو مِنْهُ هَذَا الْوَقْت، وأوجبَ الكوفيُّونَ النصبَ، فإنْ لم يقعِ الفعلُ في أكثر الزمان، سواء أكانَ الزمانُ معرفةً أم نكرةً فالأغلبُ نصبُهُ أو جرُّهُ بـ (في) اتفاقًا بين الفريقينِ، نحو: (الخروجُ يومًا، والخروجُ في يومٍ)، و (السيرُ يومَ الجمعةِ، والسيرُ في يومِ الجمعةِ). ولا يقعُ ظرفُ الزمانِ خبرًا عن الجثَّةِ، إلَّا إذا أفادَ، وهو أنْ تشبهَ العينُ المعنى في حدوثِها وقتًا دونَ وقتٍ، نحو: (الهلالُ الليلةَ، والرطبُ شهرَي ربيع)، وهذا قائمٌ على التقديرِ: طلوعُ الهلالِ الليلةَ، ووجودُ الرطَبِ شهرَي ربيع، فإنْ لم يُفِدْ لم يقع خبرًا عن الجثَّةِ، نحو: (زيدٌ اليومَ، الأرضُ يومَ الجمعةِ)؛ لأَنَّ الزَّمَانَ لَا يَخْلُو مِنْهُ زيدٌ وَلَا غَيرُهُ، فلا فائدةَ لتخصيصِ حصولِ شيءٍ بزمانٍ هو في غيرِهِ حاصلٌ مثله .[ينظر: سيبويه، 2004م: 412/1 – 418، والمبرد، 2010م:133-4/132 ، وابن السراج، 1999م: 1/ 63، والفارسي، 2008م: 95-96، وابن جني، 1988م:31-32، والاستراباذي،2000م: 1/242-244، وابن عقيل، د.ت: 200/1–202، وابن كمال باشا،2002م:110، والصبان، 202م: 1/ 322-.[323

فظرفُ الزمانِ لا يُخبَرُ بهِ عن اسمِ الذاتِ (الجثَّة)؛ لِأَنَّهُ لَا فَائِدَة فِي ذَلِك، فلا تقولُ: (زيدٌ اليومَ، وزيدٌ يومَ الجمعةِ)؛ لعدمِ تحقُّقِ الفائدةِ سواءٌ أجئتَ بهِ منصوبًا أم مجرورًا بـ (في)، وإنَّما يُخْبَرُ بهِ في الأغلبِ عن اسم المعنى (المصدر)، نحو: (القتالُ غدًا، السفرُ يومَ الجمعةِ)، وقد يُخْبَرَ بهِ عن اسمِ العينِ (الجثَّة) في ثلاثِ حالاتٍ: الأولى إذا كان اسمُ العينِ مثلَ اسمِ المعنى في وقوعِهِ وقتًا دونَ وقت، نحو: (الرطبُ في تمُّوز). والثانية إذا دلَّ دليلٌ على تقديرِ حذفِ مضافٍ، نحو: (الهلالُ الليلةَ، والرطبُ شهرَي ربيع)؛ لأنَّ معناهُ: حدوثُ الهلالِ الليلةَ، أو رؤيةُ الهلالِ أو طلوعُ الهلالِ، ووجودُ الرطبِ شهرَي ربيعٍ، فَحُذِفَ الْمُضَافُ وأُقيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مقَامه. والثالثة إذا كانَ المبتدأُ عامًّا وظرفُ الزمانِ خاصًّا أو مسؤولًا بهِ عن خاصٍّ، نحو: (نحنُ في شهرِ كذا، في أيِّ الفصولِ نحنُ)، وما عدا ذلك لا يصحُّ فيهِ الإخبارُ عن اسمِ العينِ باسمِ الزمانِ. [ينظر: المبرد،

2010م: 274/3، والفارسي، 2008م: 96، وابن جني، 1988م: 31، وابن الناظم، د.ت: 112-113، وابن هشام، 2009م: 1/ 181، والسيوطي، 2001م: 23/2].

وذكرَ عبدُ القاهر الجرجانيُّ (ت471ه) تحليلًا رائعًا في تأويلِ الإخبارِ بظرفِ الزمانِ عن اسمِ الذاتِ في بعضِ الأمثلةِ، فقالَ: " واعلم أنَّهُ لمَّا ذكرَ أنَّ الزمانَ لا يكون خبرًا عن الأشخاصِ نحو: (زيدٌ أمسِ والدرهمُ غدًا) سألَ نفسَهُ عن قولهم: (الليلةَ الهلالُ)؛ لأنَّ الهلالَ جثَّةٌ والليلةَ خبرٌ عنه في الظاهرِ، وهي زمانٌ كما ترى. فأجابَ بأنَّ الكلامَ ليسَ على ظاهرِهِ، وأنَّ فيه محذوفًا هو المُخبَرُ عنهُ. وذلك أنَّ التقديرَ: الليلةَ حدوثُ الهلالِ، ثُمَّ حُذِفَ المضافُ وأقيمَ المضافُ إليه مُقامَهُ. كقوله تعالى: (واسأل القرية). والحدوثُ ليسَ بجثَّةٍ وإنَّما هو كالضربِ والقتلِ، فهو كقولِكَ: اليومَ ضربُ الدرهمِ وغدًا نقشُ الدينارِ. فإنْ رفعْتَ فقلتَ: (الليلةُ الهلالُ) كانَ المحذوفُ زمانًا مثلَ المذكور لأنَّ التقديرَ: الليلةُ ليلةُ الهلالِ، فهذا كقولهم: زيدٌ أخوكَ. وقد أجازَ الشيخُ أبو الحسين في قولهم: (الليلةَ الهلالُ) بالنصبِ أَنْ يكونَ الكلامُ على ظاهرِهِ غيرَ مقدَّرٍ على حذفِ المضافِ. قال: لأنَّ الهلالَ يكونُ ظاهرًا ثُمَّ يستسرُ ثمَّ يظهرُ، فلمَّا اختلفت به الأحوالُ جرى مَجرى الأحداثِ التي تقعُ مرَّةً وتزولُ أخرى. فجازَ جعلُ الزمانِ خبرًا عنه. ويوضِّحُ ما قالَهُ أنَ الهلالَ ليسَ باسمٍ وُضِعَ علمًا للنيِّرِ، كالشمسِ وسائرِ أسماءِ الكواكبِ، وإنَّما هو اسمٌ يتناولُهُ في حالٍ دونَ حالٍ، والاسمُ الموضوعُ له القمرُ. وإذا كانَ كذلك صارَ إذا قيلَ: الهلالُ فكأنَّهُ قيلَ: استنارةُ القمر أو بُدُوُّ القمر أو ظهورُ النور في القمر وما أشبهَ ذلك. فهو إذًا متضمِّنٌ لمعنى الحدوثِ، فيجوزُ أن تجعلَ الليلةَ إخبارًا عنه. هذا ومَنْ قدَّرَ إضمارَ الحدوثِ لم يكن لهُ بدٌّ من التعلُّقِ بهذا المعنى. فيقولُ: إنَّهُ لمَّا كانَ حالُهُ ما تقدَّمَ أنَّهُ يستسرُ ويزولُ ثُمَّ يُوجد ويظهرُ صارَ إذا أطلقَ ذكرُهُ فقيلَ (الهلالُ)؛ عُلِمَ أنَّ المرادَ حدوثُهُ فجازَ إضمارُهُ. ولذلك قال أبو بكر بن السريّ إنك لو قلتَ: (الشمسُ اليومَ والقمرُ اليومَ) لم يجُزْ؛ لأنَّهُ غيرُ متوقَّعٌ فلا يتضمَّنُ الدلالةَ على الحدوثِ، وذلك أنَّ الشمسَ والقمرَ اسمانِ علمانِ وُضِعَا وضعَ زيدٍ وعمرٍو، ولم يُوضعا للدلالةِ على وجودِ صفةٍ وحالٍ بعد أَنْ لم تكن، فيتضمَّنا الدلالةَ على الحدوثِ أو يجريا مجراهُ " [الجرجاني، 1982م: 1/290-291] .

فلمَّا كانَ الحديثُ عن الهلالِ متضمِّنًا حدوثَهُ لا ذاتَهُ جازَ الإخبارُ عنهُ بظرفِ الزمانِ؛ لأنَّ حدوثَهُ صارَ مقيَّدًا بزمنٍ دونَ آخرَ، ولذلك كانَ هناكَ تأويلٌ أو تقديرٌ لمحذوفٍ معنويٍّ وهو الحدوثُ. ومن المعلومِ أنَّ الهلالَ مرحلةٌ زمنيَّةٌ مِن مراحلِ نشوءِ القمرِ؛ لأنَّ القمرَ تختلفُ أحوالُهُ بحسبِ عمرِهِ (نسبة الإنارة فيه)، ولم يكُنِ الهلالُ ملازمًا لهُ في كلِّ أحوالِهِ؛ لأنَّهُ يظهرُ في بداية الشهرِ ثُمَّ يزولُ ثُمَّ يظهرُ، فلمَّا تضمَّن معنى الحدوثِ المتغيِّرِ جازَ جعلُ الزمانِ خبرًا عنه، ومن هنا لم يُفسِّرْهُ بعضُهم بأنَّ علمٌ لجثَّةٍ ثابتةٍ بسببِ التغيُّرِ الذي يحصلُ في القمَرِ. وهذا الجوازُ يمتنعُ في القمَرِ؛ لأنَّهُ علمٌ ثابتٌ لهذهِ الكتلةِ المعلومةِ في الفضاءِ ولها خصائصُها الفيزيائيَّةُ والكيميائيَّةُ.

وقد بيَّنَ كثيرٌ من النحويّينَ السببَ الحقيقيَّ في عدمِ جوازِ الإخبارِ بظرفِ الزمانِ عن اسمِ الذاتِ، إذ يقولُ ابنُ السرَّاج (ت316ه): " واعلمْ أنَّهُ لا يجوزُ أَنْ تقولَ: (زيدٌ يومَ الخميس) ولا (عمرٌو في شهرِ كذا)؛ لأنَّ ظروفَ الزمانِ لا تتضمَّنُ الجثثَ، وإنَّما يجوزُ ذلك في الأحداثِ، نحو الضربِ والحمدِ وما أشبهَ ذلك. وعلَّةُ ذلك أنَّكَ لو قلتَ: (زيدٌ اليومَ) لم تكُنْ فيهِ فائدةٌ؛ لأنَّهُ لا يخلو أحدٌ مِن أهلِ عصرِكِ مِن اليوم، إذ كانَ الزمانُ لا يتضمَّنُ واحدًا دونَ الآخر، والأماكنُ ينتقلُ عنها فيجوزُ أَنْ تكونَ خبرًا عن الجثثِ وغيرها كذلك. والظرفُ من الأماكنِ تكونُ إخبارًا عن المعاني التي ليست بجثثٍ -يعني المصادر- نحو قولك: (البيعُ في النهار، والضربُ عندك). فإنْ قالَ قائلٌ: فأنْتَ قد تقولُ: (الليلةَ الهلالُ) والهلالُ جثَّةٌ، فمِنْ أينَ جازَ هذا؟ فالجوابُ في ذلك أنَّكَ إنَّما أردْتَ: الليلةَ حدوثُ الهلال؛ لأنَّكَ إنَّما تقولُ ذلك عندَ توقُّعِ طلوعِهِ. ألا ترى أنَّكَ لا تقولُ: (الشمسُ اليومَ) ولا (القمرُ الليلةَ)؛ لأنَّهُ غيرُ متوقَّعٍ ." [ابن السراج، 1999م: 63/1].

فالمكانُ يَتغيَّرُ مع الأشخاصِ والأحداثِ، فيمكنُ أَنْ يكونَ في مكانٍ ويمكنُ أَنْ لا يكونَ فيهِ، فهناكَ احتمالٌ وتوقُّعٌ لأحدِهما؛ لذلك جازَ الإخبارُ بهِ عنها. أمَّا الزمانَ فيجوزُ الإخبارُ بهِ معَ الأحداثِ فقط؛ لأنَّها متغيِّرةٌ بتغيُّرِ الزمانِ، ولكنَّ الأشخاصَ لا تتغيَّرُ مع الزمانِ، فلا فائدة في الإخبارِ عنها بالزمانِ إلَّا مع التأويلِ والتقديرِ.

ويقولُ السيرافيُّ (ت368ه): " واعلَمْ أنَّ ظروفَ الزمانِ تكون أخبارًا للمصادر، ولا تكون أخبارًا للجُثَثِ، وأمَّا ظروفُ المكانِ فتكونُ أخبارًا للمصادرِ والجُثَثِ، وإنَّما كانت ظروفُ المكانِ كذلك؛ لأنَّ الجثَّةَ الموجودةَ قد تكونُ في بعضِ الأمكنةِ دونَ بعضٍ مع وجودها، أعني الأماكن. ألا ترى أنَّكَ إذا قلتَ: (زيدٌ خلفَكَ) عُلِمَ أنَّهُ ليس قدَّامَهُ ولا تحتَهُ ولا فوقَهُ ويمنتَهُ ويسرتَهُ مع وجودِ هذهِ الأماكن، ففي إفرادِ الجثَّةِ بمكان فائدةٌ. وأمَّا ظروفُ الزمانِ فإنَّما يوجَدُ منها شيءٌ بعدَ شيءٍ ووقتٌ بعدَ وقتٍ، وما وُجِدَ منها فليسَ شيءٌ من الموجوداتِ أولى به مِن شيء. فلو قلتَ: (زيدٌ الساعةَ أو يومَ الأحدِ) لجعلْتَ لـ (زيد) في هذا اليومِ حالًا ليست لعمرٍو، وليس كذلك لأنَّ زيدًا وعَمْرًا وغيرهما من الموجودات تتساوى في الوصفِ بالوجودِ في هذا اليومِ. وأمَّا المصادرُ فهي أشياءٌ حادثةٌ معروفةٌ بالأفعالِ في المضيِّ والاستقبالِ. فإذا قلنا: (القتالُ يومَ الجمعة) وإنّا نريدُ الدلالةَ على حدوثِهِ في هذا اليومِ كأنَّا قلنا: القتالُ يحدثُ يومَ الجمعةِ ". [السيرافي، 2008م: 2/ 307].

إنَّ سببَ جوازِ الإخبارِ بالزمانِ عن أسماءِ المعاني (المصادر) أنَّها تعبيرٌ عن حركاتٍ وأفعالٍ متجدِّدةٍ، وهي غيرُ مستمرَّةُ الوجودِ لاحتمالِ زوالِها أو تغيُّرِها، فهي تحدثُ في زمانٍ وربَّما لا تحدثُ في زمانٍ آخرَ؛ ومِن أجلِ هذا كانَ الإخبارُ عن وجودها في زمانٍ ما مفيدًا. وأمَّا حكمُ الإخبارِ بالزمانِ عن أسماءِ الذواتِ فقد اشترطوا فيه حصولَ الفائدةِ؛ إذ لا فائدةَ في الإخبارِ بالزمانِ عن أسماءِ الذواتِ غالبًا؛ لأنَّ نسبتَها إلى الأزمانِ كلِّها واحدةٌ ولا تتغيَّرُ ذاتُها بتغيُّرِ الزمانِ الذي توجدُ فيهِ، بخلافِ الأحداثِ التي لا بدَّ لها من أَنْ تقترنَ بزمنٍ ما

وهي تتغيَّرُ معَ تغيُّرهِ في أغلبِ الأحيانِ. وأمَّا المكانُ فيخبَرُ بهِ عن أسماءِ الذوات (الأشخاص) وأسماءِ المعاني (الأحداث)؛ لأنَّ نسبتَها إلى المكانِ مختلفةٌ ومتغيِّرةٌ، فقد يكونانِ موجودَيْنِ في بعضِ الأمكنةِ دونَ بعضٍ؛ " وذلك أنَّ الحدَثَ والشخصَ قد اشتركا في أنَّ الأمكنةَ تشتغلُ بهما مرَّةً وتخلو منهما أُخرى ". [الجرجاني: 1982م:289/1].

وتحدَّثَ أبو البركاتِ الأنباريُّ (ت577ه) عن اشتراطِ الفائدةِ في الإخبارِ بظرفِ المكانِ والزمانِ، فقالَ: " فإنْ قيلَ: فلِمَ إذا كانَ المبتدأُ جثَّةً جازَ أَنْ يقعَ في خبرِهِ ظرفُ المكانِ دونَ ظرفِ الزمانِ؟ قيلَ: إنَّما جازَ أن يقعَ في خبرِهِ ظرفُ المكانِ دونَ ظرفِ الزمانِ؛ لأنَّ في وقوعِ ظرفِ المكانِ خبرًا عن فائدةٍ، وليسَ في وقوعِ ظرفِ الزمانِ خبرًا عنه فائدةٌ. ألا ترى أنَّكَ تقولُ في ظرفِ المكانِ: (زيدٌ أمامَكَ)، فيكون مفيدًا؛ لأنَّهُ يجوزُ ألَّا يكونَ أمامكَ، ولو قلتَ في ظرفِ الزمانِ: (زيدٌ يومَ الجمعةِ) لم يكن مفيدًا؛ لأنَّهُ لا يجوزُ أَنْ يخلوَ من يومِ الجمعةِ، وحكمُ الخبرِ أَنْ يكونَ مفيدًا. فإن قيلَ: فكيفَ جازَ الإخبارُ عنه بظرفِ الزمانِ في قولهم : (الليلةَ الهلالُ)، قيلَ: إنَّما جازَ لأنَّ التقديرَ فيهِ: الليلةَ حدوثُ الهلالِ أو طلوعُهُ، فحُذِفَ المضافُ وأُقِيمَ المضافُ إليهِ مُقَامَهُ، والحدوثُ والطلوعُ حدَثٌ، ويجوزُ أَنْ يكونَ خبرُ المبتدأ ظرفَ زمانٍ إذا كانَ المبتدأُ حدثًا، كقولك: (الصلحُ يومَ الجمعةِ، والقتالُ يومَ السبتِ) وما أشبهَ ذلك؛ لأنَّ في وقوعِهِ خبرًا عنه فائدةً ". [الأنباري، د.ت: 59-60].

وتابعَهُ في ذلك ابنُ عصفور (ت669ه) مؤكِّدًا اشتراطَ الفائدةِ في الإخبارِ، فقالَ: " ولذلك لم تكُنْ ظروفُ الزمان أخبارًا عن الجثثِ؛ لأنَّكَ لو قلتَ: (زيدٌ اليومَ) تريدُ: مستقرٌّ اليومَ لم يكُنْ مفيدًا؛ لأنَّهُ معلومٌ ... فإنَّ اليومَ يكونُ زمانًا؛ لأنَّ الجزءَ الواحدَ مِن الزمانِ يكون زمانًا لجميعِ الموجوداتِ وليس كذلك المكانُ. وكذلك لو كانَ الزمانُ مختصًّا بوصفٍ أو بغير ذلك من أنواعِ الاختصاصِ لم يقع خبرًا للجُثَّثِ لِمَا ذكرناهُ منْ أنَّهُ لا فائدةَ فيهِ، وما جاءَ مِن ذلك فمؤوَّلٌ ... وإنَّما جازَ وقوعُ ظروفِ الزمانِ أخبارًا عن المصدرِ، نحو: (القتالُ اليومَ)؛ لأنَّكَ قصدْتَ أَنْ تُخْبِرَ بوقتِ القتالِ وهو وقتُ وقوعِها، وذلك قد يكونُ غيرَ معلومٍ، فيكونُ في الإخبارِ بهِ فائدةٌ. فإنْ أردْتَ بالإخبارِ بظرفِ الزمانِ عن وقتِ وقوعِ الجثثِ فقد آلَ المعنى إلى الإخبارِ عن المصدرِ؛ لأنَّ الوقوعَ من المصادرِ ". [ابن عصفور، 1980م: 1/348–349].

وممَّا تقدَّمَ من النصوصِ يتَّضحُ أنَّ منعَ الإخبارِ بظرفِ الزمانِ عن اسمِ الذاتِ وجوازَهُ عن اسمِ المعنى متعلِّقٌ بدلالةِ هذينِ الاسمَينِ، فاسمُ الذاتِ يدلُّ على عينٍ ثابتةٍ لا تتجدَّدُ، وهذه معلومةُ الوجودِ في سائرِ الأزمنةِ، فلا يُجهَلُ وجودُها في شيءٍ من الأزمنةِ الخاصَّةِ، وليسَ مِن شأنِها أَنْ يسألَ أحدٌ عن وجودِها في زمنٍ خاصٍّ، ولذلكَ امتنعَ إخبارُ المتكلِّمِ بها؛ لأنَّهُ لن يحقِّقَ إفادةَ غيرهِ بمعلومةٍ مجهولةٍ يُرادُ معرفتُها أو يُتوقَّعُ السؤالُ عنها، ولمَّا كانَ المقصودُ من الكلامِ إفادةَ المتكلِّمِ السامعَ أمرًا لم يكُنْ يعلمُهُ لولا هذا الكلامُ خرجَ

الإخبارُ بظرفِ الزمانِ عن اسمِ الذاتِ عن كونِهِ كلامًا، فأيُّ فائدةٍ يمكنُ أنْ نحصلَ عليها من قولِنا: (زيدٌ اليومَ، محمَّدُ أمسِ، عليٌّ غدًا)؟ وما المعلومةُ الجديدةُ التي يمكنُ أنْ نستفيدَ منها لو تغيَّرَ الزمنُ المُخبَرُ بهِ؟ فالذاتُ موجودةٌ مطلقًا. وأمَّا اسمُ المعنى فهو يدلُّ على حدَثٍ متجدّدٍ وحركةٍ متغيّرةٍ يمكنُ أَنْ يكونَ في زمنٍ خاصٍ دونَ آخرَ، فكانَ في الإخبارِ عنهُ بظرفِ الزمانِ فائدةٌ؛ " لأنَّ كلَّ معنى مِن فعلٍ أو حركةٍ مثلًا لا بدَّ لهُ من زمانٍ ومكانٍ يخصُّهُ ... فيحصلُ بالإخبارُ فائدةُ بيانِ هذا الخاصِّ بخلافِها مع الزمانِ المطلقِ؛ لأنَّهُ يعمُّ جميعَ الأسماءِ؛ إذ لا بدَّ لها من زمانٍ تحصلُ فيه. وذلك معلومٌ فلا فائدةَ في الإخبارِ بهِ " [الخضري، 2003م: 1/ 183]. ففي قولنا: (السفرُ يومَ الجمعةِ) كانت هناكَ معلومةٌ مفيدةٌ يجهلُها السامعُ، إذ ربَّما يردُ في ذهنِهِ خلافُ ذلك، ولو تغيُّرَ الزمنُ المخبَرُ بهِ هنا لتغيَّرَ المعنى، ومِن هنا حصلَتِ الفائدةُ في الإخبارِ بها، فجازَ الإخبارُ بالزمانِ عن اسمِ المعنى من غير قيدٍ؛ لأنَّهم علموا أنَّ الفائدةَ حاصلةٌ دائمًا.

حكم وقوع الفاء في خبر المبتدأ المتضمن معنى الشرط لعدمِ دلالتِهِ على ذاتٍ معيَّنة :

حقُّ خبرِ المبتدأ ألَّا تدخلَ عليهِ الفاءُ، فإذا تضمَّنَ المبتدأُ معنى الشرط جازَ دخولُ الفاءِ على خبره، وعندئذٍ يُقصَدُ به الاستقبالُ والعمومُ ويخرجُ في دلالتِهِ عن المضيِّ والتعيينِ، فلم يدلَّ على شيءٍ معهودٍ ومتحقِّقٍ، وذلك نوعانِ: الاسمُ الموصولُ والنكرةُ الموصوفةُ، إذا كانت الصلةُ أو الصفةُ فعلًا أو ظرفًا، نحو: (الذي يأتيني فلهُ درهمٌ، الذي في الدارِ فلهُ درهمٌ، رجلٌ عندهُ حزمٌ فسعيدٌ، نفسٌ تسعى في نجاتها فلن تخيبَ، وكلُّ رجلٍ يأتيني فلهُ درهمٌ، كلُّ رجلٍ في الدارِ فلهُ درهمٌ)، ومنهُ قولُهُ تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة:274]، وقولُهُ تعالى: ﴿والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة:38]، وقولُهُ تعالى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ﴾ [النحل:53]، وقولُهُ تعالى: ﴿ومَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمُ﴾ [الشورى:30]، فما تقدَّمَ لم يكنِ الحديثُ فيهِ عَن ذواتٍ مخصوصينَ. فإذا دخلت (ليتَ، لعلَّ، كأنَّ، لكنَّ) لم تدخل الفاءُ بالإجماعِ، وفي دخول (إنَّ) خلافٌ بينَ الأخفشِ وغيرِهِ، فالجمهورُ على جَوَازه وَمنعَهُ الْأَخْفَش لِأَنَّ مَا تضمن معنى الشَّرْط لَا يعْمل فِيهِ مَا قبله وعَلى الأوَّلِ إذا دخل زَالَت الْفَاء من خَبرِهِ لزوَال شبهه باسم الشَّرْط من حَيْثُ عمل فِيهِ مَا قبله مَا لم يكن النَّاسِخ (إنَّ) أَو (أَنَّ)، لكنَّهُ وردَ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [فصلت:30]، وكذلك إذا وقعَ الموصولُ صفةً لمعرفةٍ، نحو: ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ الَّلاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جنَاحٌ﴾ [النُّور:٦٠]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الموتَ الذي تفرُّونَ منهُ فإنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾ [الجمعة:8]. [ينظر: الزمخشري، 2004م: 52، وابن يعيش، د.ت: 1/194-197، وابن الحاجب، 1982م: 1/203-207، وابن عصفور، 1986م: 93، وابن مالك، 1990م: 1/328–332، والاستراباذي،2000م: 1/ 262-267، والسيوطي، 2001م: 2/55-60، وابن كمال باشا،2002م: 112].

فإذا لم يتضمَّنِ المبتدأُ معنى الشَّرطِ لم يصحَّ دخولُ الفاءِ؛ لدلالتِهِ على ذاتٍ معيَّنةٍ، ولذلك يقولُ سيبويهِ: " أَلا تَرى أَنَّك لو قُلْتَ: (زيدٌ فمنطلقٌ) لم يَستقِمْ " [سيبويه، 2004م: 138/1]. فإذا تضمَّنَ معنى الشَّرطِ ارتبطَ بالفاءِ؛ لدلالتِهِ على ذاتٍ غيرِ معلومةٍ، " ألاَ ترى أَنَّك لو قُلْتَ: (الذي يَأْتيني فلهُ درهمٌ، والذي يأتيني فمُكْرَمٌ محمودٌ) كانَ حسنًا. ولو قُلْتَ: (زيدٌ فلهُ درهمٌ) لم يَجُز، وإنَّما جازَ ذلك؛ لأنَّ قولَهُ: (الذي يأَتيني فلهُ درهمٌ) في معنى الجزاءِ، فدخلتِ الفاءُ في خبرِهِ كما تدخلُ في خبرِ الجزاءِ "]سيبويه، 2004م: 139/1-140. وينظر: المقتضب: 195/3-196، وابن السراج، 1999م: 272/2، والزجاج، 2004م:304/1، والنحاس، 2008م: 183، والسيرافي، 2008م:493/1].

ولا بُدَّ من الانتباهِ إلى أنَّ دخولَ الفاءِ في الخبرِ ينبغي فيهِ أَنْ يكونَ المبتدأُ اسمًا موصولًا أو نكرةً موصوفةً عامَّةً وبشرطِ أَنْ تكونَ الصلةُ أو الصفةُ ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا أو جملةً فعليَّةً، ويوضِّحُ الجرجانيُّ تفصيلَ ذلك فيقولُ: " وإنَّما وجبَ أَنْ تكونَ الصلةُ فعلًا؛ لأجلِ أَنَّ المجازاةَ المحضةَ لا تكونُ إلَّا بالفعلِ كقولك: (إنْ جئتَني فأنت مُكرمٌ محبوٌّ). ولو قلتَ: (إنْ زيدٌ منطلقٌ فهو مُكرمٌ) لم يجُزْ، فكذلك (الذي) إنَّما يدخلُهُ معنى الجزاءِ إذا كانت صلتُهُ فعلًا. فلو قلتَ: (الذي أخوهُ منطلقٌ فلهُ درهمٌ) لم يجُزْ، ووجبَ أَنْ تقولَ: (لهُ درهمٌ) بغيرِ الفاءِ؛ لأنَّ (الذي) هنا بمنزلة (زيد) في تعرِّيهِ من حكمِ الجزاءِ. وأمَّا اعتبارُ معنى الشياعِ فيه فلأجلِ أنَّ الجزاءَ لا يكونُ إلَّا في الشياعِ والشائعِ. تقولُ: (مَنْ يخرجْ فلهُ درهمٌ)، ولا تقولُ: (زيدٌ يخرجُ فلهُ درهمٌ) فتأتي بالمخصوص. وكذلك إذا قلتَ: الذي يأتيني وأنتَ تريدُ واحدًا بعينِهِ قد عهدَهُ المتكلِّمُ لم يجز أَنْ تدخلَ الفاءُ في خبرِهِ فتقول: الذي يأتيني فلهُ درهمٌ، كما لا يجوزُ أن تقولَ: الرجلُ فلهُ درهمٌ. فإنْ كانت الصلةُ ظرفًا كانَ بمنزلةِ الفعلِ، تقولُ: (الذي في الدارِ فلهُ درهمٌ)؛ لأنَّ المعنى: من استقرَّ في الدارِ فلهُ درهمٌ، وجازَ أَنْ تدخلَ المجازاةُ في (الذي) مع كون صلتِهِ ظرفًا، وإن كانَ لا يجوزُ الجزاءُ بالظروفِ، نحو أن تقول: (إنْ في الدار زيدٌ خرجْتُ)، وذلك أنَّ (الذي) ليسَ بجزاءٍ محضٍ، وإنَّما هو بمعناهُ. ولو كانَ محضًا لوجبَ أنْ يكونَ الفعلُ بعدَهُ مجزومًا كما يكونُ في قولك: (مَن تكرمْهُ يكرمْكَ). فإذا لم يكن جزاءً صريحًا جازَ أَنْ يقعَ بعدَهُ غيرُ الفعلِ الصريحِ. ولا يجوزُ أَنْ يقعَ بعدَهُ الاسمُ المحضُ؛ لأنَّهُ لا يشبهُ الجزاءَ حينئذٍ بوجهٍ ويكونُ عاريًا من الفعل لفظًا وتقديرًا. فإذا قلتَ: (الذي أخوهُ منطلقٌ) لم يكُن فيه تقديرُ فعلٍ كما يكونُ في قولك: (الذي في الدارِ) " [الجرجاني، 1982م: 1/ 322].

فقد يُشبَّهُ الاسمُ الموصولُ بالشرطِ فتدخلُ الفاءُ في جوابِهِ، نحو: (الذي يدخلُ الدَّارَ فلهُ مكافأةٌ)، فدخولُ الفاءِ معناهُ أَنَّ المكافأةَ تترتَّبُ على دخولِ الدَّار ترتُّبَ الجزاءِ على الشَّرطِ، فيكونُ دخولُ الدَّارِ سببًا للحصولِ على المكافأةِ، وأَمَّا حذفُها فيحتملُ السَّببيَّةَ (الشَّرطيَّة) وغيرَها (الموصولة). [ينظر: السامرائي، 2003م: 108/4]. وكأنَّ الدلالةَ على الشرطِ عمومٌ يصدقُ على كثيرينَ ممَّنْ يصدرُ منهم الدخولُ في الدارِ، فإذا قصدْتَ ذاتًا

معروفةً لم تدخل الفاءُ، إذ " تقول: (الذي يدخلُ الدارَ لهُ جائزةٌ)، و(الذي يدخلُ الدارَ فلهُ جائزةٌ)، فالجملةُ الأولى ذاتُ دلالةٍ إحتماليَّةٍ؛ لأنَّها تحتملُ أنَّكَ تعني بـ (الذي يدخلُ الدار) شخصًا معروفًا وأنَّ الجائزةَ ليست مترتِّبةً على دخولِ الدارِ، بل هو مستحقُّها قبلَ ذلك، كما تحتملُ أَنْ يكونَ الاسمُ الموصولُ هنا مشبهًا بالشرط، فالجائزةُ مترتِّبةٌ على دخولِ الدارِ، فكلُّ مَن يدخلُها يستحقُّ الجائزةَ. وأمَّا الجملةُ الثانيةُ فذاتُ دلالةٍ قطعيَّةٍ؛ لأنَّها لا تعني إلَّا المعنى الثاني، أي: فيها معنى الشرطِ والجزاءِ، وهذه الفاءُ واقعةٌ في جوابِ (الذي) كما تقعُ في جوابِ الشرط، أي: إنَّ الجائزةَ مترتِّبةٌ على دخولِ الدارِ ". [السامرائي، 2003م: 17/1].

وقد بيَّن كثيرٌ من النحويِّينَ الفرقَ بينَ اقترانِ الفاءِ وعدمِهِ، إذ يقولُ ابنُ السَّـرَّاج (ت316ه): " أَلَا تَرى أنَّكَ إذا قُلْتَ: (الذي يَأتِيني لهُ درهمٌ) قد يجوزُ أَنْ يكونَ لهُ درهمٌ لا مِنْ أَجلِ إتيانِهِ ويجوزُ أَنْ يكونَ لهُ درهـمٌ مِـنْ أَجلِ إتيانِهِ، فإذا قُلْتَ: (الذي يأتيني فلهُ درهـمٌ) دلَّت الفاءُ عـلى أنَّ الدرهمَ إنَّما يَجِبُ لهُ مِنْ أَجلِ الإتـيانِ، إلَّا أَنَّ الفرقَ بينَ (الذي) وبينَ الجزاءِ الخالصِ أنَّ الفعلَ الذي في صلةِ (الذي) يجوزُ أَنْ يكونَ ماضـيًا وحاضـرًا ومستقبلًا والجزاءُ لا يكونُ إلَّا مستقبلًا "]ابن السراج، 1999م:272/2]. ويقولُ الجرجانيُّ (ت471ه): " والنكتةُ في الإتيانِ بالفاءِ وتركِهِ في جميعِ البابِ أنَّكَ إذا قلتَ: (الذي يأتيني فلهُ درهمٌ، وكلُّ رجلٍ يأتيني فلهُ درهمٌ) كانَ المعنى أنَّ الدرهمَ قد استُحقَّ بالإتيانِ، كما يكونُ إذا قلتَ: (إنْ يأتِني إنسانٌ فلهُ درهمٌ)، وإذا أسقطْتَ الفاءَ فقلتَ: (الذي يأتيني لهُ درهمٌ، وكلُّ رجلٍ يأتيني لهُ درهمٌ) لم يقتضِ اللفظُ أن يكونَ الدرهمُ مُستَحقًّا بالإتيانِ. وكانَ الظاهرُ أنَّهُ بمنزلةِ قولكَ: (زيدٌ لهُ درهمٌ). ولو قلتَ: (كلُّ رجلٍ أخوهُ منطلقٌ فلهُ درهم) لم يجز لعدولِه عن أصل الجزاء وهو الفعل، كما لم يجز: (الذي أخوهُ منطلقٌ فلهُ درهمٌ) ". [الجرجاني، 1982م: 325/1]. ويقولُ ابنُ يعيش (ت643ه): " فإنْ قيلَ: فما الفرقُ بينَ الخبرِ عن الموصولِ إذا كانَ فيهِ الفاءُ، وبينَهُ إذا لم يكُنْ؟ قيلَ: إذا كانَ الخبرُ عن الموصولِ بالفاءِ آذن ذلكَ بأنَّ الخبرَ مُستحَقٌّ بالفعلِ الأوَّلِ، ألا ترى أنَّكَ إذا قلتَ: (الذي يأتيني فلهُ درهمٌ) آذنَ ذلك بأنَّ الدرهمَ مُستحقٌّ لهُ بإتْيانِهِ؛ لأنَّ الفاء للتعقيبِ، والمسبَّبُ يُوجَدُ عقيَبَ السببِ، وإذا قلتَ: (الذي يأتيني لهُ درهمٌ)" يدلُّ على استحقاقِ الدرهمِ مِن غيرِ أنْ يدلَّ على أنَّهُ بالإتيانِ " [ابن يعيش، د.ت: 1/ 196].

فعـندما تَـقـولُ: (الذي في الدَّارِ لـهُ درهمٌ) احتملَ كلامُكَ أَنَّ هناكَ شخصًا معروفًا في الدَّارِ ستُعطيهِ درهمًا، واحتملَ أَنَّكَ ستُعطي درهمًا كلَّ شخصٍ موجودٍ في الدَّارِ وأَنَّكَ جعَلْتَ دخولَ الدَّارِ سببًا في العطاءِ. فإذا أَدخلْتَ الفاءَ فقُلْتَ: (الذي في الدارِ فلهُ درهـمٌ) ضمَّـنْتَ (الذي) معـنى الشـرطِ ولم يدلَّ على ذاتٍ معروفةٍ، وكانَ قَصْـدُكَ جعلَ الدخـولِ في الدارِ سببًا في الحصولِ على الدرهمِ. وإنَّما صحَّ دخولُ الفاءِ على هذهِ الأسماءِ؛ لأنَّ الأسماءَ الموصولةَ التي صلتُها فعلٌ أو ظرفٌ تَفتَـقِـرُ إلى جزءٍ آخَرَ يكونُ خبرًا حتَّى يَتمَّ الكلامُ.

إنَّ دخولَ الفاءِ على خبر الاسمِ الموصول دلالةٌ على أنَّه اسمُ علمٍ يدلُّ على ذاتٍ معلومةٍ، فقد أشبهَ العلم مثل (زيد، عبد الله)، إذ يقولُ سيبويه سائلًا الخليلَ: " وسألْتُهُ عَنْ قولِهِ: (الذي يأتِيني فَلَهُ درهمانِ) لِمَ جازَ دخولُ الفاءِ ها هنا و (الذي يأتِيني) بمنزلةِ (عبد الله) ، وأَنتَ لا يجوزُ لكَ أنْ تقولَ: (عبدُ الله فلَهُ درهمانِ)؟ فقالَ: إنَّما يَحسُنُ في (الذي)؛ لأنَّهُ جعَلَ الآخِرَ جوابًا للأوَّلِ، وجعلَ الأوَّلَ بهِ يَجِبُ لَهُ الدرهَمانِ، فَدخَلتِ الفاءُ ها هنا كما دخلَتْ في الجزاءِ إذا قالَ: (إنْ يأتِني فَلَهُ درهمانِ)، وإنْ شاءَ قالَ: (الذي يَأتيني لَهُ درهمانِ) كما تَقولُ: (عبدُ اللهِ لَهُ درهمانِ)، غيرَ أنَّهُ إنَّما أدْخَلَ الفاءَ لِتكُونَ العطيَّةُ معَ وقوعِ الإتيانِ، فإذا قالَ: (لَهُ درهمانِ) فقد يكونُ أنْ لا يُوجِبَ لَهُ ذلِك بالإتيانِ، فإذا أَدْخَلَ الفاءَ فإنَّما يجعلُ الإتيانَ سببَ ذلك، فهذا جزاءٌ وإنْ لم يُجْزَم؛ لأنَّهُ صلةٌ "]سيبويه، 2004م: 102/3. وينظر: المبرد، 2010م: 195/3-196، والسيرافي، 2008م: 310/3 .[

ومن هنا قسَّمَ النحويُّونَ الأسماءَ على ضربينِ: ضرب خالٍ من معنى الشرط والجزاء، وضرب يتضمَّنُ معنى الشرط والجزاء. فالأول نحو: (زيد، وعمرو، وعبد الله)، فما كانَ من هذا النحو لم تدخلِ الفاءُ في خبره؛ لأنَّ الفاءَ إنَّما تدخلُ لتعطفَ أو لتكونَ جوابًا. تقول: (زيدٌ منطلقٌ) ولا يجوز: (زيدٌ فمنطلقٌ). وما كانَ متضمنًا لمعنى الشرط والجزاءِ فالأسماءُ الموصولةُ والنكراتُ الموصوفةُ، تقولُ: (الذي قامَ صاحبُكَ، والذي ضربْتُهُ منطلقٌ) فيكونُ بمنزلة: (زيدٌ منطلقٌ). ويجوزُ دخولُ الفاءِ في الخبرِ إذا كان المبتدأ موصولًا بالفعلِ أو الظرفِ، نحو قولك: (الذي في الدار فله درهمٌ). وأمَّا النكراتُ الموصوفةُ فمثل قولنا: (كلُّ رجلٍ يأتيني فلهُ درهمٌ، وكلُّ رجلٍ في الدارِ فمكرمٌ). [ينظر: الفارسي، 2008م: 109-101، والجرجاني، 1982م: 311/1، وابن يعيش، د.ت: 1/ 194-197].

وهذا يعني أنَّ هناك أسماءً لا يصحُّ أَنْ يقترنَ خبرُها بالفاءِ، وهي أَسماءُ العلمِ الدالَّةُ على الذاتِ المعلومةِ، وهناكَ أسماءٌ يكثرُ اقترانُ جوابها بالفاءِ، وهي أسماءُ الشرطِ الدالَّةِ على معانٍ شائعةٍ مبهمةٍ، وهناك أسماءٌ يجوزُ فيها الأمرانِ بحسبِ دلالتِها، وهي الأسماءُ الموصولةُ والنكراتُ الموصوفةُ، فإنْ لم تتضمَّنْ معنى الشرطِ امتنعَ اقترانُها بالفاءِ وكانت دالَّةً على اسمِ ذاتٍ معلومٍ، وكان تحقُّقها يقينيًّا؛ لأنَّ لها ذاتًا أو عينًا في الوجودِ الخارجيّ، وإنْ تضمَّنَتْ معنى الشرط اقترنَتْ بالفاءِ وكانَتْ دالَّةً على معنى شائعٍ ومبهمٍ، وكانَ تحقُّقها احتماليًّا في زمنِ المستقبلِ؛ لأنَّهُ ليسَ لها وجودٌ خارجيٌّ في الماضي أو الحاضرِ.

يقولُ السِّيرافيُّ (365ه): " فإذا كانَ اسمٌ موصولٌ لفعلٍ ما ولم يُقْصَدْ بهِ إلى شخصٍ بعينِهِ كانَ الفعلُ مستقبلًا أو في معنى الاستقبالِ، وإنْ كانَ لفظُهُ ماضيًا جازَ أنْ تُدخِلَ الفاءَ في خبرِهِ وتَذهبَ بالاسمِ الأوَّلِ مع صلتِهِ مذهبَ المُجازاةِ، وذلك قولُكَ: (الذي يأتِيني فلهُ درهمٌ) إذا لم يكُنْ قاصدًا إلى واحدٍ بعينِهِ، وكانَ استحقاقُهُ للدِّرهمِ بسببِ إتيانِهِ، فيصيرُ هذا بمنزلةِ قولكَ: (مَنْ يأتِيني فلهُ درهمٌ)؛ لأنَّ الدِّرهمَ يُستحَقُّ بالإتيانِ، فإنْ

قصدْتَ بــ (الذي) وصلتِهِ إلى اسمٍ بعينِهِ لم يجُز دخولُ الفاءِ في خبرِهِ وجرى مَجرى (زيد)، فقُلْتَ: (الذي يأتِيني لهُ درهمٌ) كأنَّكَ أَردْتَ (زيدٌ الذي يأتِيني لـهُ درهـمٌ) إذا قدَّرْتَ أنَّهُ يأتيكَ أو وعـدَكَ بذلك ولا يستحقُّ الدِّرهمُ من أجلِ إتيانِهِ " [السيرافي، 2008م: 1/493- 494].

ويقولُ ابنُ يعيش (ت643ه) : " فالموصولُ لا يُخْبَر عنه حتّى يتمَّ بصلته، فإذا اَستَوْفَى صلتَهُ صارَ بمنزلةِ الاسمِ الواحدِ، فقولُك: (الذي أبوهُ قائمٌ)، أو (الذي قامَ أَبوهُ) بمنزلةِ (زيد) أو (عمرو) ويفتقر إلى جزءٍ آخرَ يكونُ خبرًا حتَّى يتمَّ كلامًا، كما يفتقرُ (زيدٌ) و (عَمْرٌو)، فتقول: (الذي أبوهُ قائمٌ منطلقٌ)، فيكونُ (الذي أبوهُ قائمٌ بمنزلةِ (زيد)، ثمّ أخبرتَ عنه ب (منطلقٌ)، كما تقولُ: (زيدٌ منطلقٌ). فإذا كانَ الموصولُ شائعًا لا لشخصٍ بعينِهِ، وكانت صلتُهُ جملةً مِن فعلٍ وفاعلٍ أو ظرفٍ أو جارٍ ومجرورٍ، وأخبرتَ عنه، جازَ دخولُ الفاءِ في خبرِهِ لتضمُّنِهِ معنى الجزاء. وذلك قولُك: (الذي يأتِيني فله درهمٌ، والذي عندي فمُكْرَمٌ) ... وإنّما اشترطْنَا لدخولِ الفاءِ أَنْ يكونَ شائعًا غيرَ مخصوصٍ، وأَنْ تكونَ صلتُهُ فعلًا أو جارًّا ومجرورًا؛ لأنَّهُ إذا كانَ كذلك، كانَ فيهِ معنى الشَّرطِ والجزاءِ، فدخلتْ فيه الفاءُ كما تدخلُ في الشرط المَحْضِ، وذلك أنَّهُ إذا كانَ شائعًا كانَ مُبْهَمًا غيرَ مخصوصٍ، وبابُ الشرط مبنيٌّ على الإبهامِ، فإن جعلتَهُ لواحدٍ مخصوصٍ، نحوَ (زيدٌ الذي أتاني فله درهمٌ) لم يجُزْ دخولُ الفاءِ في خبرِهِ لبُعْدِهِ عن الشرطِ والجزاءِ. ألا ترى أنَّكَ تقولُ: (مَنْ يخرجْ فلهُ درهمٌ)، فيكونُ مُبْهَمًا غيرَ مخصوص، فكذلك إذا قلْتَ: (الذي يأتِيني فلهُ درهمٌ) لا بُدَّ أَنْ يكونَ شائعًا لا لمخصوصٍ. فإنْ قيلَ: فأنتَ تقولُ: (إنْ أتانِي زيدٌ فلهُ درهمٌ)، فيكونُ الأوّلُ مخصوصًا، فهلَّا جازَ ذلك في (الَّذِي) إذا أردْتَ بهِ مخصوصًا. فالجوابُ أنَّ الشرطَ لا بدَّ فيهِ من إبهامٍ. فأنتَ إذا قلتَ: (مَنْ يأتِني فلهُ درهمٌ). فالإبهامُ واقعٌ في الفعلِ والفاعلِ معًا، ألَّا ترى أنَّ الفعل مبهمٌ يحتملُ أَنْ يوجَد، وأَنْ لا يُوجَد، والفاعلُ مُبْهَمُ يعود إلى (مَنْ). وإذا قلتَ: (إنْ أتاني زيدٌ فلهُ كذا) فالفاعلُ وإنْ كان مخصوصًا، فالفعلُ مبهمٌ، وأنتَ إذا قلتَ: (الذي يأتيني) وأردْتَ به مخصوصًا، لم يكن فيهِ إبهامٌ ألبتّةَ؛ لأنَّ الموصولَ مخصوصٌ، والفعلَ مبنيٌّ على تيقُّنِ وجودِهِ، فخَلَا من إبهامٍ ألبتَّةَ، ففَارَقَ الشرطَ. وإنَّما اشتُرط وَصْلُهُ بالفعلِ؛ لأنَّ الشرطَ لا يكونُ إلا بالفعلِ ألبتَّةَ. فلو قلْتَ: (الذي أبوهُ قائمٌ لهُ درهمٌ) لم يجزْ دخولُ الفاء في الخبرِ ها هنا لعدمِ مشابَهةِ الشرط. وأمّا إذا وُصِلَ الموصولُ بظرفٍ أو جارٍّ ومجرورٍ، فإنَّهُ- وإن لم تكن صلتُه فعلاً ملفوظًا به- فإنَّهُ مقدَّرٌ حُكْمًا. فإذا قلتَ: (الذي في الدار، أو عندك) فكأنَّكَ قلتَ: الذي استقرَّ، أو وُجدَ، أو نحوَ ذلك، فإذا وُجِدَت هذهِ الشرائطُ في الموصولِ جازَ دخولُ الفاءِ في خبرِهِ ... وكذلك النكرةُ الموصوفة بالفعل أو الظرفِ أو الجارّ والمجرورِ، نحو: (كلُّ رجل يأتيني، أو في الدار فلهُ درهمٌ) حكمُه حكم الموصول في دخولِ الفاء في خبرها لشَبَهها بالشرط والجزاء كالموصولِ؛ لأنَّ النكرةَ في إبهامِها كالموصولِ إذا لم يُرَد به مخصوصٌ. والصفةُ

كالصلةِ، فإذا كانت بالفعل، أو ما هو في تقديرِ الفعلِ من جارٍّ ومجرورٍ، كانت الموصول في شَبَهِ الشرط والجزاء، فدخلت الفاءُ في خبرها كدخولها في خبرِ الموصولِ " [ابن يعيش، د.ت: 1/195-196].

إنَّ الموصولاتِ والنكراتِ الموصوفةَ فيها مِنَ العمومِ ما يأذنُ لها أَنْ تُكونَ دالَّـةً على معنى الشرطِ وعندئذٍ تلزمُ الفاءَ في جوابِها، فإذا لم تقترنِ الفاءُ في جوابِها احتملتِ الدَّلالةَ على الخُصوصِ فكانتِ الذواتُ معلومةً مشخَّصةً لدى المتكلِّم والسامعِ، وكانَ وجودُها أمرًا يقينيًّا، واحتملتِ الدلالةَ على العُمومِ فكانت الذواتُ مجهولةً لديهما، وكانَ وجودُها أمرًا احتماليًّا. فإذا قُصِدَ معنى الشرطِ عندَ الإخبارِ بـ (الذي) و (ال) النكرةِ الموصوفةِ اقترنَ الخبرُ بالفاءِ فدلَّت دلالةً عامَّةً على ذواتٍ مجهولةٍ، فهي -وإن كانت تصدقُ على ذواتٍ خارجيَّةٍ في حالِ تحقُّقِ الصلةِ أو الصفةِ- دلالةٌ غيرُ مستقرّةٍ، وهي مُشعرةٌ بحدَثٍ يُرادُ لَهُ أَنْ يتحقَّقَ؛ لأنَّها تعلَّقَتْ بأمرٍ مستقبليٍّ لم يتحقَّقْ بعدُ، فلا ذاتَ لهُ في الوجودِ الخارجيِّ المادِّي، بل هي ذاتٌ في الوجودِ الذهنيِّ الاعتباريِّ، وهذا يختلفُ عن الأسماءِ التي لم تتضمَّنْ معنى الشرطِ، إذ كانَ لها ذاتٌ معلومةٌ في الوجودِ الخارجيِّ. فحكمُ اقترانِ الفاءِ بالخبرِ منبثقٌ من هذا الاختلافِ الدلاليِّ الدَّقيقِ.

ولـذلك كانَ الاسمُ الموصولُ (الَّذينَ) في قولِهِ تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَـهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلاَنِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلاَ خَـوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: 274] مُتضمِّـنًا معنى الشَّـرطِ بدليلِ دخولِ الفاءِ في خبرِهِ، فـ (الَّذين ينفقونَ أموالهم باللَّيلِ والنهارِ) مبتدأٌ وخبرُهُ ما بعدَ الفاءِ؛ لأنَّ استحقاقَ الأجرِ لهم عندَ ربِّهم إنَّما وجَبَ وثبَتَ لهم مِـنْ أَجلِ الإنفاقِ.] ينظر: سيبويه، 2004م: 1/140، والمبرد، 2010م: 3/196، والزجاج، 2004م: 1/304، والنحاس، 2008م: 183، والفارسي، 2008م: 101].

فقد شُبِّهَ الاسمُ الموصولُ بالشرطِ في الآيةِ الكريمةِ لعمومِهِ واستقبالِهِ فجاءت الفاءُ بعدَهُ؛ لأَنَّ المقصودَ هُنا أَنَّ استحقاقَ الأجرِ ليسَ لمجموعةٍ مُـعيَّـنةٍ مِنَ الَّذينَ أَنفقُوا أَموالَهُم باللَّيلِ والنهارِ، وإنَّما هو قاعدةٌ عامَّةٌ في كلِّ مَنْ فعلَ ذلك في الماضي ومَـنْ يَفعلُهُ في الحاضرِ والمستقبـلِ، فالأشخاصُ هنا غيرُ معيَّينِينَ. " ألا ترى أنَّ الصلةَ في قولِهِ تعالى: (الَّذِينَ يُنفقُونَ أموالَهم) يُنفقونَ وهو فعلٌ، وليسَ يُرادُ بالذينَ قومٌ بأعيانِهم، بل الغرضُ الجنسُ والكثرةُ، فـ (الذينَ) مبتدأٌ، و (لهم أجرهم) خبرُهُ ... ألا ترى أَنَّهُ بمنزلة قولك: (مَنْ أنفقَ فلَهُ كذا وكذا، وإنْ يُنفِقْ إنسانٌ فلهُ الأجرُ " [الجرجاني، 1982م:1/ 321].

ويتجلَّى الفرقُ في الاسمِ الموصولِ بينَ أَنْ تقصدَ بهِ شخصًا مُعيَّـنًا وبينَ أَنْ تقصدَ بهِ العمومَ في توجيه إعرابِ الاسمِ الموصولِ المُتقدِّمِ على فعلهِ المُقترنِ بالفاءِ، إذ يقولُ سيبويهِ: " وتقولُ: (الَّلذَيْنِ يأتيانِـك فاضْرِبْهُما) تَنصبُهُ كما تَـنصبُ (زيدًا)، وإنْ شئْتَ رفَعْتَهُ على أَنْ يكونَ مَبنيًّا على مُظْهَرٍ أو مُضْمَرٍ، وإنْ شئْتَ كانَ مُبتدأً لأنَّهُ يَستقيمُ أَنْ تجعلَ خبرَهُ مِنْ غيرِ الأَفعالِ بالفاءِ " [سيبويه، 2004م: 1/ 139].

ويُـوضِّحُ السِّيرافيُّ ذلك قائلًا: " إنَّ قَولَهُ: (اللَّذَيْنِ يأتيانِك فاضْرِبْهُما) يجوزُ فيه الرَّفعُ والنَّصبُ، فإنْ جعلْتَ (اللَّذين) بمنزلةِ (زيد) ولم تُضْمِرْ مبتدأً ولا خبرًا كانَ الاختيارُ النَّصبَ، ولم تكنِ الفاءُ داخلةً لجوابِ المُجازاةِ، ولكنَّها دخَلَتْ كما دخَلَت في الأمرِ حينَ قُلْنا: (زيدًا فاضْرِبْ) فيكونُ التَّقديرُ: (اضرب اللَّذَيْنِ يأتيانكَ فاضْربهما) كما تقولُ: (زيدًا فاضْرِبْهُ). ويجوزُ الرَّفعُ مِنْ وجهينِ: أحدهما أنْ تُضْمرَ مبتدأً وخبرًا وتجعلَ الفاءَ جوابًا للجملةِ، كأنَّكَ قدَّرْتَ (هذانِ اللَّذانِ يأتِيانكَ واللَّذانِ يأتيانكَ صاحباكَ فاضربهُما). والوجهُ الثَّاني: ألَّا تَقصِدَ إلى اثنينِ بأَعيانِهما، وتجعلَ الضَّربَ مُستحَقًّا بالإتيانِ، فكلُّ اثنينِ أَتَيَاهُ وجبَ ضربُهما ... ويكونُ قولُهُ: (فاضْـربْهُما) خبرًا، ودخلت الفاء للجوابِ لا للأمرِ. ولا يجوزُ سقوطُها في هذا الوجهِ، ويجوزُ سقوطُها في النَّصبِ؛ لأنَّكَ لم تُرِدْ هذا المعنى، وإنْ قَصَدْتَ بـ (اللَّذَيْنِ) إلى اثنينِ بأعيانِهما لم يجُزْ أَنْ تَـرفَعَ وتُدخِلَ الفاءَ، فتقول: (اللَّذانِ يأتِيانكَ فاضربهُما) وأنتَ تَعني زيدًا وعَمْرًا، كما لم يجُـز أَنْ تقولَ: (زيدٌ فاضربْهُ) إلَّا بإضمارِ مبتدأ وخبرٍ ".]السيرافي، 2008م: 1/494-495.[

فإنْ قَصَدْتَ بـ (اللَّذَيْـنِ) إلى اثنينِ بأعيانِهما وجبَ النَّصبُ على الاشتغالِ بفعلٍ محذوفٍ، والتقديرُ: (اضْربِ اللَّذَيْنِ يأتِيانِكَ) وهما شخصانِ معروفانِ بأييانِهما (ذاتِهما) عندئذٍ، والفاءُ ليسَتْ لجوابِ المجازاةِ ويجوزُ سقوطُها. وإنْ لم تَقصِدْ إلى اثنينِ بأَعيانِهما وجعلْتَ الضَّربَ مُستَحـقًّا بالإتيانِ وجبَ الرَّفعُ على الابتداءِ، ويكونُ قولُهُ: (فاضربهُما) خبرًا، فكلُّ اثنينِ أَتَيَاهُ وجبَ ضربُهما، ودخلَتِ الفاءُ للجوابِ هُنا، ولا يجوزُ سقوطُها في هذا الوجهِ.

والكلامُ نفسُـهُ يَنطـبـقُ على قولِهِ تعالى: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللهِ وَاللهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة: 38]، فالفاءُ دخَلَتْ للجزاءِ؛ لأنَّ الاسمَ الموصولَ وهو (ال) بمعنى (الذي) في (السارق) وبمعنى (التي) في (السارقة) كانَ في محلِّ رفعٍ على الابتداءِ، وما بعد الفاءِ (فاقطَعوا أيديَهما) خبرٌ. " واقترانُ الخبرِ بالفاءِ جائزٌ؛ لأنَّها لحقْتُهُ لشبهِهِ بالجوابِ ولدلالتِهِ على العمومِ، ولم يُقْصَدْ بهِ مُعيَّنٌ ".]ابن مالك، 1990م: 1/ 328].

ووضَّحَ الفرَّاءُ سببَ اختيارِ قراءةِ الرفعِ في الآيةِ الكريمةِ، إذ قالَ: " وإنَّما تَختارُ العربُ الرفعَ في (السارقُ والسارقةُ)؛ لأنَّهما غيرُ مُوقَّتينِ، فوُجِّها تـوجيهَ الجزاءِ، كقولكَ: (مَنْ سَـرَقَ فَاقْطَعُوا يَدَهُ)، فـ (مَنْ) لا يكونُ إلَّا رفعًا، ولو أَردْتَ سـارقًا بعينِهِ أو سارقةً بعينِهـا كـانَ النصبُ وجهَ الكلامِ "]الفراء، 1980م: 1/306].

ويقصدُ بـ (غـير موقَّتين) أنَّ الحكمَ في السارقِ والسارقةِ غيرُ مُحدَّدٍ بوقتٍ مُعيَّنٍ ليشملَ أفرادًا محدودينَ ومعروفينَ، فعدمُ تحديدِهِ بوقتٍ ما يدلُّ على إرادةِ الشـرطِ فيهِ، والذي يعني أنَّ تطبيقَ الحكمِ سيكونُ عامًا فـيمَـنْ سرقَ في الماضي وفيمـنْ يسرقُ في الحاضرِ والمستقبلِ.

إنَّ اختيارَ الرفعِ يعتمدُ على المعنى المرادِ من الآيةِ؛ لأنَّ السارقَ والسارقةَ هنا غيرُ مُعيَّنَيْنِ، ولو أُريدَ بذلكَ سارقٌ وسارقةٌ بأعيانِهما لكانَ وجهُ الكلامِ النصبَ. وفسَّرَ الزجَّاجُ سببَ اختيارِهِ قراءةَ الرَّفعِ قائلًا : " أَختارُ أَنْ يكونَ (والسَّارقُ والسَّارقةُ) رفعًا بالابتداءِ؛ لأنَّ القَصْدَ ليسَ إلى واحدٍ بعينِهِ، فليسَ هو مثلَ قولِكَ: (زيدًا فاضربْهُ)، إنَّما هو كقولِكَ: (مَنْ سَرَقَ فاقْطَعْ يَدَهُ) ... "]الزجاج، 2004م: 2 / 139] .

فقد تعيَّنَ الرفعُ هُنا؛ لإرادةِ الإخبارِ عَنِ الاسمِ المرفوعِ، وتَعيَّنَ العمومُ بسببِ الفاءِ الواقعةِ في الخبرِ؛ لأنَّها أَشبَهَتْ فاءَ الجزاءِ، والجزاءُ يُرادُ بهِ العُمومُ]ينظر: السامرائي، 2003م:: 121/2]. وإنَّ اختيارَ قراءةِ النصبِ يُنبئُ أنَّ السرقةَ لا تدلُّ على أنَّها علَّةٌ لوجوبِ قَطْعِ اليدينِ، بلْ تدلُّ على وجوبِ القطعِ لسارقٍ ما وسارقةٍ ما، وهو ما لم تَسعَ الآيةُ الكريمةُ إلى بيانِهِ؛ لأنَّ القَصْدَ فيها ليسَ إلى سارقٍ بعينِهِ وسارقةٍ بعينِها. فتضمَّنت (ال) الموصولةُ معنى الشرطِ فاقترنَ خبرُها بالفاءِ، فدلَّت على وجوبِ القطعِ في عمومِ السارقينَ والسارقاتِ. وإنْ قُلْتَ: (السارق فاقطعْ يدَهُ) نصبْتَ (السارِق) إذا كُنْتَ تقصدُ سارقًا مُعيَّنًا وكانَت بُؤرةُ الحديثِ هنا عَنْ وجوبِ تنفيذِ الأمرِ، ورفعْتَ إذا لم تكُنْ تَقصدْ سارقًا بعينِهِ وكانت بؤرةُ الحديثِ هنا عَنْ حكمِ السَّارقِ وما يستحقُّهُ مِنْ جزاءٍ، وكانَ المعنى أنَّكَ تقصدُ عمومَ السارقينَ لا سارقًا مُعيَّنًا.

ونحنُ لا ننكرُ هنا أنَّ الاسمَ الموصولَ يدلُّ في الحالتينِ على ذاتٍ، لكنَّها ذاتٌ معيَّنةٌ في الوجودِ الذهنيِّ عندما يتضمَّنُ معنى الشرطِ، وذاتٌ معيَّنةٌ في الوجودِ الخارجيِّ عندما لا يتضمَّنُ معنى الشرطِ، وهذا ما يشيرُ إليهِ الفلاسفةُ، فالذاتُ عندهُم: " قسمانِ: الذواتُ الأولى أو الفرديَّةُ مثل زيد وعمرو وبكر ... والذواتُ الثانية أو النوعيَّةُ مثل الإنسان، فالذواتُ الأولى مدركةٌ بالحدسِ الحسيِّ، على حين أنَّ الثانيةَ مُدركةٌ بالعقلِ. واختلفوا في وجودِ الذواتِ الثانية، فقالَ بعضهم: إنَّها موجودةٌ في العقلِ وهم التصوريُّونَ، وقالَ بعضُهم: إنَّ لها وجودًا حقيقيًا خارجَ العقل وهم الوجوديُّونَ أو الواقعيُّونَ، وذهبَ آخرون إلى أنَّها لا توجدُ في العقلِ ولا خارج العقل، وهم الاسميُّونَ الذين يُنكرونَ المعانيَ الكليَّةَ، ويزعمونَ أنَّها أسماءٌ تحفُّها صورٌ مختلفةٌ مستمَدَّةٌ مِن التجربةِ والحسِّ] "صليبا، 1982م: 579/1 – 580].

وهذا يعني أنَّ بعضَ الأسماءِ قد تدلُّ على ذواتٍ في ظاهرِ لفظِها لكنَّها في حكم النكرةِ؛ لأنَّها تدلُّ على ما هو موجودٌ في الذهنِ، ولا تدلُّ على ذواتٍ معلومةٍ مُشخَّصةٍ في الواقعِ الخارجيِّ، فقد " انتهينا إلى أنَّ الخارجَ عنده ما خرج عمَّا اختزنَهُ الذهنُ مِنَ الدلالةِ العامَّةِ المجرَّدةِ للألفاظِ على الأشياءِ إلى العالمِ الخارجيِّ؛ حيثُ يُشارُ باللفظِ إلى شيءٍ فيهِ. فإذا أُشِيرَ إلى شيءٍ معيَّنٍ في العالَمِ الخارجيِّ وظلَّ الأمرُ في حيزِ التصوُّرِ الذهنيِّ المجرَّدِ فهو نكرةٌ " . [نحلة، 1999م: 89].

حكم وقوع إنَّ بالكسر أو الفتح في جملة هي خبر عن اسم الذات أو اسم المعنى :

تُكسَرُ (إنَّ) إذا وقعَتْ في جملةٍ هي خبرٌ عن اسمِ ذاتٍ (عين)، نحو: (زيدٌ إنَّهُ قائمٌ)، وتُفتَحُ إذا وقعت خبرًا عن اسمِ معنى غير قولٍ، نحو: (اعتقادي أنَّهُ فاضلٌ). [ينظر: ابن هشام، 2009م: 1/ 295، وابن عقيل، د.ت: 326/1، والسيوطي، 2001م: 2/166-169]. فـ (زيدٌ) اسمُ ذاتٍ وهو مبتدأٌ جاءَ الخبرُ فيه بـ (إنَّ) المكسورة وهي في حكمِ الابتداءِ، و (اعتقادي) اسمُ معنى وهو مبتدأٌ جاءَ الخبرُ فيه بـ (أنَّ) المفتوحة، وهي في حكمِ المصدرِ المفردِ.

ومِن المعلومِ أنَّ (أنَّ) المفتوحةَ وما بعدها تكونُ في تأويلِ مصدرٍ، تقولُ: (بلغَني أنَّكَ منطلقٌ)، فهو بمنزلةِ: بلغَني انطلاقُكَ، وهي بمنزلةِ الاسمِ الذي يأتي في موضعِ رفعٍ ونصبٍ وجرٍّ، ولا تقعُ في ابتداءِ كلامٍ. [ينظر: المبرد، 2010م: 2/340، والجرجاني، 1982م:: 1/471 ، وابن الناظم، د.ت: 162]. فلا بُدَّ أن يكونَ لها موقعٌ من الإعرابِ؛ " فهي لا تكونُ مبتدأةً ولا بدَّ مِن أَنْ تكونَ قد عَمِلَ فيها عاملٌ أو تكونَ مبنيَّةً على قبلِها، لا تريدُ بها الابتداء، تقولُ: (بلغَنِي أنَّكَ منطلقٌ) فـ (أنَّ) في موضعِ اسمٍ مرفوعٍ، كأنَّكَ قلتَ: (بلغَنِي انطلاقُكَ). وتقولُ: (قد عرفْتُ أنَّكَ قادمٌ) فـ (أنَّ) في موضعِ اسمٍ منصوبٍ، كأنَّكَ قلْتَ: (عرفْتُ قدومَكَ). وتقولُ: (جئتُكَ لأنَّكَ كريمٌ) فـ (أنَّ) في موضعِ اسمٍ مخفوضٍ، كأنَّكَ قلتَ: (جئْتُ لكرمِكَ) ".]ابن السراج، 1999م: 1/ 265-266].

والسببُ في فتح (أنَّ) إذا وقعت خبرًا عن اسم المعنى أنَّها في تأويلِ المصدر؛ " لأنَّ المصدرَ لا يُخبَرُ بهِ عَنِ الذاتِ إلَّا بتأويلٍ ... وخرجَ اسمُ المعنى فيجبُ معهُ الفتحُ ". [الخضري، 2003: 1/259]. وامتنعَ الإخبارُ بالمصدرِ عن اسم الذاتِ؛ لأنَّ المصدرَ لا يمكنُ أن يكونَ مطابقًا للذاتِ إلَّا إذا قُصِدَت بهِ المبالغةُ.

فـ (أنَّ) وما دخلَتْ عليهِ في تأويلِ مصدرٍ، والمصدرُ اسمُ معنى، فإذا كانَ الاسمُ ذاتًا فالأصلُ ألَّا يُخْبَرَ عنهُ باسمِ المعنى، وحينئذ إمَّا أَنْ تُقدِّرَ في اسمِ الذاتِ أنَّهُ مضافٌ إلى اسمِ معنى، فيكونُ إخبارٌ باسمِ معنى عن اسمِ معنى، وإما أنْ تقدِّرَ في الخبرِ مضافًا هو اسمُ ذات، وحينئذ صارَ إخبارٌ باسمِ الذاتِ عن اسمِ الذات. فـ " المصدرُ هو الحدَثُ المجرَّدُ، فلا يُخْبَرُ بهِ عن اسمِ الذاتِ، فلا يصحُّ أَنْ تقولَ: (زيدٌ انطلاقٌ، ومحمَّدٌ ركضٌ، وخالدٌ بكاءٌ)؛ لأنَّ زيدًا ليس انطلاقًا، ومحمدًا ليس ركضًا، وخالدًا ليس بكاءً، ولكنْ قد وردَ في اللغة أخبارٌ مِن هذا القبيلِ. قالَ تعالى في ابنِ نوح: (إنَّهُ ليسَ مِن أهلك إنَّهُ عملٌ غيرُ صالحٍ) [هود: ٤٦]، فقال عنهُ: إنَّهُ عملٌ، فأخبرَ بالمصدرِ عن الذاتِ ... فما معنى هذا الإخبارُ وما الغرضُ منه؟ الغرضُ مِن هذا الإخبارِ هو المبالغةُ بجعلِ العينِ هو الحدثَ نفسَهُ، أي: إنَّ ابنَكَ يا نوحُ تحوَّلَ إلى عملٍ غيرِ صالحٍ، ولم يبقَ فيهِ عنصرٌ مِن عناصرِ الذاتِ " . [السامرائي، 2003م: 1/ 176].

يقولُ الصبَّانُ (ت1206ه) : " قوله: (أو خبرٌ عن اسم معنى إلخ) حاصلُهُ أنَّ المخبرَ عنهُ إذا كانَ اسمَ معنى فإمَّا أَنْ يكونَ قولًا أو غيرَهُ، وعلى كلٍّ إمَّا أَنْ يكونَ خبرُ (إنَّ) صادقًا على اسمِ المعنى، أي: يصحُّ حملُهُ عليهِ

أو لا. وتكلَّمَ الشارحُ على ثلاثةٍ وسكتَ عمَّا إذا كانَ قولًا وخبرُ (إنَّ) صادقًا عليهِ، نحو: (قولي إنَّهُ حقٌّ)؛ لعلمِ وجوبِ كسرِها بالأولى؛ لأنَّها إذا كانت تكسَرُ مع واحدٍ مِن كونِ اسمِ المعنى قولًا وصدقَ خبرُ (إنَّ) عليه فمعهما أولى. نعم في صورةِ كونِ اسمِ المعنى قولًا إذا كانَ خبرُ (إنَّ) قولًا واتَّحدَ قائلُ القولينِ جازَ الفتحُ والكسرُ، نحو: (قولي إنِّي أحمدُ اللهَ) كما سيأتي، فإن اختلفَ القائلُ وجبَ الكسرُ، نحو: (قولي إنَّ زيدًا يحمدُ الله). قوله: (عليه خبرها)، أي: على المعنى خبر (إنَّ). قوله: (اعتقادي أنَّكَ فاضلٌ)، أي: مُعتقدي فضلُكَ، ولم يجز الكسرُ على أَنْ تكونَ مع معمولَيها جملةً مخبرًا بها عن المبتدأ لعدمِ الرابطِ ... قولُهُ: (اكسر) أي: أَدِم الكسرَ. قولُهُ: (في الابتدا) أي: ابتداء جملتها إمَّا حقيقةً بأنْ لا يسبقَها شيءٌ لَهُ تعلُّقٌ بتلكَ الجملةِ أَو حكمًا بأنْ يسبقَها ذلك ... قولُهُ: (والواقعةُ خبرًا عن اسمِ الذاتِ) لم يصحَّ الفتحُ، لتأوُّلِ المفتوحةِ بمصدرٍ ولا يُخبَرُ بهِ عن اسمِ الذاتِ إلا بتأويلٍ، وهو ممتنعٌ معَ (أنَّ) على ما ذكرَهُ المُصرّحُ وإنْ كانَ للبحثِ فيه مجالٌ. وما نُقِلَ عن السيِّدِ مِن جوازِ الإخبارِ بالمصدرِ المؤوَّلِ عن اسمِ الذاتِ من غيرِ تأويلِ الظاهرِ أنَّهُ مفروضٌ في بعضِ التراكيبِ، نحو: (عسى زيدٌ أَنْ يقومَ وعَمْرُو) ". [الصبان، 2002م:: 1/428-429].

فإنْ كانَ المبتدأُ اسمَ ذاتٍ (عين) كان الإخبارُ عنه بـ (إنَّ) مكسورةً؛ لأنَّهُ في حكمِ الابتداءِ، واتِّصالُها بما قبلها اتِّصالٌ معنويٌّ لا إعرابيٌّ، ووجودُ الضميرِ المتَّصل بـ (إنَّ) يؤكِّدُ هذا الاتِّصال، ولذلك يمكنُ الاستغناءُ عن اسمِ الذاتِ في حالِ ظهورِهِ مع جملةِ (إنَّ) بدلًا عن الضمير. فإنْ كانَ المبتدأُ اسمَ معنى غيرَ قولٍ كانَ الإخبارُ عنهُ بـ (أنَّ) مفتوحةً؛ لأنَّها في تأويلِ مصدرٍ، ولا يُخبَرُ بالمصدرِ المؤوَّلِ عن اسمِ الذاتِ، بل يُخبَرُ بهِ عن اسمِ المعنى في حالِ صدقِهِ عليهِ. فإن كانَ اسمَ معنى قولًا كانَ الإخبارُ عنهُ بـ (إنَّ) مكسورةً؛ لأنَّها في حكمِ الجملةِ الابتدائيَّةِ، بدليلِ إمكانِ الاكتفاءِ بها في سياقٍ آخرَ من دون حصولِ أيِّ خللٍ في البناءِ والدَّلالةِ.

حكم تعدِّي الفعل لمفعول أو مفعولين بحسب الدلالة على الذات أو المعنى :

هناكَ بعضُ الأفعالِ تتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ في سياقٍ وتتعدَّى إلى مفعولينِ في سياقٍ آخرَ، وهذا ما يحصلُ في أفعالِ القلوبِ، فـالفعلُ (عَلِمَ) يُستَعْمَلُ على أصلهِ بمعنى اليقينِ فيتعدَّى إلى مفعولينِ، نحو: (علمْتُ زيدًا قائمًا)، ويُستَعْمَلُ بمعنى (عَرفَ) فيتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ، نحو قوله تعالى: لا تعلمهم نحن نعلمهم، لا تعلمونَ شيئًا. والفعلُ (رأى) يكونُ من رؤيةِ القلبِ فيتعدَّى إلى مفعولينِ، نحو: (رأيْتُ اللهُ غالبًا)، ويكونُ من رؤيةِ البصرِ فيتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ، نحو: (رأيتُ زيدًا) أي: أبصرْتُهُ. والفعلُ (ظنَّ) يُستعملُ على أصلِهِ بمعنى ترجيحِ أحدِ الطرفينِ فيتعدَّى إلى مفعولينِ، نحو: (ظننْتُ زيدًا قائمًا)، ويكونُ بمعنى اتَّهمَ فيتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ، نحو قوله تعالى: (وما هو على الغيبِ بظنينٍ) أَيْ: بمتَّهمٍ. والفعلُ (وَجدَ) يكونُ بمعنى العلمِ فيتعدَّى إلى مفعولين، نحو: (وجدْتُ زيدًا عالمًا)، ويكونُ بمعنى إصابةِ الشيءِ فيتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ، نحو: وجدْتُ

الضالَّةَ وجدانًا.] ينظر: الأنباري، د.ت:156–158، وابن عصفور، 1986م: 128، وابن هشام، 2009م: 41/2، والسيوطي، 2001م: 2/212-217].

فهذهِ الأفعالُ إذا كانت متعديةً إلى مفعولينِ تكونُ بمعنى معرفةِ الشيء على صفةٍ معيَّنةٍ، نحو: (علمْتُ أخاكَ كريمًا)، وهي تدخلُ على المبتدأ والخبرِ، فتنصبُ الاسمَ الذي كان يرتفعُ بالابتداءِ بأنَّهُ مفعولٌ أوَّل، وتنصبُ الاسمَ الذي كانَ يرتفعُ بأنَّه خبرٌ بأنَّه مفعولٌ ثانٍ، ولا يجوزُ فيها الاقتصارُ على أحدِ المفعولينِ؛ لأنَّهما في حكمِ المبتدأ والخبرِ.] ينظر: الفارسي، 2008م: 130، والزمخشري، 2004م: 260، وابن عصفور، 1980م: 301/1].

وقد ذكر سيبويهِ أنَّ هناكَ أفعالًا لا يجوزُ الاقتصارُ فيها على أحدِ مفعوليها إذا أردْتَ بها إدراكَ حالِ المفعولِ الأوَّلِ، فاليقينُ أو الشكُّ قد حصلَ في المفعولِ الثاني لا المفعولِ الأوَلِ، إذ يقولُ: " هذا بابُ الفاعلِ الذي يتَعدَّاهُ فعلُهُ إلى مفعولينِ وليسَ لكَ أَنْ تقتصرَ على أَحدِ المفعولينِ دونَ الآخرِ، وذلك قولُكَ: (حَسِبَ عبدُ الله زيدًا بكرًا، وظنَّ عَمْرٌو خالدًا أباكَ، وخالَ عبدُ الله زيدًا أخاك)، ومثل ذلك: (رأى عبدُ الله زيدًا صاحبنَا، ووجدَ عبدُ الله زيدًا ذا الحِفاظ). وإنَّما مَنعَكَ أَنْ تقتصرَ على أحدِ المفعولينِ ههنا أنَّكَ إنَّمَا أردْتَ أَنْ تبيّنَ ما استَقرَّ عندك من حالِ المفعولِ الأوَّلِ، يقينًا كانَ أو شكًّا، وذكرتَ الأوّلَ لتُعلِم الذي تُضيفُ إليه ما استَقّر له عندَكَ مَن هو. فإنَّما ذكرْتَ (ظننْتُ) ونحوَه لتجعلَ خبرَ المفعولِ الأوَّلِ يقينًا أو شكًّا، ولم ترد أَنْ تَجعلَ الأوَّلَ فيه الشَّكَّ أو تُقيمَ عليهِ في اليقينِ. ومثلُ ذلك: (علمْتُ زيدًا الظريفَ، وزعَم عبدُ الله زيدًا أخاك). وإنْ قلتَ: (رأيتُ) فأردْتَ رؤيةَ العين، أو (وجدتُ) فأردْتَ وجدانَ الضالَّة؛ فهو بمنزلةِ (ضربْتُ)، ولكنَّكَ إنَّما تريدُ بوجدْتُ عَلِمْتُ، وبرأيتُ ذلك أيضًا. ألا ترى أنَّه يجوزُ للأَعمى أَنْ يقولَ: (رأيتُ زيدًا الصالحَ). وقد يكون (علمْتُ) بمنزلة (عرفتُ)، لا تريدُ إلَّا عِلْمَ الأوّل. فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَواْ مِنكُمْ فِي السَّبْتِ﴾ [البقرة:65]، وقال سبحانه: ﴿وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لاَ تَعْلَمُونَهُمُ اللّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ [الأنفال:60] فهي ههنا بمنزلة (عرفْتُ) "]سيبويه، 2004م: 1/39-40. وينظر: المبرد، 2010م: 189/3، وابن السراج، 1999م: 180/1-181، والسيرافي، 2008م: 1/281-284].

فهذهِ الأفعالُ إذا كانَ الإدراكُ لذاتِ المفعولِ الأوَّلِ كانت متعديةً إلى مفعولٍ واحدٍ، وإذا كانَ الإدراكُ لحالِ المفعولِ الأوَّلِ كانت متعديةً إلى مفعولينِ، وعندئذٍ لا يكتملُ معناها إلَّا بذكرِ المفعولِ الثاني، " فلا يجوزُ الاقتصارُ على أحدِ المفعولينِ؛ لأنَّ الثانيَ معتمدُ الفائدةِ والأوَّلَ معتمدُ البيان، إذ إنَّ هذه الأفعالَ إنَّما هي أفعالٌ من القلبِ تدخل على مبتدأ وخبر لتيقّنَ اليقينَ في الخبرِ أو الشك، والاعتمادُ بهذهِ الأفعالِ على المفعولِ الثاني " [العوادي، 2011م: 133]. ويوضّحُ السيرافيُّ ذلك قائلًا: " اعلَمْ أنَّ الأفعالَ التي يشتملُ عليها هذا البابُ، إنَّما هي أفعالٌ من أفعالٍ تدخلُ على مبتدأ وخبر، لتبيّنَ اليقينَ أو الشّكَّ، وهي سبعة أفعال: ظننْتُ، وحسبْتُ،

وخلْتُ، ورأيْتُ، إذا أردْتَ بها رؤيةَ القلبِ، ووجدْتَ، إذا أردْتَ بهِ وجودَ القلبِ، وزعمْتُ، وعلمْتُ. والاعتمادُ بهذهِ الأفعالِ على المفعولِ الثاني الذي كانَ خبرًا للمفعولِ الأوَّلِ، وذلك أنَّكَ إذا قلْتَ: (حسبْتُ زيدًا منطلقًا) فأنتَ لم تشكَّ في زيدٍ، وإنَّما شككْتَ في انطلاقِهِ، هل وقع أو لا، وكذلك إذا قلْتَ: (علمْتُ زيدًا منطلقًا اليومَ) فإنَّما وقعَ علمُكَ بانطلاقِهِ إذا كنْتَ عالمًا بهِ مِن قبلُ؛ وإنَّما كان كذلك؛ لأنَّكَ إذا قلْتَ: (زيدٌ منطلقٌ) قبلَ دخولِ هذهِ الأفعالِ فإنَّما تفيدُ المخاطَبَ انطلاقَهُ الذي لم يكن يعرفُهُ، لا ذاتَه التي قد عرفَها، فكذلك إذا قلْتَ: (حسبْتُ زيدًا منطلقًا)، فالشكُّ في انطلاقِهِ لا في ذاتِهِ ... " [السيرافي، 2008م: 281/1].

ويقولُ ابن الحاجب (ت646ه): " هذهِ الأفعالُ كلُّها اشتركَتْ في أنَّها موضوعةٌ في المعنى لحكمِ الذهنِ يتعلَّقُ بشيءٍ على صفةٍ، فلذلك اقتضَتْ مفعولينِ، وفائدتُها الإعلامُ بأنَّ النّسبةَ حاصلةٌ عمَّا دلَّ عليه الفعلُ مِن علمٍ أو ظنٍّ، فإنَّ الخبرَ قد يكونُ عن علمٍ وقد يكونُ عن ظنٍّ، فإذا قُصِدَ التعرُّضُ لتعريفِ ما الخبرُ عنه أُتِيَ بالفعلِ الدالِّ على ذلك، وأُدْخِلَ على المفعولينِ المذكورينِ ... " [ابن الحاجب، 1982م: 2/ 61].

فقد أدركَ النحويُّونَ أَنَّ بعضِ الأفعالِ تكونُ متعديةً إلى مفعولٍ واحدٍ تارةً ومتعديةً إلى مفعولينِ تارةً أخرى، وهذا يعتمدُ في أغلبِ الأحيانِ على قصدِ المُتكلِّمِ ومدى معرفتِهِ بالمفعولِ الأوَّلِ أَو الجهلِ بهِ، فإنْ كانَ المفعولُ بهِ قبلَ زمنِ التكلُّمِ ذاتًا معلومةً كانَ الفعلُ متعدِّيًا إلى مفعولينِ، وإنْ كانْ ذاتًا مجهولةً اكتفى الفعلُ بمفعولٍ واحدٍ. فلا يجوزُ الاقتصارُ على أحدِ المفعولينِ إذا أردْتَ بها الإدراكَ القلبِيَّ، ويجوزُ الاكتفاءُ بمفعولٍ واحدٍ إذا أردْتَ بها الإدراكَ الحسِّيَ، فأفعالُ القلوبِ تتعدَّى إلى مفعولينِ، و " وأفعالُ الحواسِّ كلُّها تتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ ... وهذا صريحٌ في جوازِ استعمالِ أفعالِ هذا البابِ متعديةً إلى واحدٍ "[الصبان، 2002م: 2/ 26-27].

فالفعلُ (علمَ) في مثلِ: (علمْتُ زيدًا قائمًا) تعدَّى إلى مفعولَيْنِ أصلُهما مبتدأ وخبرٌ؛ لأنَّ المتكلِّمَ عارِفٌ بذاتِ زيدٍ قبلَ أَنْ يتكلَّمَ بهذهِ الجملةِ ولكنَّهُ أَخبرَ عَنْ معرفتِهِ بقيامِهِ، وكانَ قاصدًا معنى اليقين هنا. وفي مثلِ: (علمْتُ زيدًا) تعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ؛ لأنَّ المتكلِّمَ غيرُ عارفٍ بذاتِ زيدٍ قبلَ الكلام، وقد قصدَ المعرفةَ به.

وقد بيَّن السِّيرافيُّ الفرقَ بينَ الجملتينِ جاعلًا الافتراضَ عندَ المتكلِّمِ هو الأساسَ في تحديدِ نوعِ (عَلِمَ)، إذ يقولُ: " وأمَّا (علِمْتُ) فإنَّ لهُ مذهبَيْنِ: إنْ أَردْتَ بهِ معرفةَ الاسمِ ولم تكُنْ عارفًا بهِ مِنْ قبلُ تعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ وصار بمنزلةِ (عَرفْتُ)، فإذا قُلْتَ: (علمْتُ زيدًا اليومَ) فمعناهُ: عرفْتُهُ اليومَ ولم تكُنْ عارفًا بهِ من قبلُ ... والمذهبُ الآخرُ مِنْ مذهبَيهِ: أَنْ يكونَ العِلمُ واقِعًا بالثاني كقولِكَ: (علمْتُ زيدًا مُنطلقًا اليومَ) وقد كُنْتَ عارفًا بزيدٍ مِنْ قبلُ، غيرَ أنَّكَ لم تكُنْ عارفًا بانطلاقِهِ فحدثَ لك العلمُ اليومَ بانطلاقِهِ "]السيرافي، 2008م: 452/1-453]. ويقولُ في موضعٍ آخر: " (علمْتُ) إذا أردْتَ بهِ معرفةَ ذاتِ الاسمِ ولم تكُنْ عارفًا بهِ مِن قبلُ، كقولك: (علمْتُ زيدًا)، أي: عرفتُهُ، ولم أكُنْ أعرفُهُ مِنْ قبلُ، وليسَ بمنزلةِ قولِكَ: (علمْتُ زيدًا قائمًا) إذا أخبرْتُ عن معرفتِكَ بقيامِهِ، وكنْتَ عارفًا [به] من قبل " [السيرافي، 2008م: 282/1].

والفائدةُ في (عَلِمَ) التي بمعنى المعرفةِ تكونُ في المفعولِ بهِ، فلا بدَّ من افتراضِ الجهلِ بهِ قبلَ الكلامِ، ولكنَّها في (علِمَ) التي بمعنى اليقينِ تكونُ في المفعولِ الثاني؛ لأنَّ المفعولَ الأوَّلَ والثانيَ مبتدأ وخبرٌ في الأصلِ، ولا بدَّ من أَنْ يكونَ المفعولُ الأوَّلُ معلومًا قبل الكلام والمفعولُ الثاني مجهولًا به.

يقولُ ابنُ السرَّاجِ (ت316ه) في هذه الأفعالِ: " وإنَّما الفائدةُ في المفعولِ الثاني كما كانَ في المبتدأ والخبرِ الفائدةُ في الخبرِ لا في المبتدأ. فلمَّا كانت هذهِ الأفعالُ إنَّما تدخلُ المبتدأَ والخبرَ والفائدةُ في الخبرِ، والمفعولُ الأوَّلُ هو الذي كانَ مبتدأً، والمفعولُ الثَّاني هو الذي كانَ الخبرَ بقِيَ موضعُ الفائدةِ على حالِهِ "]ابن السراج، 1999م: 181/1، وينظر: ابن جني، 1988م: 46] .

ويقولُ الجرجانيُّ (ت471ه): " ونظيرُ (ظننْتُ) في أنَّه يتعدَّى إلى مفعولٍ وأخرى (علمْتُ)؛ لأنَّهُ بمعنى (عرفْتُ). تقولُ: (علمْتُ زيدًا) بمنزلة (عرفتُ زيدًا)، وتريد أنَّكَ عرفتَ نفسَهُ، ولم تُرِدْ أنَّكَ علمْتَ شيئًا منه، كقولك: (علمْتُ زيدًا أخاكَ) ... " [الجرجاني، 1982م: 504/1].

ويقولُ ابنُ يعيش (ت643ه): " والاعتمادُ بهذهِ الأفعالِ على المفعولِ الثاني الذي كان خبرًا للمبتدأ، وذلك أنَّكَ إذا قلتَ: (علمْتُ زيدًا منطلقًا)، فإنَّما وقعَ علمُك بانطلاقِهِ إذ كنْتَ عالمًا به مِن قبلُ، فالمخاطَبُ والمخاطِب في المفعولِ الأوَّلِ سواءٌ، وإنَّما الفائدةُ في المفعولِ الثاني كما كانَ في المبتدأ والخبرِ الفائدةُ في الخبر لا في المبتدأ ... يعني أنَّ المخاطَب قد كانَ يعرفُهُ لا متصفًا بهذه الصفةِ، وفائدةُ الإخبار الآنَ اتصافُهُ بصفةٍ كانَ يجهلها، وذلك متعلَّقُ بالخبرِ] " ابن يعيش، د.ت: 3/ 334 – 335].

فالإدراكُ في (علِمَ) المتعديةِ إلى مفعولينِ إدراكٌ لمضمونِ الجملةِ، وتكونُ الفائدةُ في معرفةِ صفةِ ذاتٍ معيَّنةٍ، فالذاتُ معلومةٌ والصفةُ مجهولةٌ، والإدراكُ في المتعديةِ إلى مفعولٍ واحدٍ إدراكٌ لمفردٍ وتكونُ الفائدةُ في معرفةِ ذاتٍ معيَّنةٍ كانَ يجهلُها المتكلِّمُ ؛ " فإنَّ العلمَ يتعلَّقُ بالصفاتِ والمعرفةَ تتعلَّقُ بالذواتِ " [السامرائي، 2003م: 8/2]، فمتعلَّقُ العلمِ يختلفُ في الاستعمالينِ من حيثُ التركيبُ والدلالةُ؛ " فالعلمُ يتعلَّقُ بصفةِ الشيءِ وحكمِهِ وبالكليَّاتِ، والمعرفةُ بالجزئيَّاتِ وبالذاتِ، فمعنى (علمْتُ زيدًا قائمًا): علمْتُ اتصافَهُ بالقيام، ومعنى (عرفْتُهُ): عرفْتُ ذاتَهُ " [الخضري، 2003م: 1/ 306].

ولكلِّ بناءٍ تركيبيٍّ استعمالٌ سياقيٌّ خاصٌّ، فإنْ قلتَ: (عَلمْتُ زيدًا) كانت الجملةُ صحيحةً إذا كُنْتَ لا تعلمُ زيدًا مَنْ هو، وإنْ قلتَ: (علمْتُ زيدًا ناجِحًا) فأنتَ تعلمُ زيدًا لكنَّك كُنْتَ لا تعلمُ نجاحَهُ، فلا تُخبِرُ عن معرفتِكَ زيدًا هنا، وإنَّما تُخبِرُ عن نجاحِهِ. فما يصحُّ في موقفٍ لا يصحُّ في موقفٍ آخر، فالجملةُ الأولى (علمْتُ زيدًا) لن تكونَ مقبولةً إذا كُنْتَ تعلمُ ذاتَ زيدٍ قبلَ الكلامِ حتَّى تُخبِرَ عنهُ بصفةٍ ما، فتقولُ مثلًا: (علمْتُ زيدًا كريمًا)، ولكنَّها تكونُ مقبولةً إذا كُنْتَ تَجهُلُ ذاتَ زيدٍ قبل كلامِكَ.

والفعلُ (رأى) يتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ إذا كانَ المُتكلِّمُ قاصدًا به رؤيةَ العينِ البصريَّةِ مثل قولِكَ: (رأَيْتُ زيدًا) أي: شاهدتُهُ، ويتعدَّى إلى مفعولينِ أَصلهُما مبتدأٌ وخبرٌ إذا كانَ قاصدًا بهِ رؤيةَ القلبِ مثل قولِكَ: (رأَيْتُ زيدًا عالِمًا) أي: عَلِمْتُ ذلك. ويدخلُ في تحديدِ جوازِ استعمالِ الدَّلالتينِ معرفةُ المُتكلِّمِ وحواسِّهِ، ولذلكَ يجوزُ للمُتكلِّمِ الأَعمى أَنْ يقولَ: (رأيْتُ زيدًا صالحًا)، ولا يجوزُ لهُ أَنْ يقولَ: (رأَيْتُ زيدًا جالسًا)؛ لأنَّ الجملةَ الأولى كانت (رأى) فيها قلبيَّةً وهو ما يجوزُ أَنْ يُدركَهُ الأَعمى بقلبِهِ، لكنَّهُ لا يجوزُ لهُ أَنْ يقولَ الجملةَ الثانيةَ؛ لأنَّ (رأى) كانت فيها بصريَّةً، وهو ما لا يُمكنُ للأعْمى أَنْ يُدركَهُ؛ لأنَّهُ فاقِدُ البَصَرِ. يقولُ سيبويه: " ألَا ترى أنَّه يجوزُ للأَعمى أنْ يقولَ: (رأيْتُ زيدًا الصالحَ) " [سيبويه، 2004م: 40/1]؛ لأنَّ رؤيةَ الأعمى رؤيةُ بصيرةٍ لا إبصارٍ، وشاهدُ حالِ الرُّجلِ الأَعمى (المُتكلِّم) قرينةٌ خارجيَّةٌ غيرُ لغويَّةٍ على ذلك، ومِنْ هنا وجبَت معرفةُ شخصيَّةِ المتكلِّمِ وحواسِّهِ لتحديدِ نوع (رأى).

وتحصلُ الفائدةُ في (رأى) البصريَّةِ بمعرفةِ المفعولِ بهِ؛ لأنَّكَ كنْتَ تجهلُ ذاتَهُ قبلَ الكلامِ، وإنْ جاءَتِ الحالُ بعدَهُ فقد حصلتْ رؤيتُكِ لهُ في هذِهِ الحالِ، وفي (رأى) القلبيَّةِ تحصلُ الفائدةُ بمعرفةِ المفعولِ الثَّاني؛ لأنَّكَ تَعرفُ المفعولَ الأوَّلَ قبلَ الكلامِ، لكنَّكَ أَخبرْتَ بمعرفتِكَ بصفةٍ مِنْ صفاتِهِ؛ لأَنَّ المفعولَ الثَّانيَ -في الأصلِ- خبرٌ عَنِ المفعولِ الأوَّلِ الذي كانَ مبتدأً، ولذلكَ لا يجوزُ في رؤيةِ القلبِ الاقتصارُ على أحدِ المفعولينِ؛ لأَنَّ المفعولَ الثَّانيَ هو خبرُ المبتدأ في الأصلِ، فلا يُقتَصرُ على المفعول الأوَّلِ كما لا يُقتَصرُ على المبتدأ دونَ خبرِهِ.

وفي ذلك يقولُ السيرافيُّ: " (رأيْتُ) إذا أردْتَ به رؤيةَ العينِ بمنزلة (أبصرْتُ) يتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ، تقولُ: (رأيْتُ زيدًا) كما تقولُ: (أبصرْتُ زيدًا)، وإذا كانت الرؤيةُ للقلبِ تعدَّت إلى مفعولينِ ".]السيرافي، 2008م: 452/1]، ويقولُ ابنُ يعيش: " رأيْتُ تجيءُ على ضربينِ: أحدهما بمعنى إدراك الحاسَّة، تقول: (رأيْتُ زيدًا)، أي: أبصرتُهُ، فتتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ. ولا يكونُ ذلك المفعولُ إلَّا ممَّا يُبْصَرُ. قال الله تعالى: (وَتَرَاهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ) ، فَـ (تَرى) ها هنا بمعنى: بَصَرِ العين، والهاء والميم به مفعولٌ، و(ينظرون إليك) في موضع الحال. والثاني أَنْ تكونَ من رؤيةِ القلبِ، فتتعدَّى إلى مفعولَين، وله معنيان: الحِسبان والعلم، قال الله تعالى: (إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا وَنَرَاهُ قَرِيبًا)، أي: يحسبونه بعيدًا، ونراه قريبًا، أي: نعلمه، لأنَّ القديمَ سبحانَهُ عالمٌ بالأشياءِ من غير شكٍّ ولا حسبانٍ " [ابن يعيش، د.ت: 339/3–340، وينظر: الاستراباذي،2000م: 161/5].

وفي (رأى) البصريَّةِ لا بُدَّ من أَنْ يكونَ المفعولُ بهِ ممَّا يُدْرَكُ بحاسَّةِ البَصَرِ فتقولُ: (رأيْتُ زيدًا مُسرِعًا، ورأيْتُ الشَّمسَ طالعةً)، ولكنَّ المفعولَ الأوَّلَ والثَّانيَ في (رأى) القلبيَّةِ قد يكونانِ مُدرَكَيْنِ بحاسَّةِ البَصَرِ وقد

يكونانِ مُدركَـيْنِ بالقلبِ إذا لم تعلَمْ بهما من طريقِ حاسَّـةِ البَصَرِ، فمثالُ ما يُدْرَكُ بالقلبِ: (رأيْتُ العلمَ نورًا)، ومثالُ ما يُدْرَكُ بالبَـصَرِ: (رأيْتُ زيدًا قائِمًا).

ويَترتَّبُ على معرفةِ نوع (رأى) إعرابُ ما بعدَ المفعولِ الأوَّلِ، فإنْ كانت بصريَّةً كانَ ما بعدَهُ حالًا، وإنْ كانت قلبيَّةً كانَ ما بعدَهُ مفعولًا ثانيًا، وهو ما يقتضي معرفتَهُ في الجملِ التي تحتملُ هذينِ الاحتمالينِ، إذ يقولُ السِّيرافيُّ (ت368ه): " وإنْ قُلْتَ: (رأيْتُ زيدًا قائمًا) مِنْ رؤيةِ العينِ فإنَّما يُنْصَبُ (قائمًا) على الحالِ "]السيرافي، 2008م: 452/1]. وإن كانتِ الرؤيةُ قلبيَّةً كان (قائمًا) مفعولًا ثانيًا.

والفعلُ (ظنَّ) يتعدَّى إلى مفعـولٍ واحدٍ إذا كانَ المُتكلِّمُ قاصدًا به معنى الاتِّهامِ، فتقولُ: (ظننْتُ زيدًا) إذا كُنتَ تَعني: (اتَّهمْتُ زيدًا)، ويتعدَّى إلى مفعولَيْنِ أَصلُهُما مبتدأٌ وخبرٌ إذا كنتَ قاصدًا بهِ معـنى الشَّـكِّ، فتقـولُ: (ظننْتُ زيدًا منطلِقًا). [ينظر: سيبويه، 2004م: 39/1-40، والمبرد، 2010م: 188/3، وابن السراج، 1999م: 180/1-181]. ومنهُ مجيء (ظنَّ) بمعنى (اتَّهَمَ) في قولِهِ تعالى: ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴾ [التكوير:24] على قراءة مَـنْ قرأَ بالظَّاءِ بدلَ الضَّادِ]ينظر: ابن مجاهد، 1988م: 604] .

والفائدةُ في (ظنَّ) التي بمعنى الاتِّهامِ تكونُ في المفعولِ بهِ، ولكنَّها في (ظـنَّ) التي بمعنى الشكِّ تكونُ في المفعولِ الثاني، فعندما تقولُ: (ظننْتُ زيدًا منطلقًا) أَنتَ لا تظنُّ في ذاتِ زيدٍ، ولكنَّكَ ظننْتَ في انطلاقِهِ، إذ يقولُ المُبرّدُ (ت285ه): " فإذا قُـلتَ: (ظنَنْتُ زيدًا) فأنتَ لم تشُكَّ في ذاتِهِ، فإذا قُـلْتَ: (منطلقًا) ففيهِ وقعَ الشكُّ، فذكرْتَ (زيدًا)؛ لِتُعلِمَ أنَّـكَ إنَّـما شككْتَ فـي انطلاقِهِ لا في انطلاقِ غيـرِهِ ". [المبرد، 2010م: 340/2. وينظر: ابن السراج، 1999م: 180/1].

ويقولُ ابنُ يعيش (ت643ه): " وذلك أنَّكَ إذا قلْتَ: (ظننتُ زيدًا منطلقًا) فإنَّما شككْتَ في انطلاقِ زيدٍ لا فيهِ؛ لأنَّ المخاطَبَ يعرف زيدًا كما يعرفُه المخاطِب، فالمخاطَبُ والمخاطِبُ في المفعولِ الأوَّلِ سواءٌ، وإنَّما الفائدةُ في المفعولِ الثاني كما كانَ الفائدةُ في المبتدأ والخبر الفائدةَ في الخبر، ولذلك من المعنى لم يجز الاقتصار على أحد المفعولين دون الآخر، فلا تقولُ: (زيدًا) حتى تقول (قائمًا) ولا (قائمًا) حتَّى تقولَ: (زيدًا)؛ لأنَّ الظنَّ يتعلَّقُ بالقيامِ ونحوِهِ " [ابن يعيش، د.ت: 312/3–313.]

فالظنُّ القلبيُّ الذي ينصبُ المفعولينِ يتعلَّقُ بإدراكِ صفةِ الذاتِ (المفعول الأول)، ولذلك لا يصحُّ حذفُ الصفةِ (المفعول الثاني) إذا أردْتَ هذا المعنى، " فَأَما قَوْلَكَ: (ظَنَنْتُ زيدًا) فَلَا يَسْتَقِيم؛ لِأَنَّ الشَّك إِنَّمَا وَقعَ في الْمَفْعُولِ الثاني، فالثاني خبرٌ عَن الأوَّل، وَالتَّقْدِيرُ: زيدٌ منطلقٌ فى ظنّي، إِلَّا أَنْ تُرِيدَ بـ (ظننْتُ): (اتَّهمْتَ)، فَهَذَا من غير هَذَا الْبَاب " [المبرد، 2010م: 189/3]؛ لأنَّ الظنَّ بمعنى الاتِّهامِ يتعلَّقُ بالذاتِ لا بصفتهِ. ويقولُ رضيُّ الدين الاستراباذيُّ (ت686ه): " وقد يجيءُ (ظنَّ) بمعنى (اتَّهم)، فينصبُ مفعولًا واحدًا، ومعنى

الاتِّهام أَنْ تجعلَ شخصًا موضعَ الظنّ السيّئ، تقولُ: (ظننْتُ زيدًا)، أي: ظننْتُ به أنَّهُ فعلَ سيّئًا، وكذا: اتَّهمته [الاستراباذي،2000م: 5/159-160].

والفعلُ (وجدَ) يتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ إذا كانَ المُتكلِّمُ قاصدًا به معنى إصابةِ الذاتِ، فتقولُ: (وجدْتُ الضالَّةَ) إذا كُنتَ تَعني أنَّكَ لقيتَها، ويتعدَّى إلى مفعولَيْنِ أَصلُهُما مبتدأٌ وخبرٌ إذا كنتَ قاصدًا بهِ معنى إدراكِ الصفةِ، فتقولُ: (وجدْتُ زيدًا عالمًا). [ينظر: الجرجاني، 1982م: 504/1، والخضري، 2003: 295/1].

يقولُ ابنُ يعيش (ت643ه): " ومِن ذلك (وجدْتُ)، فلها أيضًا معنيانِ: أحدُهما وجودُ القلبِ بمعنى العلمِ، فتتعدّى إلى مفعولَيْن كما يتعدَّى العلمُ إليهما، فتقولُ: (وجدْتُ زيدًا عالمًا)، أي: علمْتُ ذلكُ منه. وتكونُ بمعنى الإصابة، فتكتفي بمفعولٍ واحدٍ، كقولك: (وجدَ زيدٌ ضالَّتَهُ)، أي: أصابَها " [ابن يعيش، د.ت: 3/339–340، وينظر: الاستراباذي،2000م: 5/161].

فالإدراكُ الحسّي للذاتِ في (وجَدَ) يقتضي مفعولًا واحدًا فقط، والإدراكُ القلبيُّ بصفةِ الذاتِ فيه يقتضي مفعولينِ، " وهذا الفعلُ منقولٌ مِن وجدَ الشيءَ ولقيَهُ وأصلُهُ في الأمورِ الحسّيَّةِ، ثُمَّ نُقِلَ معناهُ إلى الأمورِ القلبيَّةِ، فعندما تقولُ: (وجدْتُ الظلمَ وخيمَ العاقبة) كان معناهُ أنَّكَ وجدْتَ هذا الأمرَ وأصبْتَهُ كما تُصَابُ الأمورُ المحسوسةُ ليسَ في ذلك شكٌّ، فنُقِلَ مِن هذا المعنى المادّي إلى الأمر المعنويّ، ولمَّا كانَ وجدانُ الشيءِ ولقيُهُ أمرًا يقينًا كانَ الأمرُ العقليُّ بمنزلتِهِ ... وإنَّما ساغَ مجيءُ (وجد) للعلمِ؛ لأنَّ مَنْ وجدَ الشيءَ على حقيقتِهِ فقد عَلِمَهُ " [السامرائي، 2003م: 2/11].

حكم حذف عامل المصدر المكرر أو المحصور إذا ناب المصدر عن فعل استند لاسم ذات :

أشارَ أغلبُ النحويّينَ إلى أنَّ عاملَ المصدرِ يُحذَفُ وجوبًا إذا نابَ المصدرُ عن فعلٍ استند لاسمِ ذاتٍ (عين)، وكان المصدرُ مكرَّرًا أو محصورًا، فمثالُ المكرَّر: (زيدٌ سيرًا سيرًا) والتقديرُ: زيدٌ يسيرُ سيرًا، فحُذِفَ (يسير) وجوبًا لقيامِ التكريرِ مقامَهُ، ومثالُ المحصور: (ما زيدٌ إلا سيرًا، وإنَّما زيدٌ سيرًا)، والتقديرُ: ما زيدٌ إلَّا يسيرُ سيرًا، وإنَّما زيدٌ يسيرُ سيرًا، فحُذِفَ (يسير) وجوبًا لِمَا في الحصرِ من التأكيدِ القائمِ مقامَ التكريرِ، وزادَ بعضُهم أن يكونَ مُستَفهَمًا عنه، نحو: (أَأنتَ سيرًا)، والتقدير: أأنتَ تسيرُ سيرًا، فقامَ الاستفهامُ مقامَ الفعلِ المحذوفِ. فإنْ لم يُكرَّرْ ولم يُحصَرْ ولم يُستَفهَمْ عنهُ لم يجبِ الحذفُ، نحو: (زيدٌ سيرًا)، والتقدير: زيدٌ يسيرُ سيرًا، فإنْ شئتَ حذفْتَ (يسير)، وإنْ شئتَ صرَّحْتَ به. [ينظر: ابن مالك، 1990م: 324/1، وابن الناظم، د.ت: 266، وابن هشام، 2009م: 2/ 187، وابن عقيل، د.ت: 516/1-517.]

وهذا يحصلُ عندما يكونُ يفترضُ المتكلِّمُ أنَّ المخاطبَ عالمٌ بالفعلِ أو مشاهدٌ لهُ، إذ يقولُ سيبويه: " هذا بابُ ما ينتصبُ فيه المصدرُ كانَ فيه الألفُ واللامُ أو لم يكُنْ فيه على إضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهارُهُ، لأنَّهُ يصيرُ في الإخبارِ والاستفهامِ بدلًا من اللفظِ بالفعلِ، كما كانَ الحذرَ بدلًا من احذرْ في الأمر. وذلك قولُكَ: (ما

أنتَ إلَّا سَيرًا، وإلَّا سَيرًا سَيْرًا، وما أنْتَ إلَّا الضربَ الضربَ، وما أنْتَ إلَّا قَتْلًا قَتْلًا، وما أنْتَ إلَّا سَيرَ البَريدِ [سيرَ البريدِ]. فكأنَّهُ قالَ في هذا كلِّهِ: (ما أنتَ إلَّا تَفْعَلُ فعلًا، وما أنْتَ إلَّا تَفعَلُ الفعلَ)، ولكنَّهم حذفُوا الفعلَ لِمَا ذكرتُ لك. وصارَ فى الاستفهامِ والخَبَرِ بمنزلتِهِ فى الأمرِ والنهي؛ لأنَّ الفعلَ يقعُ ههنا كما يقعُ فيهما، وإنْ كانَ الأمرُ والنهيُ أقوى؛ لأنَّهما لا يكونانُ بغيرِ فعلٍ، فلم يَمتنع المصدرُ ههنا [أَنْ يَنتصِبَ]؛ لأنَّ العملَ يقعُ ههنا مع المصدرِ في الاستفهامِ والخبرِ، كما يقعُ فى الأمرِ والنهي، والآخِرُ غيرُ الأوَّل كما كانَ ذلك في الأمرِ والنهي، إذا قلْتَ: (ضَرْبًا)، فالضربُ غيرُ المأمور... واعلَمْ أنَّ السيرَ إذا كنتَ تُخبِرُ عنه في هذا البابِ فإنَّما تُخْبِرُ بسَيْرٍ متّصِلٍ بعضُهُ ببعضٍ فى أيِّ الأحوالِ كانَ. وأمَّا قولُك: (إنَّما أنتَ سيرٌ) فإنَّما جعلتَهُ خبرًا لـ (أنتَ) ولم تضمِرْ فِعْلًا ... وكذلك إنْ أَخبرْتَ ولم تستفهِمْ، تقول: (سيرًا سيرًا)، عنيتَ نفسَكَ أو غيرَكَ، وذلك أنَّكَ رأيْتَ رجلًا في حالِ سيرٍ أو كنتَ في حالِ سيرٍ، أو ذُكِرَ رجلٌ بسيرٍ أو ذُكِرْتَ أنتَ بسيرٍ، وجرى كلامٌ يَحسُنُ بناءُ هذا عليه كما حَسُنَ في الاستفهامِ. لأنَّكَ إنَّما تقولُ: أطربًا وأسيرًا، إذا رأيتَ ذلك من الحالِ أو ظننْتَهُ فيهِ. وعلى هذا يجري هذا البابُ إذا كان خبرًا أو استفهامًا، إذا رأيت رجلًا في حالِ سيرٍ أو ظننتَهُ فيهِ، فأَثْبَتَّ ذلك له. وكذلك (أنتَ) في الاستفهامِ إذا قلتَ: (أأنتَ سيرًا). ومعنى هذا البابِ أنَّهُ فعلٌ متَّصلٌ في حالِ ذكرِكَ إيَّاهُ استفهمتَ أو أخبرتَ، وأنَّكَ في حالِ ذكرِكَ شيئًا مِن هذا البابِ تعملُ في تثبيتِهِ لكَ أو لغيرِكَ "]سيبويه، 2004م: 1/335–339].

فقد دلَّ نصُّ سيبويهِ على أنَّ اختيارَ المُتكلِّمِ لتركيبٍ مُعيَّنٍ في اللُّغةِ -وهو حذفُ الفعلِ في الأمثلةِ السابقةِ- كانَ مناسبًا لحالِ المخاطَبِ ومدى معرفتِهِ بالفعلِ المحذوفِ. فحذفُ الفعلِ جاءَ بسببِ حصولِ معرفةِ المخاطَبِ بهِ. فسيبويه يعتمدُ حالَ المُتكلِّمِ وحالَ المخاطَبِ في صياغةِ التَّركيبِ، إذ كانَ " يعدُّ الموقفَ الكلاميَّ بملابساتِهِ كُلًّا واحدًا، فيغتفرُ حذفَ أحدِ العناصرِ مِنَ الجملةِ إذا كانَ في سياقِها الكلاميِّ دليلٌ عليهِ. ويبلغُ سيبويهِ مِن اعتبارِ موقفِ الاستعمالِ أَنْ يجعلَهُ فيصلًا في الحكمِ بصحَّةِ التراكيبِ النحويَّةِ وخطئِها " [حماسة، 2006م: 147].

ويوضِّحُ السيرافيُّ (ت365ه) دلالةَ هذا الاستعمالِ التركيبيِّ، فيقولُ: " إنَّما يقالُ هذا ونحوُهُ لِمَنْ يكثرُ منه ذلك الفعلُ ويواصلُهُ، واستغنى عن إظهارِ الفعلِ بدلالةِ المصدرِ عليه، وكذلك في الإخبارِ عن الغائبِ إذا قلتَ: (زيدٌ سيرًا سيرًا، وليتَكَ سيرًا سيرًا)، إذا أخبرْتَ عنه بمثلِ ذلك المعنى، وكذلك إذا قلْتَ: (أنتَ الدَّهرُ سيرًا، وكانَ عبدُ اللهِ الدَّهرَ سيرًا سيرًا، وأنتَ مذُ اليومِ سيرًا سيرًا)، وذلك كلُّهُ إذا أخبرْتَ بشيءٍ متَّصلٍ بعضُهُ ببعضٍ في أيِّ الأحوالِ كانَ، وإنْ رفعتَ قلتَ: إنَّما أنتَ سيرٌ، على معنى: إنَّما أنتَ صاحبُ سيرٍ؛ وحذفتَ الصَّاحبَ وأقمتَ السيرَ مقامَهُ ". [السيرافي، 2008م: 2 / 225 – 226].

ويقولُ رضيُّ الدين الاستراباذيُّ (ت686ه): " وإنَّما وجبَ حذفُ الفعلِ؛ لأنَّ المقصودَ مِن مثلِ هذا الحصرِ أو التكريرِ وصفُ الشيءِ بدوامِ حصولِ الفعلِ منه ولزومِهِ لَهُ، ووضعُ الفعلِ على الحدوثِ والتجدُّدِ ... فلمَّا كانَ المرادُ التنصيصَ على الدوامِ واللزومِ لم يُستَعمل العاملُ أصلًا لكونِه إمَّا فعلًا وهو موضوعٌ على التجدُّدِ، أو اسمَ فاعلٍ وهو مع العملِ كالفعلِ بمشابهتِهِ، فصارَ العاملُ لازمَ الحذفِ، فإنْ أرادوا زيادةَ المبالغةِ جعلوا المصدرَ نفسَهُ خبرًا عنه، نحو: (زيدٌ سيرٌ سيرٌ، وما زيدٌ إلَّا سيرٌ)] ." الاستراباذي،2000م: 312/1].

فهذه التراكيبُ فيها إشارةٌ إلى استمرارِ حصولِ الفعلِ من ذاتٍ ما، ممَّا يجعلُهُ معلومًا بسببِ شياعِهِ وتجدُّدِهِ، وهذا الحذفُ قائمٌ على معرفةِ المخاطَبِ بالفعلِ بقرينةِ الحالِ المشاهدةِ، إذْ " تُوحي هذه النصوص أنَّ المتكلِّمَ يستعينُ بعلمِ المخاطبِ، فيَحذفُ من الجملةِ ما يشعرُ أنَّ حذفَهُ لا يؤثِّرُ في المعنى الذي يريدُ إيصالَهُ إلى المخاطَب، ويدركُ أنَّ النصَّ المرسلَ يحتوي على قرائنَ تساعدُ المخاطَبَ وتمكِّنُهُ مِن كشفِ معناهُ وبيانِ ما حذفَ منهُ. وتفهُّم النحويِّين لهذهِ الظروفِ انعكسَ على توضيحِهم لهذهِ القواعدِ، وتعليلهم لها بعللٍ لا تبتعدُ عن هذا الواقعِ والظروفِ المحيطةِ به ". [الخفاجي، 2008م: 65]. وهذا ما يجعلُ المخاطَبُ مشاركًا أساسيًّا للمتكلِّمِ في صناعةِ الخطابِ، فيجوزُ الحذفُ، " إذ يعمدُ المتكلِّمُ في كثيرٍ منَ الأحيانِ إلى حذفِ بعضِ الألفاظ ليحقِّقَ غرضًا معينًا في نفسِهِ يؤدِّي إلى مطابقةِ الكلامِ لمقتضى الحال، لكنَّ نجاحَ عمليَّةِ التواصلِ يقتضي من المخاطَبِ معرفةَ المحذوفِ، ليتسنَّى له فهمُ الرسالةِ اللغويَّةِ. ومِن هنا يعتمدُ المتلقِّي على قرائنِ السياقِ اللغويِّ والحالي في تقديرِ المحذوفِ وملءِ الفراغِ في العبارةِ؛ ممَّا يُكسِبُ النصَّ الحركةَ والتفاعلَ ".]العوادي، 2011م: 87].

فالتعبيرُ بالمصدرِ المكرَّرِ أو المحصورِ الذي يُحْذَفُ فعلُهُ نحو: (زيدٌ سيرًا سيرًا، وما زيدٌ إلَّا سيرًا) كانَ قائمًا على افتراضِ أنَّ هذا الفعلَ ملازمٌ لصاحبِهِ ودائمُ الحصول منه، وفيهِ إشارةٌ الى أنَّ عدمَ إظهار الفعل مستندٌ إلى علمِ المخاطَبِ بالدلالةِ على دوامِ حصولِهِ وتكراره وتجدُّده؛ ولو تحوَّلَ المصدرُ إلى الرفعِ لما دلَّ على تكرارِ الحدث ولزومه لصاحبه؛ إذ يقولُ ابنُ يعيش (ت643ه): " إنَّما أنْتَ سيرًا سيرًا ... إنَّما يُقال هذا لمَنْ يكثرُ منه ذلك الفعلُ ويواصلُهُ، فاستغنى بدلالةِ المصدرِ عن إظهاره، وليس ذلك ممَّا يختصُّ بالمخاطَبِ، بل تستعملُهُ في الإخبار عن الغائب كما تستعملُهُ في المخاطَبِ، فتقول: (زيدٌ سيرًا سيرًا) إذا أخبرْتَ عنه بمثل ذلك المعنى، وتقول: (أنتَ الدهر سيرًا سيرًا، وأنتَ هذا اليوم سيرًا سيرًا، وكان عبدُ الله سيرًا سيرًا) إذا أخبرْتَ بشيءٍ متَّصلٍ بعضُهُ ببعضٍ، وإن رفعْتَ وقلتَ: (ما أنتَ إلَّا سيرٌ سيرٌ) على معنى (ما أنتَ إلَّا صاحبُ سيرٍ) وحذفْتَ الصاحبَ وأقمْتَ السيرَ مقامَهُ لم يدلَّ على كثرةٍ ومواصلةٍ كما دلَّ النصبُ، إنَّما أخبرْتَ أنَّهُ صاحبُ سيرٍ لا غير. واعلَمْ أنَّكَ إذا رفعْتَ كانَ على وجهَيْنِ: أحدُهما أَنْ يكونَ على حذفِ مضافٍ، وهو (صاحب) على ما تقدّم. والثاني: أَنْ تجعلَهُ نفسَ السيرِ والقتلِ، لمَّا كثُر ذلك منه توسُّعًا ومَجازًا، كما يُقال:

(رجلٌ عَدْلٌ ورضًى) إذا كثُر عدلُهُ والرضى عنهُ ". [ابن يعيش، د.ت: 223/1-224، وينظر: ابن الحاجب، 1982م: 228/1– 229].

وقد ارتبطَ الحذفُ ارتباطًا واضحًا بمفهومِ الافتراضِ المسبقِ الذي يهتمُّ بدراسةِ المعارفِ المشتركةِ بينَ المتكلِّمِ والسامعِ أو ما يجبُ أَنْ يكونَ معروفًا أو يُفتَرَضُ العلمُ بهِ سابقًا قبلَ إجراءِ الكلامِ، وهذا يجعلُ الحذفَ مرتبطًا بتلك المعرفةِ المشتركةِ السابقةِ، فما يُحذف ينبغي أن يكون قابلًا للتقديرِ من السامعِ، وهذا يعني حملَ المتلقِّي على إعادةِ التفكيرِ فيما حصلَ من أمور سابقةٍ؛ لكي يربطَها بالخطابِ الصريحِ ويصلَ إلى فهمٍ دقيقٍ للجملةِ.

فهناك افتراضٌ بكثرةِ صدورِ فعلٍ ما قبل النطقِ بمصدرِهِ وربَّما كانَ ذلك مُشاهدًا، ولولا ذلك لم يكُنِ الحذفُ ممكنًا؛ لأنَّهُ سيحصلُ هناكَ إبهامٌ على السامعِ، وسيكون هناك نقصٌ في بنيةِ الجملةِ. فالمتكلِّمُ قد حذفَ الفعلَ بسببِ شياعِهِ ومشاهدتِهِ له قبل الكلامِ، وجازَ هذا الحذفُ لمعرفةِ السامعينَ بالمعنى، ولذلك لم يسبِّب لهم نقصًا أو لبسًا في تحصيلِ المعنى الذي أرادَ المتكلِّمُ إيصالَهُ إليهم، وهذا يعرَفُ بقانونِ الاختصارِ اللغويِّ. فإنْ كانَ الكلامُ للإخبارِ فقط رُفِعَ المصدرُ وكانَ هناكَ تأويلٌ؛ لأنَّ الأصلَ عدمُ جوازِ الإخبارِ بالمصدرِ عن الذاتِ، وفيه تأويلانِ: إمَّا على حذفِ مضافٍ (صاحب)، وإمَّا على المبالغةِ فتجعلُ الذاتَ كأنَّها مساويةٌ للمصدرِ.

وهذا الحكمُ بحذفِ الفعلِ وجوبًا مشروطٌ بكونِ المخبَر عنهُ المبتدأ اسمَ ذاتٍ (عين)؛ " فَلَو كَانَ الْمخبَرُ عَنهُ اسْمَ معنى وَجبَ رفعُ الْمصدرِ خَبرًا عَنهُ، نَحْو: (جِدُّكَ جِدٌّ عَظِيمٌ، وَإِنَّمَا بدارُكَ بدارٌ حَرِيصٌ) ". [السيوطي، 2001م: 123/3]. وهذا فرقٌ مهمٌّ بين اسمِ الذاتِ واسمِ المعنى ينبغي الانتباهُ له، إذ " يُستَفادُ منهُ أنَّ شروطَ وجوبِ الحذفِ ثلاثةٌ: كونُ عاملِهِ خبرًا أي ولو منسوخًا كـ (إنَّ زيدًا سيرًا سيرًا)، وكونُ المبتدأِ اسمَ عينٍ، وتكرارُ المصدرِ أو حصرُهُ، ويقومُ مقامَهما دخولُ الهمزة على المبتدأ نحو: (أأنتَ سيرًا)، والعطف عليه كـ (أنتَ أكلًا وشربًا) ... ويُشتَرَطُ أيضًا استمرارُهُ إلى الحالِ كما نصُّوا عليه لا منقطعًا ولا مستقبلًا، وإنَّما اشتُرِطَ اسمُ العينِ ليُؤْمَنَ معَهُ مِن توهُّمِ خبريَّةِ المصدرِ، إذ لا يُخْبَرُ عنها إلا بتأويلٍ، فيحتاجُ للفعلِ بخلافِ اسم المعنى، فيُرْفَعُ المصدرُ بعدَهُ على الخبرية لصحَّتِها بلا تأويل كـ (أمرُكَ سيرٌ) ". [الخضري، 2003: 387/1].

فما يجبُ فيه حذفُ الفعلِ مع المصدرِ المنصوبِ هو اسمُ الذاتِ بالشروطِ المتقدِّمةِ، وأمَّا الإخبارُ بالمصدرِ المرفوعِ عن اسمِ الذاتِ واسمِ المعنى فقائمٌ على التأويلِ في أغلبِ الأحيانِ؛ " إذ المصدرُ في: (أمرُكَ سيرٌ سيرٌ) ليسَ نائبَ فعلٍ استندَ إلى اسمِ معنى، بل المصدرُ نفسُهُ استندَ إلى اسمِ المعنى ... فيجبُ أَنْ يُرفَعَ ... إذ مفهومه أنَّهُ لا يُحذَفُ عاملُهُ وجوبًا، وهذا صادقٌ بجوازِ الحذفِ ووجوبِ الذكرِ مرفوعًا إنْ جُعِلَ العاملُ المبتدأَ أو منصوبًا إنْ جُعِلَ فعلًا ... أي المصدرُ بعد اسمِ العينِ فإنَّهُ يحتاجُ إلى إضمارِ فعلٍ لعدمِ صحَّةِ الخبريَّةِ ...

ومقتضى التعليلِ أنَّ مثلَ اسمِ العينِ اسمُ المعنى الذي لا يصحُّ وقوعُ المصدرِ خبرًا عنه ". [الصبان، 2002م: 174-173/2].

ويعترضُ الدكتورُ فاضلُ السامرائيُّ على بعضِ الشروطِ في حذفِ الفعلِ مع اسمِ الذات، فيقولُ: " أمَّا اشتراطُ أنَّ المصدرَ نائبٌ عن فعلٍ أُسْنِدَ لاسمِ عينٍ فغيرُ سديدٍ؛ لأنَّهُ لا يجبُ أنْ يكونَ ذاك، وإنَّما الذي يجبُ هو أَنْ يكونَ المصدرُ لا يصحُّ الإخبارُ بهِ عن المبتدأ، سواءٌ كانَ اسمَ معنى أم اسمَ ذات، نحو: المنون تقريعًا تقريعًا، وما الدهرُ إلَّا تقلُّبًا، والامتحانُ اقترابًا اقترابًا، والخوفُ انتشارًا انتشارًا، وهذه ليست أسماءَ أعيانٍ. وأمَّا اشتراطُ التكرارِ لوجوبِ الحذفِ، فلا أراهُ سديدًا أيضًا؛ لأنَّ قولَكَ: (محمدٌ سيرًا) أصلُهُ عند النحاة: (محمدٌ يسيرُ سيرًا) حُذِفَ فعلُهُ جوازا، فأصبحَ (محمدٌ سيرًا)، غيرَ أنَّ النحاةَ لا يُجيزونَ حذفَ الفعلِ، مِن نحو قولنا: (محمدٌ يسيرُ سيرًا)؛ لأنَّهُ مؤكَّدٌ وهذا تناقضٌ، فمرةً يقولونَ هو ممتنعُ الحذفِ، ومرة يقولونَ هو جائزُ الحذفِ، والصوابُ فيما نرى أنَّ هذا المصدرَ نائبٌ عن الفعلِ وليس مؤكِّدًا، وأنَّهُ واجبُ الحذفِ لا جائزُهُ؛ لأنَّهُ لو ذُكِرَ لأصبحَ مؤكِّدًا لا نائبًا، ومثلُهُ المكرَّرُ؛ فإنَّهُ يصحُّ أن نقولَ: (محمدٌ يسيرُ سيرًا سيرًا)، ولكنَّ المصدرَ هنا مؤكَّدٌ، والثاني توكيدٌ له ... وليس المصدرُ هنا أعني في قولنا: (محمدٌ يسيرُ سيرًا سيرًا) نائبٌ عن الفعلِ، بخلافِ قولنا: (محمدٌ سيرًا سيرًا)، فهذا تعبيرٌ وذاك تعبيرٌ، وليسا متماثلينِ ولا يؤديانِ غرضًا واحدًا. ولا يصحُّ رفعُ المصدر في نحو هذا، إلا على ضرب من التجوز والمبالغة، فإنَّهُ لا يصح أنْ نقولَ: (محمدٌ سيرٌ)؛ لأنَّكَ تجعلُ بذاك محمدًا سيرًا، وهو ليس كذلك. إنَّ ذلك لا يجوزُ في التعبير الحقيقي، وإنَّما يجوزُ على ضربٍ من التجوُّز ... فإذا قلتَ: (محمدٌ سيرٌ) فقد جعلتَ محمدًا سيرًا، لكثرةِ ما وقعَ ذلك منه، أي تحوَّل إلى سيرٍ، وهو تجوُّزٌ ومبالغةٌ. وأمَّا النصبُ على معنى: هو يسيرُ سيرًا، ولكن حُذِفَ الفعلُ وأُنِيبَ المصدرُ عنه، وجعلتَهُ بدلًا منه لإرادةِ الحدثِ المجرَّدِ، فبالنصبِ يكونُ التعبيرُ حقيقيًّا، وبالرفعِ يكونُ مجازًا. إنَّنا نقول: (محمدٌ سيرًا) بحذفِ الفعلِ إذا كانَ الحدثُ مستمرًا متَّصلًا، أي إذا كان متَّصفًا بالسيرِ الطويلِ ". [السامرائي، 2003م:: 148–147/2].

وعلى الرغم من اعتراضاتِ السامرائيِّ يبقى هناك منعٌ من الإخبارِ بالمصدرِ المرفوعِ عن اسمِ الذاتِ إلَّا على المجازِ والمبالغةِ، ويبقى الإخبارُ عنه بالمصدرِ المنصوبِ الذي حُذِفَ عاملُهُ دلالةً على الاستمرارِ والتجدُّدِ، وهذا الإخبارُ جائزٌ مع اسمِ الذاتِ وغيرُ جائزٍ معَ اسمِ المعنى.

حكم وقوع الحال جامدة دالة على اسم ذات إذا أولت بمعنى مشتق :

الحالُ هو الوصفُ الفضلةُ المنتصبُ المذكورُ لبيانِ هيأةِ صاحبه أو تأكيدِهِ أو تأكيدِ عاملِهِ، أو تأكيدِ مضمون الجملة قبله، نحو:{فخرجَ منها خائفًا}[القصص:21]، و{لأمنَ من في الأرضِ كلّهم جميعًا} [يونس:99]، و {فتبسّمَ ضاحكًا }[النمل:19]، و {وأرسلناكَ للناسِ رسولًا} [النساء:79]، ونحو: (جاء زيدٌ ضاحكًا، وأقبلَ

زيدٌ مسرعًا، وضربْتُ عبدَ الله باكيًا، ولقيْتُ الأميرَ عادلًا)، والمعنى أنَّ هذهِ الأفعالَ حصلَتْ في هذهِ الأحوالِ، ومن سِمات الحال أنَّها صالحةُ الوقوعِ في جواب (كيفَ)، فإذا قلت: (أقبلَ عبدُ اللهِ ضاحكًا)، فكأنَّ سائلًا سألَ: (كيفَ أقبلَ ؟)، فقلتَ: (أقبل ضاحكًا). [ينظر: ابن يعيش، د.ت: 372/1، والاستراباذي،2000م: 43/2، وابن هشام، 2009م: 246/2–247، وابن عقيل، د.ت: 568/1، وابن كمال باشا،2002م: 137].

والغالبُ في الحالِ أنَّها تأتي مشتقَّةً، أي وصفًا غيرَ ثابتٍ مأخوذًا من فعلٍ مستعملٍ فتدلُّ على حدثٍ وصاحبِهِ، وقد تأتي جامدةً، لكنَّها مؤوَّلةٌ بمعنى المشتقّ، ويكثرُ ذلك في مواضع: إنْ دلَّتْ على سعر، نحو: (جاءَ البرُّ قفيزينِ بدرهمٍ، بعْهُ مُدًّا بدرهمٍ)، أي: جاءَ البرُّ مسعَّرًا كلُّ قفيزينِ بدرهمٍ، وبعهُ مسعَّرًا كلُّ مدٍّ بدرهم، وإن دلَّت على تفاعل، نحو: (كلَّمْتُ فاهُ إلى فِيَّ، بعْتُهُ يدًا بيدٍ)، أي: مناجزة، وإن دلَّت على تشبيهٍ، نحو: (كرَّ زيدٌ أسدًا)، أي: مُشبهًا الأسدَ، وإنْ دلَّت على ترتيبٍ، نحو: (ادخلُوا رجلًا رجلًا، وتعلَّمْتُ الحسابَ بابًا بابًا)، أي : مُرتَّبينَ، وإن دلَّ على تفضيلِ شيءٍ في زمنٍ على نفسِهِ في زمنٍ آخر، نحو: (هذا بُسْرًا أطْيَبُ منه تَمْرًا). وصحَّ وقوعُها حالًا لظهور تأوُّلها بمشتقٍّ. [ينظر: ابن يعيش، د.ت: 382/1-385، والاستراباذي،2000م: 71/2- 80، وابن الناظم، د.ت: 313-315، وابن هشام، 2009م: 250/2–252، وابن عقيل، د.ت: 570/1–571، والسيوطي، 2001م: 9/4-14.]

ورُبَّما أُخِذَ المشتقُّ من غير المصدر، وفي ذلك يقولُ السيوطيُّ (ت911ه): " وَالْغَالِب فِي الْحَال أَنْ تكونَ وَصفًا مشتقًّا إِمَّا مِن الْمصدرِ كاسمِ الْفَاعِلِ أَو الْمَفْعُولِ، أَو مِن الِاسْمِ غيرِ الْمصدرِ كأظفَر من الظَّفْر، ومُسْتَحْجِر مِن الْحَجَر، ومُسْتَنْسَر مِنَ النَّسْر، ويُغني عَن الِاشْتِقَاق "[السيوطي، 2001م: 9/4].

وإنَّما يجوزُ أن تكونَ الحالُ اسمًا جامدًا دالًّا على ذاتٍ إذا لم يُقصَد بها ذاتٌ معيَّنةٌ معهودةٌ وقد انتقلت دلالتُها إلى معنى آخرَ، يقولُ المبرّدُ (ت285ه): " هَذَا بَابُ مَا يكون حَالًا وَفِيه الْألف وَاللَّام على خلاف مَا تجري بِهِ الْحَال لَعَلَّةٍ دخلت. وَذَلِكَ قَوْلُك: (ادخُلُوا الأوَّلَ فَالْأوَّلَ، وادخلُوا رجلًا رجلًا)، تَأْوِيلُهُ: ادخُلُوا وَاحِدًا بعد وَاحِدٍ، فَأَمَّا (الأوَّلَ) فَإِنَّمَا انتصبَ على الْحَالِ وَفِيه الْألف وَاللَّام؛ لِأَنَّهُ على غير مَعْهُودٍ، فجريَا مجْرى سَائِر الزَّوَائِد. أَلا تَرى أَنَّك لَو قلتَ: (الأوَّلُ فَالْأوَّلُ أتَوْنا) لم يجُز؛ لِأَنَّكَ لسْتَ تقصدُ إِلَى شيءٍ بِعَيْنِهِ " .]المبرد، 2010م: 3/271].

فاستعمالُ اسمِ الذاتِ للحالِ مبنيٌّ على إفادتِهِ هيأةً مخصوصةً مأخوذةً منه، فتستوعبُ عندئذٍ جميعَ أفرادِ جنسِهِ، وتدلُّ على المعنى المشتركِ بينها، وليسَ على الذاتِ المذكورةِ منفردةً، يقولُ ابنُ الحاجبِ (ت646ه): " وقولُهُ: (وبيَّنْتُ لهُ حسابَهُ بابًا بابًا)، والمعنى: بيَّنْتُ له حسابَهُ مفصَّلًا؛ لأنَّ العربَ تُكرِّرُ الشيءَ مرَّتينِ، فتستوعبُ تفصيلَ جميعِ جنسِه باعتبار المعنى الذي دلَّ عليه اللفظُ المكرَّرُ، فإذا قلتَ: (جاءَ القومُ ثلاثةً ثلاثةً) فمعناهُ: جاؤُوا مفصَّلِينَ باعتبارِ هذا العددِ المخصوصِ، وإذا قلْتَ: (بيَّنْتُ لهُ الكتابَ كلمةً كلمةً) فمعناهُ: بيَّنْتُهُ لَهُ

مفصَّلًا باعتبارِ كلماتِهِ، وكذلك: (بيَّنْتُ لَهُ حسابَهُ بابًا بابًا)، أَي: بيَّنْتُهُ مفصَّلًا باعتبارِ أبوابِهِ، فلمَّا كانَ ذلك يفيدُ هذهِ الهيأةَ المخصوصةَ صحَّ وقوعُـهُ حالًا " . [ابن الحاجب، 1982م: 340/1].

ولو قلنا: (كرَّ زيدٌ أسدًا) لم يكن معنى (الأسد) هنا هو الدلالةَ على هذا الحيوانِ المعروفِ، بل كان المقصودُ هو الصفةَ المشهورةَ فيه وهي الشجاعةُ، وربَّما كانَ قائمًا على معنى التشبيه "أَي: كأسدٍ، على هذا يكونُ الأسدُ مُستَعمَلًا في حقيقتِهِ، والتجوُّزُ إنَّما هو بالحذفِ، وعلى قول التوضيحِ (كرَّ زيدٌ أسدًا) أي: شجاعًا، يكونُ الأسدُ مُستَعمَلًا في غيرِ حقيقتِهِ وهو الشجاعُ، فيكونُ التجوُّزُ لغويًّا بناءً على ما اختارَهُ السعدُ من تجويزِ الاستعارة فيما إذا وقعَ اسمُ المشبَّهِ بهِ خبرًا عن اسمِ المشبَّهِ أو حالًا منه مثلًا، والأمرانِ صحيحانِ ". [الصبان، 2002م: 2/ 254].

واشتراطُ النحويّينَ الاشتقاقَ في الحالِ لِمَا فيهِ مِنْ ضميرٍ يجعلُهُ مرتبطًا بصاحبِهِ، وهو صفةٌ تُطابقُ موصوفًا؛ لأنَّ الذاتَ لا تصفُ ذاتًا أخرى، " فإذا قلتَ: (جاءَ عبدُ الله راكبًا)، فـ (راكبًا) مُشتَقٌّ وفيهِ ضميرٌ يعودُ على صاحبِهِ، واشتقاقُ الحالِ يجعلُهُ نفسَ صاحبِهِ في المعنى، فالراكبُ هو عبدُ الله ". [حماسة، 2003: 156].

ويتَّفقُ النحويُّونَ تقريبًا على دلالةِ الأسماءِ المشتقَّةِ على معانٍ مركَّبةٍ مِن حدثٍ وذاتٍ ونسبةٍ بينهما، فالصفةُ عندَهم ما دلَّ على حدثٍ وصاحبِهِ، فهناك إذن ذاتٌ وحدَثٌ وربطٌ للحدثِ بالذاتِ. لكنَّ الأصوليّينَ لهم ثلاثةُ أقوال: الأوَّلُ أنَّ المشتقَّ مركَّبٌ من الذاتِ والحدَثِ والنسبةِ، فالمشتقُّ يدلُّ على ذاتٍ مبهمةٍ وحدَثٍ معروفٍ ونسبةِ هذا الحدَثِ للذاتِ، والثاني أنَّ المشتقَّ هو الحدَثُ المُنتَسِبُ إلى ذاتٍ ما بمعنى أنَّ الحدَثَ ونسبَتَهُ تُكوّنُ الدلالةَ على الذاتِ المنتَسَبِ إليها الحدَثُ بالملازمةِ العقليَّةِ، والثالثُ أنَّ المشتقَّ هو الحدَثُ وحدَهُ، أي: لا دلالةَ لَهُ على الذاتِ والنسبةِ. [ينظر جمال الدين، 2005م: 121-123].

وفي كلِّ الاحتمالاتِ هناك اتِّفاقٌ على أنَّ الاسمَ المشتقَّ يتضمَّنُ الحدَثَ أو الصفةَ، وهو معنى متحرّكٌ يمكنُ أَنْ ينطبقَ على أسماءٍ كثيرةٍ تشتركُ في الاتِّصافِ بهذهِ الصفةِ، وهذا يعني أنَّ الحدَثَ مستقرٌّ في الاسمِ المشتقِّ بخلاف اسمِ العينِ أو الذاتِ الذي لا دلالةَ فيه على الحدَثِ، لكنَّ ما وردَ من أحوالٍ مأخوذةٍ من أسماءِ ذاتٍ كانت متضمِّنةً الحدثَ أو الصفةَ في سياقِها المذكورِ وإنْ كانت هذهِ الدلالةُ طارئةً وغيرَ مستقرَّةٍ.

حكم نصب الوصف على الحال إذا كان الخبر اسمَ ذات معروفًا للمخاطب :

يحتملُ الوصفُ في بعضِ السياقاتِ أَنْ يكونَ مرفوعًا على الخبريَّة ومنصوبًا على الحاليَّة، وهذا يعتمدُ على معرفةِ المخاطَبِ للخبرِ إذا كانَ اسمَ ذاتٍ أو عدم معرفتهِ قبلَ التصريحِ بهِ، فإذا كانَ المبتدأُ اسمَ إشارةٍ وجاءَ بعدَهُ اسمٌ معرفةٌ ثُمَّ جئْتَ بعدهما بوصفٍ نكرةٍ، فقلْتَ: (هذا عبدُ الله منطلقًا، وهذا عبدُ الله منطلقٌ)، جازَ في هذا الوصفِ الإعرابُ على الحاليَّةِ إذا كنتَ تقصدُ إثباتَ حالةِ الانطلاقِ لـ (عبد الله) ولا تُريدُ أنْ تُعرّفَ

المُخاطَبَ بـ (عبد الله) لأنّهُ يَعرفُهُ قبلَ الكلامِ، ويجوزُ الإعرابُ على الخبرِ إذا كُنتَ تقصدُ الإخبارَ عَنِ المُشارِ إليهِ وعَنْ صفتِهِ، وفي الوجهِ الثاني تُريدُ أنْ تُعرّفَ المُخاطَبَ بـ (عبد الله) لأنَّهُ يجهلُهُ، وأَنْ تُعرّفَهُ بصفتِهِ أيضًا.

يقول سيبويه: " فأمَّا المبنيُّ على الأَسماءِ المُبهمةِ فقولُكَ: (هذا عبدُ الله منطلقًا) ... فـ (هذا) اسمٌ مبتدأ يُبنى عليهِ ما بعدَهُ وهو (عبد الله)، ولم يكُنْ ليكونَ هذا كلامًا حتَّى يُبْنَى عليهِ أو يُبْنَى على ما قبلَهُ. فالمبتدأُ مُسنَدٌ والمبنيُّ عليهِ مُسنَدٌ إليهِ ... والمعنى أنَّك تُريدُ أَنْ تُنبّهَهُ لهُ منطلقًا، لا تُريدُ أَنْ تُعرّفَهُ عبدَ الله لأنَّكَ ظننْتَ أَنَّهُ يجهلُهُ، فكأنَّك قُلتَ: انظُرْ إليهِ مُنطلقًا، فـ (منطلق) حالٌ قد صارَ فيها (عبد الله) ".]سيبويه، 2004م: 2/78-79. وينظر: المبرد، 2010م: 4/168، وابن السراج، 1999م: 1/150، 218، وابن جني، 1988م: 52].

فإذا أردتَ إعلامَ المخاطَبِ بانطلاقِ (عبدِ الله) وكانَ عالمًا بذاتِهِ رفعْتَهُ على الخبريَّةِ ونصبْتَ (منطلقًا) على الحاليَّةِ، " فالمُتكلِّمُ في هذا المقامِ لم يرتأِ تعريفَ المخاطبِ الخبرَ؛ لأنَّهُ يعرفُهُ وعلى علمٍ بهِ، لكنَّهُ أَرادَ أَنْ يُنبّهَهُ إلى أَنَّ هذا الخبرَ وقعَ في الحالِ، أو قد وقعَ في ظنِّ المُتكلِّمِ أَنَّ المُخاطَبَ يجهلُ هذا الأمرَ " [الخفاجي، 2008م: 73].

وقد شرحَ السيرافيُّ ذلك، وأجابَ عن فائدةِ ذكرِ الصفةِ منصوبةً في هذا التركيبِ، فقالَ: " وأمَّا النصبُ في: (هذا عبدُ الله منطلقًا)، وما ذكره معه فعلى الحال، والعاملُ فيه أحدُ شيئينِ: إمَّا التنبيهُ وإمَّا الإشارةُ. فأمَّا التنبيهُ فهو بـ (هاء)، وأمَّا الإشارةُ فهي بـ (ذا)، فإذا أعملْتَ التنبيهَ فالتقديرُ: انظُر إليهِ منطلقًا، وأمَّا إذا أعلمتَ الإشارةَ فالتقدير: أشيرُ إليه منطلقًا، والمقصدُ أنَّك أردْتَ أَنْ تنبّهَ المخاطَبَ لـ (عبد الله) في حالِ انطلاقِهِ، ولا بدَّ مِن ذكر (منطلقًا)؛ لأنَّ الفائدةَ بهِ تنعقدُ، ولم تُرِدْ أَنْ تعرّفَهُ إيَّاهُ وأنتَ تُقدِّرُ أنَّهُ يجهلُهُ، كما تقولُ: (هذا عبدُ الله)، إذا أردْتَ هذا المعنى. فإنْ قالَ قائلٌ: إذا استغنى الابتداءُ بخبرِهِ في قولك: هذا، فما الذي يضطرُّ إلى ذكرِ ما ليسَ بابتداءٍ ولا خبرٍ، وإنَّما هو حالٌ والحالُ مستغنًى عنها؟ قيلَ لهُ: قد يتَّصلُ بالاسمِ والخبرِ ما ليسَ باسمٍ ولا خبرٍ، ولا يتمُّ الكلامُ إلَّا بهِ كقوله عز وجلَّ: ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص:1]، لو حذفنا (لهُ) وليس هو باسمٍ ولا خبرٍ، لبطلَ الكلامُ ... والأصلُ في ذلك: (عبدُ الله منطلقٌ)، عبدُ الله: مبتدأ، ومنطلقٌ: خبره، ثم اتَّفقَ لكَ قربُ عبدِ الله منكَ وأردْتَ أَنْ تنبّهَ المخاطَبَ عليهِ، فأدخلْتَ (هذا) للتقريبِ والتنبيهِ، وهو اسمٌ فلا بدَّ لهُ من موقعٍ في الكلامِ ولإصلاحِ اللفظِ، وهو أوَّلُ الكلامِ، فرُفِعَ (هذا) بالابتداءِ وجُعِلَ (عبدُ الله) خبره، فاكتُفي به ونُصِبَ (منطلقًا) على الحالِ على ما شرحناهُ. ولا يُستَغنى عن (منطلق)؛ لأنَّهُ خبرٌ في المعنى "] .السيرافي، 2008م: 2/406 – 407].

ويقولُ ابنُ يعيش (ت643ه): " ومِن ذلك: (هذا عَمْرٌو منطلقًا)، فـ (هذا) مبتدأٌ، و (عَمرٌو) الخبرُ، و (منطلقًا) نصبٌ على الحال، والعاملُ فيه أحدُ شيئَيْن: إمّا التَّنْبِيهُ، وإمّا الإشارةُ. فالتنبيُه بـ (ها)، والإشارةُ بـ

(ذا). فإذا أعمْلتَ التنبيهَ فالتقديرُ: انْظُرْ إليه منطلقًا، أو انْتَبِهْ لهُ منطلقًا. وإذا أعملْتَ الإشارةَ فالتقديرُ: أُشِيرُ إليهِ منطلقًا، والغَرَضُ أنَّكَ أردْتَ أَنْ تُنبِّهَ المخاطَبَ لعَمْرٍو في حالِ انطلاقِهِ، ولا بدَّ مِن ذِكْرِ (منطلقًا)؛ لأَنَّ الفائدةَ بهِ منعقِدةٌ، ولم تُردْ أَنْ تُعرِّفَهُ إيَّاهُ، وأنت تُقدِّرُ أنَّهُ يجهَلُهُ، كما تقولُ: (هذا عبدُ الله) إذا أردتَ هذا المعنى ".]ابن يعيش، د.ت: 377/1]. فالاسمُ المُبهَمُ (هذا) مبتدأٌ، والمعرفةُ (عبد الله) خبرُهُ، فالمُتكلِّمُ عندما نَصبَ الوصفَ (منطلق) على الحاليَّةِ، " لا يُريدُ أَنْ يُعرِّفَ مخاطبَهُ بشخصٍ يظنُّ أَنَّهُ يَجهلُهُ؛ لأنَّ هذا الشَّخصَ معروفٌ مِنَ الطَّرفينِ، وإنَّما يكونُ قصْدُ المُتكلِّمِ أَنْ يُثبِتَ للمُخاطَبِ الانطلاقَ ويُنبِّهَهُ إليهِ " [ينظر: العوادي، 2011م: 172] .

فلا بُدَّ من وجودِ افتراضٍ مسبقٍ من المتكلِّمِ بأنَّ المخاطَبَ يعلمُ الخبرَ-وهو ذاتُ الشخصِ- وأنَّ الفائدةَ ستكونُ في الصفةِ التي تأتي بعدَهُ، " وهو منصوبٌ على الحالِ، والحالُ ههنا نصبُها مِنْ لطيفِ النحوِ وغامضِهِ. وذلك أَنَّكَ إذا قُلْتَ: (هذا زيدٌ قائمًا)، فإنْ كُنْتَ تَقصدُ أَنْ تُخبِرَ مَنْ لم يَعرفْ زيدًا أَنَّهُ زيدٌ لم يجُز أَنْ تقولَ: (هذا زيدٌ قائمًا)؛ لأَنَّهُ يكونُ زيدًا ما دامَ قائمًا، فإذا زالَ عَنِ القيامِ فليسَ بزيدٍ، وإنَّما تقولُ ذاكَ للَّذي يَعرفُ زيدًا: (هذا زيدٌ قائمًا) فيعملُ في الحالِ التنبيهُ، والمعنى انتبِهْ لزيدٍ في حالِ قيامِهِ، وأُشيرُ لكَ إلى زيدٍ حالَ قيامِهِ؛ لأنَّ (هذا) إشارةٌ إلى مـا حضرَ " . [الزجاج، 2004م: 52/3].

ويجوزُ رفعُ (منطلق) فتقولُ: (هذا زيدٌ منطلقٌ) إذا أَردْتَ أَنْ تُخبِرَ عَنِ زيدٍ بذاتِهِ وصفتِهِ، وهذا يستلزمُ أَربعةَ أَوجهٍ في (زيد): الأوَّل: أنَّك حينَ قُلْتَ: (هذا زيدٌ) أَضمرْتَ (هذا) أَو (هو) كأنَّك قُلْتَ: (هذا منطلقٌ) أَو (هو منطلقٌ) فيكونُ خبرًا لمبتدأ محذوفٍ. والثَّاني أَنْ تجعلَ الاسمينِ (زيد، ومنطلق) جميعًا خبرًا لـ (هذا) كقولكَ: (هذا حلـوٌ حامضٌ) لا تُريدُ أَنْ تُنْقِضَ الحلاوةَ، ولكنَّكَ تَزعمُ أَنَّهُ جَمَعَ الطَّعمَيْنِ. والثَّالثُ أَنْ تجعَلَ (زيد) عطفَ بيانٍ لـ (هذا)، فيصيرُ كأنَّهُ قالَ: (زيدٌ منطلقٌ) ويكونُ أَيضًا بدلًا مِنْ (هذا) في هذا الوجهِ. والرَّابعُ أَنْ تجعلَ (منطلق) بدلًا مِنْ (زيد) فيكونُ التَّقديرُ: (هذا منطلقٌ) فكأنَّكَ قُلتَ: (هذا زيدٌ رجلٌ منطلقٌ)، فتُبدِلُ (رجل) مِنْ (زيد)، ثُمَّ تَحذِفُ الموصوفَ وتُقيمُ الصِّفةَ مقامَهُ، فيصيرُ: (هذا منطلقٌ)، وهو بدلُ نكرةٍ مِنْ معرفةٍ.]ينظر: سيبويه، 2004م: 83/2-86، والمبرد، 2010م: 307/4-308، وابن السراج، 1999م: 151/1، والزجاج، 2004م: 52/3، والسيرافي، 2008م: 410/2-411، وابن يعيش، د.ت: 378/1].

فإذا كانَ المُشارُ إليهِ غيرَ معلومٍ عندَ المُخاطَبِ رفعْتَهُ ورفعْتَ الصفةَ التي تأتي بعدَهُ على أنَّهما خبرانِ فتقولُ: (هذا زيدٌ قائمٌ)، فأنت تُخبِرُ هنا عَنِ اسمِ المُشارِ إليهِ وعَنْ صفتِهِ، وهما معلومتانِ جديدتانِ ومفيدتانِ؛ لأنَّ ذاتَ المشارِ إليهِ وصفتَهُ هنا مجهولتانِ بالنسبةِ للمخاطَبِ. وإذا كانَ المُشارُ إليهِ معلومًا عندَ المُخاطَبِ رفعْتَهُ على أنَّهُ خبرٌ ونصبْتَ الصفةَ التي تأتي بعدَهُ على أنَّها حالٌ، فتقولُ: (هذا زيدٌ قائمًا)، فأَنتَ تُشيرُ هنا

إلى زيدٍ في حالِ قيامِهِ، والحالُ هو المعلومةُ الجديدةُ؛ لأنَّ ذاتَ المشارِ إليهِ معلومةٌ والحالَ مجهولةٌ بالنسبةِ للمخاطَبِ.

ومثلُهُ أيضًا ما إذا كانَ الخبرُ معرَّفًا بـ (ال)، إذ يقول سيبويه: " هذا بابُ ما يرتفعُ فيه الخبرُ لأنَّهُ مَبنيٌّ على مبتدإ، أو يَنتصبُ فيه الخبرُ لأنَّهُ حالٌ لمعروفٍ مبنيٍّ على مبتدأ. فأمَّا الرفعُ فقولُك: (هذا الرجلُ منطلقٌ)، فـ (الرجلُ) صفةٌ لـ (هذا)، وهما بمنزلة اسمٍ واحدٍ، كأنَّكَ قلْتَ: (هذا منطلقٌ) ... وأمَّا النصبُ فقولُكَ: (هذا الرجلُ منطلقًا)، جعلتَ (الرجل) مبنيًّا على (هذا)، وجعلْتَ الخبرَ حالًا لهُ قد صارَ فيها، فصارَ كقولك: (هذا عبدُ الله منطلقًا). وإنَّما يريدُ في هذا الموضعِ أنْ يُذَكِّرَ المخاطَبَ برجلٍ قد عرفَهُ قبلَ ذلك، وهو في الرفعِ لا يريدُ أَنْ يُذكرَهُ بأحدٍ، وإنَّما أشارَ فقال: (هذا منطلقٌ)، فكأنَّ ما ينتصبُ من أخبارِ المعرفةِ ينتصبُ على أنَّهُ حالٌ مفعولٌ فيها؛ لأنَّ المبتدأ يعملُ فيما بعدَهُ كعملِ الفعلِ فيما يكونُ بعدَهُ، ويكونُ فيه معنى التنبيهِ والتعريفِ، ويحولُ بينَ الخبرِ والاسمِ المبتدأ كما يحولُ الفاعلُ بينَ الفعلِ والخبرِ، فيصيرُ الخبرُ حالًا قد ثبتَ فيها وصارَ فيها كما كانَ الظرفُ موضعًا قد صِيرَ فيه بالنيَّةِ وإنْ لم يذكر فعلًا " [سيبويه، 2004م: 2/86-87، وينظر: السيرافي، 2008م: 2/412–414].

فسيبويه يراعي نوعَ السياقِ المتبادلِ بين المتكلِّمِ والمخاطَبِ وإنْ كانا ينتسبانِ إلى بيئةٍ اجتماعيَّةٍ واحدةٍ، فكلُّ وجهٍ نحويٍّ يناسبُ موقفًا معيَّنًا ويُعطي دلالةً مختلفةً، " فكلمةُ (منطلق) بالرفعِ تكونُ دلالةُ جملتِها خبريَّةً، ويكونُ قصدُ متكلِّمها الإخبارَ عن الانطلاقِ لا عن الرجلِ؛ لأنَّهُ يُريدُ أَنْ يُعلِمَ المخاطَبَ بانطلاقِ هذا الرجلِ، أمَّا نصبُ (منطلق) فيكونُ على الحاليَّةِ، وبذلك يختلفُ قصدُ المتكلِّمِ؛ لأنَّهُ يريدُ أَنْ يُذكِّرَ مخاطبَهُ بمَنْ عرفَهُ؛ لأنَّهما مستويانِ في ذلك، والذي يدلُّ على ذلك النصبُ على الحاليَّةِ، إذ إنَّ صاحبَ الحالِ لا يكونُ إلَّا معرفةً عند انتفاءِ مسوِّغِ تنكيرِهِ " .[العوادي، 2011م: 106].

فالفائدةُ في قولنا: (هذا الرجلُ منطلقٌ) منعقدةٌ في الخبرِ وكانت الذاتُ مجهولةً للمخاطَبِ، والفائدة في قولنا: (هذا الرجلُ منطلقًا) منعقدةٌ في الحالِ وكانت الذاتُ معلومةً للمخاطَبِ، فسيبويه " تحدَّثَ عن علَّةِ اختلافِ حركةِ الاسمِ الذي يأتي بعد المعرَّفِ بالألفِ واللامِ ما بينَ الرفعِ والنصبِ، فيُعربُ المرفوعَ منها صفةً لِمَا قبله، أمَّا في حالةِ النصبِ فيكونُ حالًا، وقد بيَّنَ أنَّ المتكلِّمَ يُغايرُ في هيأةِ هذا الاسمِ ليُعبِّرَ في كلٍّ مِن تلكِ الحالتينِ عن دلالةٍ تختلفُ عن الأخرى، وهذا التفريقُ إنَّما استشفَّهُ سيبويهِ مِن خلالِ إدراكِهِ للعلاقةِ التي تحكمُ المُتكلِّمَ والمخاطَبُ وما يكونُ بينهما مِن عهدٍ وإرادةِ المُتكلِّمِ وتذكيرِ المخاطَبِ بما كانَ قد نسيَهُ وأثر ذلك في تباينِ صياغةِ العباراتِ اللغويَّةِ ... فما يدورُ من كلامٍ بينَ الطرفينِ في الموقفِ الكلاميِّ والنظراتِ المتبادلةِ بينهما من عناصرِ الموقفِ الكلاميِّ التي تُسهِمُ بشكلٍ كبيرٍ في تفسيرِ الأحداثِ والمواقفِ التي يتحدَّثُ عنها،

فالنظراتُ والإيماءاتُ مِن لدنِ المُتكلِّمِ تُحفِّزُ ذهنَ المخاطَبِ وتُنشِّطُ ذاكرتَهُ على تذكُّرِ ما سبقَ أَنْ تعارفا عليهِ في وقتٍ مضى من الزمانِ فيسترجعُ المعلوماتِ السابقةَ " .[الخفاجي، 2008م: 70–71].

وهذا لا يقتصرُ على كونِ المبتدأ اسمَ إشارةٍ، بل يشملُ الضميرَ أيضًا، يقولُ سيبويه: " وذلكَ أنَّ رجلًا مِن إخوانِكَ ومعرفتِكَ لو أرادَ أَنْ يُخبرَكَ عَن نفسِهِ أو عن غيرِهِ بأمرٍ فقالَ: (أنا عبدُ الله منطلقًا، وهو زيدٌ منطلقًا) كانَ مُحالًا؛ لأنَّه إنَّما أرادَ أَنْ يُخبرَكَ بالانطلاقِ، ولم يقل (هو) لا (أنا) حتى استغنيْتَ أنتَ عن التسميةِ؛ لأنَّ (هو) و (أنا) علامتانِ للمُضمَرِ، وإنَّما يُضمِرُ إذا علمَ أنَّكَ قد عرفْتَ مَنْ يَعني؛ إلَّا أنَّ رجلًا لو كانَ خلفَ حائطٍ أو في موضعٍ تجهلُهُ فيهِ، فقلْتَ: (مَنْ أنتَ) فقالَ: (أنا عبدُ اللهِ منطلقًا في حاجتك) كانَ حسنًا " [سيبويه، 2004م: 2/80-81]. فقد حكمَ سيبويهِ على هذينِ التركيبينِ: (أنا عبدُ الله منطلقًا، وهو زيدٌ منطلقًا) بأنَّهما مُحالٌ إذا أرادَ المتكلِّمُ أَنْ يُخبرَ عَن نفسِهِ أو عَن غيرِهِ بالانطلاقِ؛ لأنَّ حقَّهُ أَنْ يقولَ: (أَنا منطلقٌ، هو منطلقٌ)؛ لأنَّكَ لا تُضمِرُ فتقولُ (أنا) أو (هو) حتَّى تكونَ معروفًا، فتستغني عَن ذكرِ الاسمِ (عبد الله، زيد). وحكمَ على التركيبِ نفسِهِ (أنا عبدُ الله منطلقًا في حاجتِكَ) بالحَسَنِ استنادًا إلى معطياتِ السياقِ غيرِ اللغويِّ المصاحِبِ للتركيبِ؛ لأنَّ المُتكلِّمَ يُنادي رجلًا خلفَ حائطٍ، فهو يجهلُهُ أو يجهلُ مكانَهُ، فقد أفادَ بقولِهِ: (أنا عبدُ الله، هو زيدٌ) ثُمَّ بيَّن الحالَ. [ينظر: صالح، 2006: 412].

وهذا يعني أنَّ الإخبارَ عن الضميرِ بالاسمِ في حالٍ معيَّنةٍ ليسَ مقبولًا؛ لأنَّ الضميرَ يُغني عن ذكرِ الاسمِ الظاهرِ، والذاتُ معلومةٌ للمخاطَبِ هنا بسببِ الحضورِ العينيِّ المباشرِ، والأَولى عندئذٍ الإخبارُ عن الصفةِ فقط، فإذا كانَ هناكَ حاجبٌ أو مانعٌ يجعلُ الذاتَ (الاسم) مجهولةً عندَ المخاطَبِ جازَ الإخبارُ عنه وعن حالِهِ، " ففي الوقتِ الذي يَعرفُ فيهِ المُخاطَبُ مَنْ تَعني لا حاجةَ لذكرِ الظاهرِ (عبد الله وزيد)؛ لأنَّ الإضمارَ فعلٌ قصديٌّ نفسيٌّ يستبطنُ اتفاقًا ضمنيًّا بينَ المتكلِّمينَ على المعنيِّ، أمَّا حينَ يكونُ السياقُ غيرَ السياقِ والمقامُ غيرَ المقام، حيثُ لا يُوجَدُ اتِّفاقٌ ولا تواطؤٌ حولَ المعنيِّ، بل هو مجهولٌ لدى المُخاطَبِ، مستورٌ جوهرُهُ وحقيقتُهُ؛ فآنئذٍ يتعيَّنُ التصريحُ والبيانُ والتوضيحُ. وسيبويهُ رحمهُ اللهُ لا يَنِي يُؤكِّدُ على فرقٍ آخرَ، وهو قَصْدُ المتكلِّمِ في السياقِ المقاميِّ الأوَّلِ إلى الإخبارِ عَن الحالِ (منطلقًا)، أمَّا في الثاني فالإخبارُ عن المبتدأ (أنا) و (هو) ثُمَّ في الدرجةِ الثانيةِ عن الحالِ (منطلقًا) " [مقبول، 2011م: 90] .

فكانَ سيبويهِ يرى أَنَّ بعضَ العناصرِ غيرِ اللُّغويَّةِ قد تقومُ مقامَ العناصرِ اللُّغويَّةِ الخالصةِ في الحكمِ بصحَّةِ التَّركيبِ النَّحويِّ وخطئِهِ، فمعرفةِ الذاتِ أو الجهلُ بها يُؤثِرُ في الحكمِ على التركيبِ من حيثُ القبولُ أو الرفضُ، " ويبلغُ سيبويهِ من اعتبارِ موقفِ الاستعمالِ أَنْ يجعلَهُ فيصلًا في الحكمِ بصحَّةِ التراكيبِ النحويَّةِ وخطئِها. ومن ذلكَ أنَّنا نراهُ يقفُ إلى الجملةِ الواحدةِ فيحكمُ عليها في موقفٍ من الاستعمالِ بأنَّها خطأٌ، وفي موقفٍ من الاستعمالِ آخرَ بأنَّها صوابٌ. وهذهِ الجملةُ لو اكتفى بالنظرةِ الشكليَّةِ الذاتيَّةِ جملةٌ نحويَّةٌ جائزةٌ.

ولكنَّ اللُّغةَ عندَهُ لم تكن تنفكُّ عن مُلابساتِ استعمالِها، ومقاييسُ اللغةِ عندَهُ تُسْتَمَدُّ مِنْ مُعطياتِ النِّظامِ الدَّاخليِّ للبناءِ اللُّغويِّ كما تُسْتَمَدُّ مِنْ مُعطياتِ السِّياقِ الاجتماعيِّ التي تَكتَنفُ الاستعمالَ اللُّغويَّ " [الموسى، 1980م: 92].

إنَّ المتكلِّمُ يضعُ علمَ المخاطَبِ بالخبرِ أو جهلَهُ محدِّدًا أساسيًّا لاختيارِ التركيبِ المناسبِ لهُ، " فالمُتكلِّمُ يختارُ مِن الوسائلِ التعبيريَّةِ ما يراهُ دالًّا على نقلِ ما يريدُ إلى مخاطَبٍ يفترضُ فيهِ العلمَ بالشيءِ المرادِ أو الجهلَ بهِ. إذا أرادَ المُتكلِّمُ أَنْ يجلبَ إلى ذهنِ السامعِ تصوُّرًا عَن موضوعٍ ما فإنَّ عليهِ أَنْ يفترضَ في سامعِهِ علمًا بالموضوعِ أو جهلًا بهِ " [نحلة، 1999م: 81]. فإلقاءُ المتكلِّمِ الخبرَ يكونُ على أَساسِ أَنَّ المخاطَبَ يجهلُ ذلك الخبرِ، وبذلكَ يُحقِّقُ فائدةً ما، فيشدُّ انتباهَهُ ويجذبُهُ للتعرُّفِ إليهِ، فالإخبارُ بخبرٍ معلومِ الذاتِ يجعلُ التركيبَ مرفوضًا، والإخبارُ بخبرٍ مجهولِ الذاتِ يجعلُهُ مقبولًا، وهذا لا يعتمدُ على البناءِ التركيبيِّ فحسبُ، بل يُحدِّدُهُ السياقُ الخارجيُّ والقرائنُ الحاليَّةُ المحيطةُ بهِ.

حكم التمييز عن الذات والتمييز عن نسبة في الجر بالإضافة :

التمييزُ هو كلُّ اسمٍ نكرةٍ متضمِّنٍ معنى (مِنْ) لبيان ما قبلهُ من إبهامٍ في اسمٍ مُجمَل الحقيقةِ أو إجمالٍ في نسبةِ العاملِ إلى فاعلِهِ أو مفعولِهِ، فيَأْتِي بعد الْكَلَام التَّام ليُرَادَ بِهِ تَبْيِينُ الْجِنْس، وهو مبيِّنٌ لإبهامِ اسمٍ (ذات) نحو: (عندي شبرٌ أرضًا)، ومبيِّنٌ لإجمالِ نسبةٍ نحو: (طابَ زيدٌ نفسًا)، وحكمُه النصبُ، والناصبُ لمبيِّنِ الاسمِ هو الاسمُ المُبْهَمُ، والناصبُ لمبيِّنِ النسبةِ هو المُسْنَدُ مِن فعلٍ أو شبهِهِ. [ينظر: ابن جني، 1988م: 53، وابن الناظم، د.ت: 346، وابن هشام، 2009م: 2/302-305، وابن عقيل، د.ت: 1/601-602، والسيوطي، 2001م: 4/62-63].

يقولُ المبرِّدُ (ت285ه): " لمَّا قلتُ: (عندي عشرُون، وَثَلَاثُونَ) ذكرْتَ عددًا مُبْهمًا يَقعُ على كلِّ مَعْدُودٍ، فَلَمَّا قلْتَ: (درهمًا) عرفْتَ الشيءَ الذي إِلَيْهِ قصدْتَ بِأَنْ ذكرْتَ وَاحِدًا مِنْهُ يدلُّ على سائرِهِ، وَلم يجُزْ أَنْ تذكرَ جمعًا؛ لِأَنَّ الذي قبلَهُ قد تبيَّنَ أَنَّهُ جمعٌ، وَأَنَّهُ مِقْدَارٌ مِنْهُ مَعْلُوم وَلم يجُزْ أَنْ يكونَ الْوَاحِدُ الدَّالُّ على النَّوْعِ معرفَةً؛ لِأَنَّهُ إِذا كَانَ مَعْرُوفًا كَانَ مَخْصُوصًا، وَإِذا كَانَ منكورا كَانَ شَائِعًا فى نَوعه "] .المبرد، 2010م: 3/32].

ويقولُ ابنُ يعيش (ت643ه): " اعْلَمْ أَنَّ التمييزَ والتفسيرَ والتبيينَ واحدٌ، والمرادُ بهِ رفعُ الإبهام، وإزالةُ اللَّبْس، وذلك نحو أَنْ تُخْبِرَ بخَبَرٍ، أو تذكُرَ لفظًا يحتملُ وُجوهًا، فيتردّدُ المخاطَبُ فيها، فتُنبّهُهُ على المرادِ بالنصِّ على أحدِ محتملاتِهِ تبيينًا للغرضِ؛ ولذلك سُمِّي تمييزًا وتفسيرًا. وهذا الإبهامُ يكونُ في جملةٍ ومفردٍ، فالجملةُ قولَكَ: (طابَ زيدٌ نفسًا، وتصبَّبَ عَرقًا، وتفقّأ شَحْمًا)، ألا ترى أنَّ الطيبةَ في قولك: (طابَ زيدٌ) مُسنَدةٌ إليه، والمرادُ شيءٌ من أشيائِهِ، ويحتملُ ذلك أشياءً كثيرةً كلِسانِهِ وقَلْبِهِ ومَنْزِلِهِ وغير ذلك، وكذلك

التصبُّبُ، والتفقُّؤُ يكونُ من أشياءَ كثيرةٍ ... وأمَّا المفردُ فنحو قولك: (عندي راقودٌ خَلًّا، ورَطْلٌ زَيْتًا، ومَنَوان سَمْنًا)، فالتمييزُ في هذهِ الأشياءِ لم يأتِ لرفعِ إبهامٍ في الجملةِ، وإنَّما لبيانِ نوعِ الراقودِ، إذ الإبهامُ وقعَ فيهِ وحدَهُ لاحتمالِهِ أشياءَ كثيرةً كالخَلّ والخَمْر والعَسَل، ".]ابن يعيش، د.ت: 1/ 403 – 404.[

والتمييزُ نوعانِ: الأوَّلُ مُبيِّنٌ إجمالَ الذات، هو الواقعُ بعدَ الأعدادِ، نحو: (عندي عشرونَ درهمًا) ومنه أحدَ عشر كوكبًا، والمقاديرِ، وهي الممسوحاتُ نحو: (لهُ شبرٌ أرضًا)، والمكيلاتُ نحو: (لهُ قفيزٌ بُرًّا)، والموزوناتُ نحو: (لهُ منوانِ عسلًا وتمرًا)، ، وهو منصوبٌ بما فسَّرَهُ وهو (شبر، وقفيز، ومنوان، وعشرون). والثاني مبيِّنٌ إجمالَ النسبةِ، وهو المسوقُ لبيانِ ما تعلَّقَ به العاملُ من فاعلٍ أو مفعولٍ، فنسبة الفاعل للفعل نحو: (طابَ زيدٌ نفسًا)، ومثله: (اشْتَعَلَ الرَّأسُ شَيْبًا)، ونسبة المفعول للفعل نحو: (غرسْتُ الأرضَ شجرًا)، ومثله: (وَفَجَّرْنَا الأرْضَ عُيُونًا). فـ)نفسًا) تمييزٌ منقول من الفاعل، والأصلُ: طابت نفسُ زيدٍ، و(شجرًا) تمييزٌ منقول من المفعول، والأصلُ: غرسْتُ شجرَ الأرضِ، فبيَّنَ (نفسًا) الفاعلَ الذي تعلَّقَ بهِ الفعلُ، وبيَّنَ (شجرًا) المفعولَ الذي تعلَّقَ بهِ الفعلُ. [ينظر: ابن السراج، 1999م: 1/307-313، وابن جني، 1988م: 53-54، وابن الناظم، د.ت: 346-347، والاستراباذي،2000م: 2/ 98 -110، وابن هشام، 2009م: 2/ 306 – 307، وابن عقيل، د.ت: 1/ 602].

وما يختلفُ فيه تمييزُ الذاتِ (المفرد) عن تمييزِ النسبةِ (الجملة) أَنَّ تمييزَ الذاتِ ما عدا الأعدادَ يجوزُ جرُّهُ بالإضافةِ إن لم يُضَفْ إلى غيرِهِ، فيُضافُ المميَّزُ إلى التمييزِ، فتقول: (عندي شبرُ أرضٍ، وقفيزُ بُرٍّ، ومنوا عسلٍ وتمرٍ). وهذا ما لا يجوزُ في تمييزِ النسبةِ. [ينظر: ابن الناظم، د.ت: 348، وابن هشام، 2009م:307/2، وابن عقيل، د.ت:1/ 603-604]. فشبرُ الأرضِ مثلًا له وجودُ ذاتيٌّ معلومٌ، والإضافةُ فيه حقيقيَّةٌ (محضة).

ولذلك انتقل حكمُ جوازِ الجرّ بالإضافةِ وعدمِهِ إلى " التمييز الواقع بعد (أفعل) التفضيل، إنْ كانَ فاعلًا في المعنى وجبَ نصبُهُ، وإنْ لم يكُنْ كذلك وجبَ جرُّهُ بالإضافةِ، وعلامةُ ما هو فاعلٌ في المعنى أَنْ يصلُحَ جعلُهُ فاعلًا بعد جعلِ (أفعل) التفضيلِ فعلًا، نحو: (أنتَ أعلى منزلًا، وأكثرُ مالًا)، فـ (منزلًا) و (مالًا) يجبُ نصبُهما، إذ يصحُّ جعلُهما فاعلينِ بعدَ جعلِ (أفعل) التفضيل فعلًا، فتقولُ: أنت علا منزلُكَ، وكثُرَ مالُكَ. ومثالُ ما ليس بفاعلٍ في المعنى: (زيدٌ أفضلُ رجلٍ، وهندٌ أفضلُ امرأةٍ)، فيجبُ جرُّه بالإضافةِ، إلَّا إذا أضيف (أفعل) إلى غيره، فإنَّهُ يُنْصَبُ حينئذٍ، نحو: (أنتَ أفضلُ الناسِ رجلًا) " [ابن عقيل، د.ت: 1/604-605].

فتمييزُ الذاتِ يُبيِّنُ مبهمًا مفردًا بمقدارٍ معيَّنٍ ويكونُ بحكمِ الشيءِ الواحدِ في الخارجِ، وتمييزُ النسبةَ يبيِّنُ نسبةً معقولةً في جملةٍ يُدرَكُ تصوُّرُها في الذهنِ، ومن ذلكَ تُدركُ أنَّ (أَعلى منزلًا) بحكمِ الانفصالِ، فلا تجوزُ الإضافةُ فيها فتصبحُ كأنَّها تمييزُ نسبةٍ، لكنَّ الإضافةَ في (أفضل رجل) محضةٌ بحكم الاتِّصال، وفها تفضيلُ

ذاتٍ على الجنسِ الذي تنتمي إليهِ؛ " فإنَّ (زيدًا) في قولك: (زيدٌ أظرفُ الناسِ) مُفضَّلٌ في الظرافةِ على كلِّ واحدٍ ممَّنْ بقيَ بعدَ زيدٍ مِن أفرادِ الناسِ "[الاستراباذي،2000م: على الكافية:315/2]. وهذا يعني أنَّه ذاتٌ يمكنُ إدراكُها، فـ " إذا قلْتَ: (جاءَني أفضلُ القومِ) فكأنَّكَ قلتَ: جاءَني إنسانٌ أخبرُكَ بأنَّهُ يفضلُ القومَ " [الجرجاني، 1982م: 2/ 886].

إنَّ تمييزَ الذاتِ يأتي لإزالةِ الإبهامِ عن هذه الذاتِ المعلومةِ المقدارِ، وهو ما يختلفُ به عن تمييزِ النسبةِ الذي يُزيلُ الإبهامَ عن علاقةٍ معنويَّةٍ بينَ الفعلِ ومعمولِهِ سواءٌ أكان فاعلًا أم مفعولًا، وإنْ كانَ الحكمُ الأصليُّ فيهما واحدًا وهو النصبُ، وكلاهما يُفسِّرُ الذواتِ، لكنَّ الاختلافَ بينهما يتَّضحُ في جوازِ الجرِّ بالإضافةِ في تمييزِ الذاتِ وعدمِ جوازِهِ في تمييزِ النسبةِ، إذ " التمييزُ إنَّما يُفسِّرُ الذواتِ مطلقًا، غايةُ الأمرِ أنَّها مُقدَّرةٌ في تمييزِ النسبةِ، إذ لا إبهامَ في تعلُّقِ الطيبِ بزيدٍ مثلًا الذي هو النسبةُ، بل في متعلَّقِهما المنسوبِ إليها الطيبُ، فيحتملُ كونَهُ دارَهُ أو علمَهُ مثلًا. فالتمييزُ في الحقيقةِ لأمرٍ مقدَّرٍ يتعلَّقُ بزيدٍ كما مرَّ بيانُهُ، وإنَّما سُمِّيَ تمييزَ نسبةٍ نظرًا للظاهرِ ". [الخضري، 2003: 1/ 452 – 453] .

وهذا يعني أنَّ المميَّز والتمييزَ أصبحا مثلَ الكلمةِ الواحدة لشدَّةِ الارتباطِ بينهما، فهما ذاتٌ واحدةٌ في الوجود الخارجيِّ، لكنَّ الأمرَ في تمييز النسبةِ مختلفٌ؛ لأنَّه لا وجودَ لذاتٍ معلومةٍ في الخارج يُرادُ إزالةُ الإبهامِ عنها، بل هي علاقةٌ بينَ فعلٍ وفاعلٍ أو بينَ فعلٍ ومفعولٍ يُرادُ إبانةُ الإجمالِ فيها. فالأول ذاتُهُ مذكورةٌ صريحةٌ والثاني ذاتُهُ مقدَّرة معقولةٌ. يقولُ رضيُّ الدين الاستراباذيُّ (ت686ه): " نقول: التمييزُ على ضربينِ: رافع الإبهام عن ذاتٍ مذكورةٍ، ورافعه عن ذاتٍ مقدَّرةٍ " [الاستراباذي،2000م: 98/2].

ولذلك سُمِّي تمييزَ الذاتِ مفردًا؛ لأنَّ هناك ذاتًا مفردة يرادُ إزالةُ الإبهامِ عنها، وسُمِّيَ تمييزَ النسبةِ جملةً؛ لأنَّهُ يُراد إزالةُ الإجمالِ عنها، وليست هناكَ ذاتٌ مُبهمةٌ مذكورةٌ، فـ " المُرادُ بمُميَّزِ الجملةِ ما ذُكِرَ بعد جملةٍ فعليَّةٍ مُبهمةِ النسبةِ، نحو: (طبْتُ نفسًا، واشتعلَ رأسي شيبًا، وفجَّرْنا الأرضَ عيونًا) ... وإنَّما أُطلِقَ مميَّزُ الجملةِ على هذا النوعِ خصوصًا مع أنَّ كلَّ تمييزٍ فضلةٌ على جملةٍ؛ لأنَّ لكلِّ واحدٍ مِن جزءي الجملةِ في هذا النوعِ قسطًا من الإبهامِ يرتفعُ بالتمييز، بخلافِ غيره؛ فإنَّ الإبهامَ في جزءٍ من جملتِهِ فأطلقَ على مميَّزِهِ مميَّزَ مفردٍ، وعلى مميَّزِ هذا النوعِ مميَّز جملة، فالأكثرُ أَنْ يصلحَ لإسنادِ الفعلِ إليهِ مضافًا إلى المجعولِ فاعلًا، كقولك: (طابَتْ نفسي، واشتعلَ رأسُ شيبي) "] .ابن مالك، 1990م: 2/ 383.[

وكأنَّ تمييزَ المفردِ يبيّنُ شيئًا واحدًا أو كلمةً واحدةً وتمييزَ الجملةِ يبيّنُ شيئينِ أو كلمتينِ، إذ " المبيّنُ إبهامَ نسبة وهو ما يبيّنُ إجمالَ نسبةِ شيءٍ إلى شيءٍ، وذلك نحو: (حَسُنَ محمدٌ خلقًا، وغزُرَ أخوك علمًا، والفضَّةُ أنقى بياضًا، والذهبُ أغلى ثمنًا. فـ (خلقًا) بيَّنَ نسبةَ الحُسنِ إلى محمدٍ، فليسَ محمدٌ مبهمًا، وإنَّما حُسْنُ محمدٍ هو المُبهمُ من أيَّةِ جهةٍ هو فمُيِّزَ بالخُلُقِ، وكذلك غزارةُ أخيكِ ونقاءُ الفضَّةِ فهذا نسبةٌ، وبعضُهم يسمِّيهِ مُبيِّنًا

لإبهامِ جملةٍ ... فتمييزُ الذاتِ أو تمييزُ المفردِ يُزيلُ إبهامًا وقعَ في ذاتٍ أو مفردٍ، فقولك: (عندي مئقالٌ ذهبًا) أزالت فيه كلمة (ذهب) الإبهامَ عن الوزنِ وحدَهُ، وقولك: (في الصفِّ عشرونَ طالبةً) ميَّزت فيه كلمة (طالبة) العددَ وحدَهُ، أي: أزالت الإبهامَ الواقعَ في العددِ، فهذا يُسمَّى تمييزَ ذاتٍ أو تمييزَ مفردٍ. وأمَّا نحو: (غزُرَ محمدٌ علمًا) فلا يُزيلُ إبهامًا وقعَ في كلمةٍ، فهو لا يزيلُ الإبهامَ عن (محمد)، وإنَّما يُزيلُ الإبهامَ عن غزارةِ محمدٍ، فهذا يُسمَّى تمييزَ نسبةٍ " . [السامرائي، 2003م: 2/273–274].

فتمييزُ المفردِ يفسِّرُ كلمةً غامضةً واحدةً وتمييزُ النسبةِ يفسِّرُ نسبةً غامضةً بين كلمتينِ، " فتمييزُ النسبةِ يفسِّرُ نسبةً غامضةً بين الفعلِ والفاعلِ أو بين الفعلِ والمفعولِ به. ويُسمِّيهُ بعضُ النحاةِ التمييزَ المحوَّلَ، ويعنونَ بذلك أنَّ التمييزَ في أصلِ التركيبِ كانَ ينبغي أَنْ يكونَ فاعلًا أو مفعولًا بهِ لو أرادَ المُتكلِّمُ أَنْ يصوغَ هذا المعنى بطريقةٍ أخرى، ولكنَّهُ يعدلُ عن هذا الأسلوبِ لضربٍ من المبالغةِ والتأكيدِ " [حماسة، 2003: 166 – 167]

حكم النعت باسم الذات بين التأويل بالمشتق وعدم التأويل :

النعتُ هو التابعُ الذي يكمِّلُ متبوعَهُ بدلالتِهِ على معنًى فيه أو فيما يتعلَّقُ بهِ، والمرادُ بالمكمِّلِ المخصِّصُ للنكرةِ نحو: (جاءَني رجلٌ تاجرٌ) أو (تاجرٌ أبوهُ)، والموضِّحُ للمعرفة، نحو: (جاء زيدٌ التاجرُ) أو (التاجرُ أبوهُ)، وهو يتبَعُ ما قبلَهُ لتخصيصِ نكرةٍ، أو لإزالةِ اشتراكٍ عارضٍ في معرفةٍ أو مدحٍ أو ذمٍّ أو ترحُّمٍ أو تأكيدٍ، ممَّا يدلُّ على حليتِهِ أو نسبِهِ أو فعلِهِ أو خاصةٍ من خواصِّهِ. [ينظر: ابن عصفور، 1980م: 1/193، وابن هشام، 2009م: 3/256-357، وابن عقيل، د.ت: 2/178، والسيوطي، 2001م: 5/171].

ولا يُنْعَتُ إلَّا بمشتقٍّ لفظًا أو تأويلًا، والمرادُ بالمشتقِّ ما أُخِذَ مِن المصدرِ للدلالةِ على معنى (حدَث) وصاحبِهِ كاسمِ الفاعلِ (ضارب) واسمِ المفعولِ (مضروب) والصفةِ المشبَّهةِ باسمِ الفاعلِ (حسَن) وأفعلِ التفضيلِ (أفضل). والمؤوَّلُ بالمشتقِّ كاسم الإشارة نحو: (مررْتُ بزيدٍ هذا)، أي: المشار إليه، و (ذو) بمعنى صاحب، والموصولة، نحو: (مررْتُ برجل ذي مالٍ)، أي: صاحب مال، و (مررتُ بزيدٍ ذو قامَ)، أي: القائم، والمنتَسِب، نحو: (مررْتُ برجلٍ قرشيٍّ)، أي: منتسب إلى قريشٍ. [ينظر: ابن يعيش، د.ت: 1/602 – 604، ابن مالك، 1990م: 3/313-315، وابن هشام، 2009م: 3/ 260، وابن عقيل، د.ت: 2/181، ، والصبان، 2002م: 3/90-91].

إنَّ الغالبَ هو النعتُ بالمشتقِّ؛ لأنَّ فيهِ صفةً أو حدثًا يُرادُ نسبتُهُ للموصوفِ، فإذا جاءَ النعتُ اسمَ ذاتٍ جامدًا خرجَ عن ذاتيَّتِهِ وقُصِدَ به الصفةُ الغالبةُ فيه، إذ يقول سيبويه: " هذا بابُ ما يكونُ من الأسماءِ صفةً منفردًا وليس بفاعلٍ ولا صفةٍ تُشبَّهُ بالفاعلِ كالحَسن وأشباهه ... تقولُ: (مررْتُ برجلٍ أسدٍ أُبوه) إذا كنْتَ تُريدُ أَنْ تجعلَهُ شديدًا ... ومثلُ ذلك: (مررْتُ برجلٍ رجلٍ أَبوهُ) إذا أردْتَ معنى أنَّهُ كاملٌ. وجرُّهُ كجرِّ الأسدِ ".

[سيبويه، 2004م: 2/28–29، وينظر: السيرافي، 2008م: 2/ 357 – 359]. ويقولُ ابنُ عصفور (ت669ه): " والنعتُ لا يكونُ إلَّا بالمشتقِّ، وهو المأخوذُ من المصدرِ أو ما هو في حكمِهِ، وهو ما لم يُؤْخَذ مِن مصدرٍ إلَّا أنَّهُ في معنى ما أُخِذَ منه، نحو قولك: (مررْتُ برجلٍ أسدٍ)، فـ (أسد) في معنى شجاعٍ " [ابن عصفور، 1986م: 241]. ويقولُ ابنُ مالك (ت672ه): " ومِنَ المنعوتِ بهِ في حالٍ دونَ حالٍ (رجل)، فإنَّهُ يُنْعَتُ بهِ في حالينِ: أحدهما إذا قُصِدَ بهِ كمالُ الرجوليَّةِ، فقولُك: (مررْتُ بزيدٍ الرجلِ)، أي: الذي كمُلَت رجوليَّتُهُ، ووقوعُها بهذا المعنى خبرًا أكثرُ من وقوعِهِ نعتًا. والحالُ الثانيةُ إذا أُضِيفَ بمعنى (صالح) إلى (صدق) وبمعنى (فاسد) إلى (سوء)، كقولك: (هو رجلٌ رجلُ صدقٍ، أو رجلٌ رجلُ سوءٍ) ... " . [ابن مالك، 1990م: 3/ 314.]

فقولُنا: (مررتُ برجلٍ أسدٍ) يجوزُ عندما تريدُ أَنْ تصفَ الرجلَ بصفةِ الشدّةِ والبأسِ والشجاعةِ، ولا يمكنُ أَنْ يكونَ المقصودُ ذاتَ الأسدِ وهو الحيوانُ المعروفُ، وكذلك قولُنا: (مررْتُ بزيدٍ الرجلِ) يجوزُ عندما تريدُ أَنْ تصفَ زيدًا بأنَّهُ كاملُ الرجوليَّة وليسَ المقصودُ وصفُهُ بأنَّهُ رجلٌ فحسب.

ويبدو أنَّ هناكَ ألفاظًا دالَّةً على الذاتِ كثُرَ استعمالُها نعوتًا لمعانٍ معلومةٍ في جميعِ استعمالاتِها، وهناك ألفاظُ ذاتٍ أخرى استُعْمِلَت لمعانٍ معلومةٍ في بعضِ استعمالاتِها، إذ يقولُ رضيُّ الدين الاستراباذيُّ (ت686ه): " قولُهُ: (إذا كانَ وضعُهُ لغرضِ المعنى عمومًا)، أي: وُضِعَ للدلالةِ على معنى في متبوعِهِ في جميعِ استعمالاتِهِ كالمنسوبِ و (ذو) المضافِ إلى اسم الجنسِ، فإنَّ لهما موصوفًا في جميع المواضعِ إمَّا ظاهرًا أو مُقدَّرًا، فالمرادُ بالموضوعِ لغرضِ المعنى عمومًا: الوصفُ العامُّ، وقد حدَّدْناهُ، ومِن الجامدِ الموضوعِ كذلك: كلُّ موصولٍ فيه الألف واللام كالذي والتي، وفروعهما، و (ذو) الطائية؛ لأنَّ (الذي قام) بمعنى (القائم). قولُهُ: (أو خصوصًا)، يعني به أنْ يُوضَعَ للدلالةِ على معنى في متبوعِهِ في بعضِ استعمالاتِهِ، وهي كاسمِ الجنسِ الجامدِ بالنظر إلى اسمِ الإشارة، نحو: (هذا الرجلُ)، كما ذكرنا في بابِ النداء، أمَّا إذا جعلتَهُ صفةً لغيرِ اسمِ الإشارة نحو: (مررْتُ بزيدٍ الرجلِ)، أي: الكامل في الرجوليَّة، فليسَ الجنسُ موضوعًا لمعنى في متبوعِهِ؛ لأنَّ استعمالَ الرجلِ بمعنى الكاملِ في الرجوليَّةِ ليس وضعيًّا، كما أنَّ استعمالَ (أسد) بمعنى شجاع في قولك:) مررْتُ برجلٍ أسدٍ) ليس وضعيًّا . "[الاستراباذي،2000م: 3/14–15].

وينبغي الانتباهُ إلى أنَّ ألفاظَ المشتقَّاتِ تدلُّ على ذاتٍ ومعنى، وليست هي معانيَ مجرّدةً عن الذاتِ؛ ولذلك صحَّ الوصفُ بها، وبهذا تختلفُ عن ألفاظِ المصادرِ التي تدلُّ على معنى (حدَث) من دون ذاتٍ، فلا يصحُّ بها الوصفُ إلى على تأويلِ المبالغةِ. وأمَّا غيرُ المشتقَّاتِ فيصحُّ الوصفُ بها بشرطِ التأويلِ، وهو أَنْ يُلحَظَ المعنى الشائعَ في الذاتِ. يقولُ ابنُ الحاجب (ت646ه): " والألفاظُ التي اشتُقَّتْ منَ المصادرِ لتدلَّ على ذاتٍ باعتبارِ المعنى هي الألفاظُ التي يُسمِّيها النحويُّونَ اسمَ فاعلٍ واسمَ مفعولٍ وصفةً مُشبَّهةً، إلَّا أنَّهم وضعوا ألفاظًا تدلُّ

على ذاتٍ قامَ بها معنى على غير ذلك النحو، وهي على قسمين: قسمٌ قياسيٌّ وقسمٌ سماعيٌّ، فالقياسيُّ بابُ المنسوبِ، والسماعيُّ (ذو، وأيّ، وجدّ، وحقّ، وصدق، وسوء) على النحو الذي ذكره. ووجهُ استضعافِهم: (مررتُ رجلٍ أسدٍ) أنَّ أسدًا ليس موضوعًا لذاتٍ باعتبارِ معنى، وإنَّما هو موضوعٌ لحيوانٍ مخصوصٍ، فكانَ استعمالُهُ صفةً على خلافِ وضعِهِ. ووجهُ تجويزِهِ أَنْ يكونَ ثمَّةَ مضافٍ محذوفٍ تقديره: (مثل أسد)، وحذفُ المضافِ وإقامةُ المضافِ إليه مقامَهُ ليسَ بقياسٍ " . [ابن الحاجب، 1982م: 1/442-443].

وهذا يعني أَنَّ النعتَ بالمشتقِّ يتضمَّنُ المعنى أو الحدَثَ، وهو لا يخلو من ذاتٍ أيضًا، لكنَّها ذاتٌ مُبهمةٌ تصدقُ على كثيرينَ، ولذلك يصحُّ ارتباطُها بالموصوفِ الدالِّ على ذاتٍ مجرَّدةٍ من أيَّ حدثٍ، بخلاف المصدرِ الدالِّ على الحدثِ المجرَّدِ مِن أي دلالةٍ على الذاتِ، وهذا ما يراه الأصوليُّون؛ " لأنَّ الذاتَ التي يتضمَّنُها معنى المشتقِّ عندَهم هي الذاتُ المبهمةُ العاريةُ عن كلِّ خصوصيَّةٍ تعيَّنَ انطباقُها في الخارجِ على زيدٍ أو عَمْرٍو ... إنَّ حجَّةَ الذاهبينَ إلى تركيبِ المشتقِّ هي صحَّةُ حملِهِ على موضوعٍ، وإنَّ المُصحِّحَ لذلك تضمُّنُ معناه (الذات المبهمة) القابلة للاتِّحادِ مع أيِّ موضوعٍ، بخلافِ المصدرِ؛ فإنَّ خلوَّهُ مِن الدلالةِ على الذاتِ جعلَهُ غيرَ قابلٍ للاتِّحادِ مع الموضوعِ " [جمال الدين، 2005م: 133].

الخاتمة :

1- إنَّ اختلافَ الحكمِ النحويِّ يعودُ إلى مجموعةِ ضوابطَ ومُحدِّداتٍ كانَ يشيرُ إليها النحويُّونَ في مُصنَّفاتِهم النحويَّةِ، وقد استنَدَتْ بعضُ المسائلِ النحويَّةِ في اختلافِ أحكامِها إلى إدراكِ الدلالةِ على الذاتِ أو المعنى في البنيةِ التركيبيَّةِ وتأويلِها في السياقاتِ المختلفةِ مع مراعاةِ قصدِ المتكلِّمِ وحالِ المخاطَبِ.

2- الذاتُ هو ما دلَّ على شيءٍ ثابتٍ ومستقرٍّ، والمعنى هو ما دلَّ على شيءٍ عارضٍ ومتبدِّلٍ؛ فما يدلُّ على شيءٍ معيَّنٍ يقومُ بنفسِهِ ولهُ وجودٌ خارجيٌّ فهو اسمُ ذاتٍ، وهو يدلُّ على شيءٍ محسوسٍ ندركُهُ بإحدى حواسِّنا، وما يدلُّ على شيءٍ مجرَّدٍ لا يقومُ بنفسِهِ بل يحتاجُ للتعقُّلِ والاستدلالِ فهو اسمُ معنى، وهو يدلُّ على شيءٍ مُتصوَّر لا يُدرَكُ إلَّا بالعقلِ، فليس له وجودٌ محسوسٌ في خارجِ الذهنِ، وإنَّما لهُ آثارٌ وشواهِدُ تدلُّ عليهِ.

3- كانَ لهذينِ المفهومينِ (الذاتُ والمعنى) حضورٌ كبيرٌ في مصنَّفاتِ النحويِّينَ، وقد وردا بتسمياتٍ متنوِّعةٍ، فقد أطلقَ على الذاتِ: (العين، والجثَّة، والشخص)، وأطلقَ على المعنى: (الحدَث، والصفة). وكانَ لهما أثرٌ واضحٌ في اختلافِ الحكمِ النحويِّ في مسائلَ نحويَّةٍ مختلفةٍ.

4- يعتمدُ قبولُ التركيبِ النحويِّ على مدى تحقيقِ الفائدةِ المرجوَّةِ من إدراكِ مفهومي الذاتِ والمعنى، والكلامُ ينبغي أَنْ يُحقِّقَ الفائدةَ أو المعلومةَ الجديدةَ للمتلقِّي، فبعضُ التراكيبِ تكونُ غيرَ مقبولةٍ بحسبِ بنيتِها الظاهرةِ ولا سيَّما إذا وُجِدَ فيها اسمُ الذاتَ وكانَ المطلوبُ اسمَ معنًى، لكنَّها تُقبَلُ إذا حقَّقتْ فائدةً معيَّنةً.

5- قصدُ المتكلِّمِ يمكنُ أَنْ يحرّكَ الدلالةَ الثابتةَ في اسمِ الذاتِ ويُغيّرَها فيجعلُها قريبةً من اسمِ المعنى في دلالتها الجديدةِ، ولذلك كانَ هناك تغييرٌ في الوظائف النحويَّةِ لبعضِ التراكيبِ بحسبِ قصدِ المتكلِّم.

6- علمُ المخاطَبِ أو جهلُهُ بما يقولُهُ المتكلِّمُ يتحكَّمُ باختيارِ تراكيبَ معيَّنةٍ في اللغةِ؛ لأنَّ الخطابَ مُوجَهٌ إليه، فمعرفةُ المخاطَبِ بذاتٍ ما يقتضي تركيبًا معيَّنا، وجهلُهُ بها يقتضي تركيبًا آخرَ.

7- المعارفُ المشتركةُ بين المتكلِّمِ والمخاطَبِ والافتراضاتُ المسبقةُ يمكنُ أَنْ تُحدثُ تغييراتٍ واضحةً في البنيةِ التركيبيَّة، فالحذفُ والتأويلُ والتقديرُ مثلًا لا يمكنُ أَنْ تحصلَ إلَّا مع وجودِ هذهِ المعرفةِ.

-8صحَّةُ التركيبِ النحويّ الذي يتضمَّنُ الذاتَ أو المعنى تتوقَّفُ على مراعاةِ السياقاتِ اللغويَّةِ وغيرِ اللغويَّةِ، فكلُّ ما يرتبطُ بالتركيبِ مِن عناصرَ لا يمكنُ الاستغناءُ عنها فكلُّ تركيبٍ يصلحُ لسياقٍ مُعيَّنٍ دونَ آخَر.

9- اسم الذات يتضمَّنُ ذاتًا مُجرَّدةً من أيِّ حدثٍ، وأمَّا اسم المعنى فهو قسمانِ: قسمُ يتضمَّنُ ذاتًا مبهمةً مقترنةً بحدثٍ ما وهي المشتقَّاتُ المعروفةُ، وقسمٌ يتضمَّنُ الحدثَ فقط وهي أسماءُ المصادر.

المصادر والمراجع

- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جنِّي (ت392ه)، اللمع في العربيَّة، تحقيق د. سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمَّان-الأردن، 1988 م.
- ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحويّ (ت646ه)، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق د. موسى بناي العليلي، دار إحياء التراث الإسلامي، بغداد-العراق، 1402 ه– 1982 م.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل بن السرَّاج البغدادي (ت316ه)، الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط4، 1420 ه- 1999 م.
- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الأشبيلي (ت669ه)، شرح جمل الزجاجي، تحقيق د. صاحب أبو جناح، دار إحياء التراث الإسلامي، بغداد – العراق، 1400 ه–1980 م.
- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الأشبيلي (ت669ه)، المقرَّب، تحقيق د. أحمد عبد الستار الجواري ود. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني ، بغداد– العراق، 1986 م.
- ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني (ت769ه)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الأصدقاء للطباعة والنشر، القاهرة-مصر، ط2، د . ت.
- ابن كمال باشا، شمس الدين أحمد بن سليمان المعروف بن كمال باشا زاده (ت940ه)، أسرار النحو، تحقيق د. أحمد حسن حامد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ط2، 1422ه–2002 م.

❖ ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الأندسي (ت672ه)، شرح التسهيل، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الجيزة–مصر، ط1، 1410 ه– 1990 م.

❖ ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العبَّاس بن مجاهد التميميّ (ت324ه)، السَّبعة في القراءات، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة-مصر، ط3، 1988 م.

❖ ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن مالك (ت686ه)، شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، تحقيق د.عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت–لبنان ، د. ت.

❖ ابن هشام، ، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت761ه)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة–مصر، 2009 م.

❖ ابن يعيش، موفق الدين بن علي بن يعيش النحوي (ت643ه)، شرح المفصل، تحقيق أحمد السيد سيد أحمد وإسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، القاهرة – مصر، د. ت.

❖ الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت686ه)، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، شرح وتحقيق د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة-مصر، ط1، 1421 ه - 2000 م.

❖ الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت577ه)، أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق-سوريا، د.ت.

❖ التهانوي، محمد علي التهانوي (ت1362ه)، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق د. علي دحروج، ترجمة د. عبد الله الخالدي و د. جورج زيناتي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت- لبنان، ط1، 1996 م.

❖ الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانيّ (ت471ه)، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق د.كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد للنشر، بغداد-العراق، 1982 م.

❖ جمال الدين، د. مصطفى جمال الدين، البحث النحوي عند الأصوليين، دار الهادي للطباعة والنشر، ط1، 1426 ه - 2005 م.

❖ حماسة، د.محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة-مصر، 2003 م.

❖ حماسة، د. محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعربية في الجملة بين القديم والحديث، دار غريب، القاهرة-مصر، 2001 م.

- حماسة،د.محمد حماسة عبد اللطيف، النَّحو والدَّلالة مدخل لدراسةِ المعنى النَّحويّ الدَّلاليّ،دار غريب، القاهرة-مصر،ط2006،2م.
- الخضري، محمد بن مصطفى بن حسن الدمياطي الخضري (ت1278ه)، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1424ه-2003م.
- الخفاجي، د. بان صالح مهدي الخفاجي، مراعاة المخاطب في النَّحو العربي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 2008 م.
- الزجَّاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري المعروف بالزَّجَّاج (ت311ه)، معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق د.عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة-مصر، 1424 ه - 2004 م.
- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت538ه)، المفصَّل في علم العربية، تحقيق د.فخر الدين قباوة، دار عمار للنشر والتوزيع، عمَّان–الأردن، ط1، 1425 ه – 2004 م.
- السامرائي، د. فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر، عمَّان-الأردن، ط2، 1423 ه - 2003 م.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المُلقّب بـ (سيبويه) (ت180ه)، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر، ط4، 1425 ه - 2004 م.
- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السِّيرافيُّ (ت368ه)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيِّد علي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1429 ه - 2008 م.
- السيوطي، ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911ه)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة-مصر، 1421 ه - 2001 م.
- صالح، د. محمد سالم صالح، الدلالة والتقعيد النحويّ دراسة في فكر سيبويه، دار غريب للطباعة، القاهرة-مصر، ط1، 2006 م.
- الصبان، محمد بن علي الصبَّان (ت1206ه)، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمود بن الجميل، مكتبة الصفا، القاهرة – مصر، ط1، 1423 ه – 2002 م.
- صليبا، د. جميل صليبا، المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنكليزية واللاتينية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982 م.
- العوادي، د. أسعد خلف العوادي، سياق الحال في كتاب سيبويه دراسة في النحو والدلالة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمّان-الأردن، ط1، 1432 ه -2011 م.

❖ الفارسي، أبو عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ (ت370ه)، الإيضاح، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ط1، 1429 ه - 2008 م.

❖ الفرَّاء، أبو زكريّا يحيى بن زياد الفرّاء (ت207ه)، معاني القُرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ود.عبد الفتاح إسماعيل شلبي وعلي النجدي ناصف، الهيأة المصرية العامة للكتاب، القاهرة-مصر، ط2، 1980 م.

❖ الكفوي، أبو البقاء أيُّوب بن موسى القريميّ الكفويّ (ت1094هـ)، الكليَّات معجم في المصطلحات والفروق اللغويَّة، تحقيق د. عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، دمشق-سوريا، ط2، 1432ه - 2011م.

❖ المبرّد، أبو العباس مُحمَّد بن يزيد المُبرّد (ت285ه)، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 1431 ه -2010 م.

❖ مقبول، د. إدريس مقبول، الأفق التداولي نظرية المعنى والسياق في الممارسة التراثية العربية، عالم الكتب الحديث، إربد-الأردن، ط1، 1432 ه - 2011 م.

❖ الموسى، د. نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الأردن، ط1، 1400 ه – 1980 م.

❖ النحَّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحَّاس (ت338ه)، إعراب القرآن، تحقيق د.زهير غازي زاهد، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ط2، 1429 ه - 2008 م.

نحلة، د.محمود أحمد نحلة، التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة–مصر، 1999م.